محضر الجلسة رقم 194

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الآخر 1440هـ (18 ديسمبر 2018م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والسيد عبد الحميد الصويري الخليفة الخامس للرئيس.
التوقيت: ثلاث ساعات واثنتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والثلاثين صباحا.
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور وخاصة الفقرة الأخيرة منه، وبعد توصل مجلس المستشارين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، وعلى إثر تقديم عرض السيد الرئيس الأول لهذا المجلس حول أعمال المحاكم المالية في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 2018، وعملا بأحكام المادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن تجري المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه وبين الحكومة، وتفعيلا لقرار مكتب مجلس المستشارين بتاريخ 10 دجنبر 2018.

يعقد المجلس اليوم هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وذلك وفق الترتيب الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقدة بتاريخ 17 دجنبر.

وعليه ستنصب المناقشة على القطاعات الحكومية التي حددها مكتب مجلس المستشارين، والتي تهم محاور ومواضيع تناولها تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، وكذا عرض السيد الرئيس الأول لهذا المجلس أمام مجلسي البرلمان، وهي محاور ومواضيع تتسق مع الاختصاصات الموكولة لمجلس المستشارين وفق أحكام دستور 2011، والتي لها علاقة بمجالات اهتمام تركيبته الترابية والنقابية والمهنية، وتتمثل هذه القطاعات الحكومية والمحاور في :

1- وزارة الداخلية، في المحور المتعلق بتسيير الجماعات الترابية لمجالات التعمير وتدبير المجال، تدبير المشاريع، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة، وكذا في المحور المتعلق بالمنازعات القضائية المتعلقة بالجماعات الترابية؛

2- القطاع الثاني هو وزارة الاقتصاد والمالية، في مواضيع حصيلة تنفيذ قانوني المالية برسم سنتي 2016-2017 وتضم بالأساس النقط المتعلقة ب: بتطور المداخيل والنفقات والاستثمارات العمومية، النفقات ذات الطابع الاجتماعي، بما فيها صندوق دعم التماسك الاجتماعي، حجم المديونية، الميزان التجاري وميزان الآداءات، منظومة الإنعاش الاقتصادي، تدبير مجموعة القرض الفلاحي.

القطاع الثالث، دائما يهم وزارة الاقتصاد والمالية، ولكن أساسا الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، في موضوعي: وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، ونظام الوظيفة العمومية.

القطاع الرابع، هو وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، في المحور المتعلق بتدبير الشركة الوطنية لتسويق البذور "سوناكوس".

القطاع الخامس، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، في الموضوع المتعلق بالسكن الاجتماعي.

القطاع السادس، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في مواضيع تتعلق بـ:

- ظروف إعداد وسير الدخول المدرسي 2016-2017؛
- التعليم الأساسي والثانوي؛
- التكوين الأساسي والمستمر المقدم من الجامعات؛
- تقييم البرنامج الاستعجالي 2009-2012؛

القطاع السابع، هو وزارة الصحة في المحاور التالية:

- التخطيط الاستراتيجي والبرمجة؛
- الحكامة الاستشفائية؛
- تدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية؛
- تدبير الموارد المالية؛
- تدبير مواعيد الكشف والإسشفاء؛
- المورد البشري الصحي.

القطاع الثامن، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، في المحور المتعلق بتدبير المجمع الشريف للفوسفاط.

آخر قطاع مبرمج في هذه الجلسة هو وزارة الثقافة والاتصال، والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في المحور المتعلق بالعرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج.

وسنخصص لهذه الجلسة حيزا زمنيا قدره 178 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، وذلك بحصة 89 دقيقة لكل منهما.

وقبل الشروع في المناقشة، أذكر بأنه لمكونات المجلس والحكومة معا

كامل الحرية في استعمال الحصص الزمنية المخولة لهم والتصرف فيها بين المناقشة والتعقيب.

والآن إذا سمحتم نفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم في حدود 16 دقيقة.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السيدين الوزيرين.

السيدات والسادة المستشارين.

قبل الشروع في مناقشة مضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، برسم سنتي 2016-2017، نود في فريق الأصالة و المعاصرة أن نتوقف عند الأدوار والوظائف الحيوية التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات داخل المشهد المؤسساتي ببلادنا، من خلال المكانة التي خولها دستور 2011 كفاعل محوري في مراقبة تدبير المالية العمومية بالمملكة بكل استقلالية وتجرد، والمسؤول عن تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، بالإضافة إلى مهمة التحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وتقييم كيفية تدبيرها لشؤونها، واتخاذها، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

والثابت أن تدارك الصعوبات التي تشوب قدرة المجلس على الذهاب بعيدا في مجال تحريك المتابعة، أصبح ضرورة ملحة ومستعجلة، على اعتبار أن إقرار مبادئ الحكامة، وتخليق الحياة العامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإرساء أسس المساءلة والشفافية في تدبير المال العام من خلال الرقابة المالية، يجب أن تدفع في اتجاه تخويل المجلس مساحات كافية من الحرية في هذا المجال، حتى يمكن من التغلب على مختلف الإكراهات والنواقص التي تعترض مختلف مكوناته وتحد من نجاعته وفعاليته بوصفه ركيزة أساسية وحاسمة في ورش التخليق ومحاربة الفساد.

في هذا الإطار، نسائل في فريق الأصالة والمعاصرة الفعل الحكومي الموسوم بالتردد وغياب الإرادة في محاربة الفساد، مما يجعل تقارير المجلس الأعلى للحسابات للأسف عبارة عن وثائق بدون وقع ونفع، كما هو الحال للأسف، مع إنتاجات مختلف مؤسسات وهيئات الحكامة، وهو ما يشجع البعض على التمادي في نهب وتبذير المال العام، بل يصل الأمر في بعض الأحيان إلى عدم التجاوب مع قضاة المجلس والإجابة على ملاحظاتهم.

السيد الرئيس،

بعد أن استمعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، بإمعان للعرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات مشكورا، أمام السيدات والسادة أعضاء البرلمان بمجلسيه، وبعد دراستنا للتقرير السنوي كاملا، عادت بنا الذاكرة إلى الجلسات الرقابية سواء الأسبوعية أو الشهرية وكذا اجتماعات اللجان التي عقدها مجلسنا، والتي عرفت نقاشات جادة بين الفرق والمجموعات البرلمانية خاصة المنتمية للمعارضة من جهة، والحكومة من جهة ثانية، حول مختلف القضايا التي تهم حاضر ومستقبل بلادنا، لنستحضر الجدل غير الصحي وغير السليم الذي كانت تفرضه علينا الحكومة كلما حاولنا تدعيم ملاحظاتنا وانتقاداتنا لتدبيرها الفاشل، بجملة من المعطيات والأرقام والإحصائيات المستقاة من تقارير ودراسات وآراء المؤسسات الدولية والوطنية، كالمجلس الأعلى للحسابات، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،.

للأسف الحكومة، اعتادت أن تَجْنَحَ إلى تكذيب كل ذلك، مدعية أن سياساتها المنتهجة حققت نتائج تعتبرها جيدة جدا، وأنها قادرة على معالجة جميع الاختلالات التي يعرفها المغرب، خاصة في القضايا الاجتماعية.

لكن الحقيقة التي تصدح بها كل التقارير، والتي تحاول الحكومة تكذيبها، يعززها الواقع المعاش، الذي يعرف تنامي وثيرة الاحتجاجات بشكل متصاعد ومخيف، وها هو جزء من هذا الواقع يؤكده اليوم هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، حيث توضح الأرقام والدلائل محدودية جل السياسات العمومية لم تستطع تحقيق أهدافها، بل هناك بعض البرامج أهدرت عليها أرصدة مالية مهمة ولم تحقق أي شيء يذكر، برنامج "راميد" على سبيل المثال.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي يعد أول تقرير يصدره المجلس بعد دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بالمالية حيز التنفيذ، نلاحظ أنه يشمل سنتين من التدبير المالي (2017/2016)، ما يعني أن المجلس عمل على امتصاص التأخير الزمني الذي كان موجودا في مجال مراقبة تنفيذ قوانين المالية، وهذا ما سيساعد على تعزيز الدور الرقابي للمجلس والبرلمان على حد سواء، ويمكن من مراقبة تنفيذ الميزانية في الوقت المناسب، قبل أن يطالها النسيان.

ولأجل مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بطريقة موضوعية ودقيقة، يتطلب منا تناوله وفق المحاور التي حددها مكتب مجلس المستشارين، على أن نتوقف بالتفصيل عند بعض النقاط التي نراها بالغة الأهمية، وذات أولوية وملحاحيه.

فبخصوص حصيلة تنفيذ قوانين المالية لسنتي 2017/2016، ضم التقرير السنوي ولأول مرة تقييم تنفيذ ميزانية 2016، كما صدر تقرير خاص بتنفيذ ميزانية سنة 2017، في هذا الإطار، وإذا كانت قوانين

التصفية تقدم في شكل كتلة ضخمة من الأرقام لا تساعد بتاتا على الاحاطة الكافية بكيفية صرف الميزانية العامة للدولة، فإن التقرير السنوي تميز بتشريحها ورصد اختلالاتها وقدم بشأنها الملاحظات الضرورية.

وتتجلى أهم الاختلالات التي عرفها تنفيذ ميزانيتي 2016 و2017، في العجز المسجل على مستوى الميزانية، حيث وصل سنة 2016 إلى حوالي 40.6 مليار درهم أي بنسبة 4.1% من الناتج الداخلي، بينما توقعات قانون المالية حددتها في 3.2%، وسجل عجز الميزانية تراجعا طفيفا قدر بنسبة 13.87%، بحوالي 37.843 مليون درهم، هذا في الوقت الذي تحدثت فيه الحكومة عن أن العجز سيبلغ فقط 32.969 مليون درهم.

لكن في حقيقة الأمر، هذا التحسن البسيط المسجل بين سنتي 2016 و2017، لا يرجع إلى مجهودات الحكومة، بل هو نتاج لتحسن مستوى المداخيل العادية، عبر ارتفاع مساهمات بعض دول الخليج، وكذا الزيادات الضريبية المفروضة على المواطنين، وبالتالي فالمواطن البسيط هو الذي يتحمل تبعات فشل الحكومة في تدبير عجز الميزانية.

أما بخصوص دين الخزينة، فقد نبه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره إلى خطورة تصاعد دين خزينة الدولة والوصول بها إلى مستويات قياسية، لا يمكن تحملها، والتي ستكون لها تبعات سلبية في المستقبل على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

حيث بلغ حجم الديون نهاية سنة 2017 ما يناهز 692.3 مليار درهم، بنسبة 65.1% من الناتج الداخلي الخام، أي أن خزينة الدولة سجلت مديونية إضافية تفوق 35 مليار درهم، كما أن مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية ارتفعت إلى ما يناهز 277.7 مليار درهم، بنسبة 26.1% من الناتج الداخلي الخام.

ويشير التقرير إلى أن الحجم الإجمالي لمديونة القطاع العام ارتفع من 918.2 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع متم 2017، أي بزيادة 51.8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، لتواصل المديونية وتيرتها التصاعدية خلال الفترة ما بين 2010 و2017، وهذه المرحلة بالذات لها دلالات سياسية وجب تقييمها، حيث انتقلت مديونية الخزينة من 384.6 مليار درهم إلى 692.3 مليار درهم، والمديونية العمومية من 534.1 مليار درهم إلى 970 مليار درهم، أي بتحملات إضافية بلغت 435.9 مليار درهم، بمعدل يناهز 55 مليار درهم سنويا.

ورغم أن المغرب سجل مؤشرات إيجابية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تمثلت في تنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25.4% سنة 2012 إلى 5.5% مع نهاية سنة 2017، إلا أن المديونية كما سبقت الإشارة واصل منحاها التصاعدي، ما يدفعنا إلى التسليم بأن الحكومتين الأخيرتين أغرقتا مؤسسات الدولة في ديون كبيرة، بدون التفكير في كيفية إرجاعها.

كل هذا له معنى واحد، هو أن السياسات المنتهجة تسير في اتجاه افلاس الدولة، ورهان تقليص نسبة المديونية إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، أصبح في حكم المستحيل، وفي المقابل نجد أن الحكومة غير مكترثة بتاتا بالوضع المالي الحرج، وهو ما يتضح بالملموس من خلال رفضها لتعديلنا الذي لطالما تقدمنا به خلال قوانين المالية في السنوات الأخيرة، وأكدنا على أهميته، والرامي إلى تسقيف المديونية، تفاديا للوقوع في أزمة مالية، لكن مطلبنا هذا رغم أهميته وملحاحيته التي تؤكدها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، فإن الحكومة أصرت على التعامل معه بمنطق الأذان الصماء.

السيد الرئيس،

لن يختلف أحد على أن تنامي المديونية العمومية بهذه الوثيرة هو غير معقول ولا مقبول، ولا يمكن مواصلة تدبير ميزانية الدولة بهذه الكيفية، ولا بد من وقفة تأمل للبحث عن حلول أخرى غير الاقتراض، هذا ما يمكن أن يصل إليه كل من اطلع على الوضع المالي ببلادنا.

لكن المثير في الأمر، هو أن الحكومة تعتزم العودة إلى عجز موازنتي يناهز 3.7% من الناتج الداخلي الخام، في سنة 2019، بعدما كانت قد حددته في 3% سنة 2018، مما يعني أن الحكومة غير مبالية بالوضعية الحرجة للمديونية، وهي ماضية في إغراق البلاد بالقروض، وبذلك ستكون كل المؤشرات الاقتصادية تنذر بالخطر.

ولا داعي للتذكير أن تنامي المديونية سيؤثر بشكل كبير على هامش التحرك والمناورة بالنسبة للحكومة القادمة، إذ بسياستكم هاته سترهنون البلاد وستتركون لها وضعية مالية محرجة، وسيكون التحدي الأساسي إن لم نقل الوحيد لمن سيخلفكم هو معالجة مديونيتكم، الشيء الذي لن يتم إلا بإحدى الوسيلتين:

إما التخفيض من النفقات مما يعني بالنسبة للحكومة القادمة التخلي عن برنامجها السياسي، أو اللجوء إلى الحل الثاني المتمثل في رفع الضرائب لتسديد، ديونكم الحالية.

علاوة على ذلك، تدهور المؤشرات السالفة الذكر سيؤدي لا محالة بمؤسسات التنقيط الدولية إلى مراجعة تقييمها للاقتصاد الوطني مما سيترتب عنه ارتفاع في كلفة اقتراضات المغرب.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا الوضع، ما كنا لندركه لولا تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لأن الحكومة، عند إعداد مشاريع قوانين المالية، نلاحظ أنها تتعمد تمويه ومغالطة البرلمان والرأي العام، حيث تتحكم في الميكانزمات والمفاهيم والأرقام وتحاول إخفاء مجموعة من الحقائق الصادمة، ضاربة عرض الحائط مبادئ الشفافية والصدقية، فعجز الميزانية مثلا، لا يشمل كل الديون المستحقة على الدولة، لا سيما، وأن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات ليست مداخيل صافية ونهائية، لأن الخزينة مطالبة بإرجاع جزء منها للفاعلين الاقتصاديين، كما أنها تعتمد المبلغ الصافي

للمداخيل الجبائية، أي بعد خصم الحصة المحولة إلى الجماعات المحلية والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وفي نظرنا هذه المقاربة لا تسمح نهائيا بالإلمام بالمستوى الحقيقي للضغط الجبائي على المكلفين.

السيد الرئيس،

بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة، فإنها تمثل 20%من الميزانية العامة لكن البعض منها يسجل بشكل هيكلي أرصدة دائنة هامة جدا مما يطرح سؤالا حول ملاءمة مداخيلها مع حاجياتها الحقيقية. فمداخيل هذه الحسابات بلغ خلال 2016 مبلغ 4.3 مليار درهم بينما رصيدها المتراكم والقابل للتحويل بلغ 122.7 مليار درهم، وبالمناسبة سجل التقرير أن بعض الحسابات الخصوصية لم يعد هناك مبرر لوجودها أصلا، ولا حتى إضفاء الطابع الخصوصي على بعض عملياتها، وهو ما لا يتماشى ومقتضيات القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية، وعليه تخرق الحكومة القانون عن سبق إصرار لأسباب مجهولة ولأغراض غير واضحة.

وبخصوص المصالح المسيرة بطريقة مستقلة فتوجد في وضعية مخالفة للقانون، لكونها ملزمة بالمساهمة الذاتية في مداخيلها بنسبة 30% بينما سجل التقرير أنها تعتمد على إعانة الميزانية العامة بشكل كبير مما يدل على تفريطها في تحصيل مستحقاتها والابتعاد عن الغاية من وراء خلقها.

أما علاقة بمجهودات الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار والانعاش الاقتصادي وتلميع صورة المغرب مع شركائه، فهي تظل ضعيفة جدا ولا ترقى إلى تطلعات الفاعلين الاقتصاديين، حيث سجل التقرير اختلالات كبيرة بالنسبة لجميع المتدخلين وعدم جدية الكثير منهم، بل وعدم جدوى بقاء البعض منهم ك"مكتب تنمية التعاون"، وضعف أداء "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" و"المكتب الوطني المغربي لتنمية السياحة" و"المخطط الأزرق"، الذي يفترض فيه أن يشكل دعامة أساسية لمواكبة رؤية 2020، إلا أنه لوحظ عليه، غياب منهجية في عمله فبالأحرى بلوغ أهدافه.

أما الاطار التشريعي للتشجيع على الاستثمار السياحي، فقد أصبح متجاوزا ومفتقدا للنجاعة المطلوبة، ونتساءل لماذا تأخرت الحكومة في عرض مشروع مدونة استثمار جديدة ورائدة وخاصة في القطاع السياحي على البرلمان ؟.

بخصوص الجماعات الترابية كشف التقرير أن المهمات الرقابية التي أنجزتها المجالس الجهوية للحسابات بالمملكة عن العديد من اختلالات تهم خمسة مجالات كبرى هي: التعمير وتدبير المجال، تدبير المشاريع الجماعية، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، إضافة إلى مجال تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة.

وأغلب هذه الإشكالات راجع بالأساس إلى ضعف الإمكانيات المالية والبشرية التي تتوفر عليها الجماعات الترابية، وهو ما يجعل الحكومة مطالبة باتخاذ اجراءات فورية لأجل مساعدة الجماعات الترابية خاصة الفقيرة منها، على مستوى تمكنها من الموارد البشرية ذات الكفاءة، وتنظيم دورات تكوينية لأطرها في جميع الميادين حتى تتمكن من الاضطلاع بالأدوار التي مكنها منها دستور 2011 والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، خاصة وأن المغرب يتبنى ورش الجهوية المتقدمة.

أما بخصوص المنازعات القضائية، فقد سجل التقرير، أن العديد من الجماعات الترابية لم يتم تعيين الوكيل القضائي بها رغم التنصيص عليه في القوانين التنظيمية لسنة 2015، وسجل كذلك ضعف تنفيذ الأحكام لفائدة الجماعات الترابية وتراكم المبالغ المحكوم بها على الجماعات، وصدور أحكام بالغرامات التهديدية أو أوامر بالحجز على أملاك الجماعات وضعف الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الأحكام الى غير ذلك من المشاكل.

غير أن الحكومة، ومع كامل الأسف لا تولي للأمر العناية اللازمة، ما يرهق الجماعات ويمس بمصداقية جهودها في تدبير الشأن المحلي.

كما عمل المجلس أيضا على إجراء دراسة دقيقة للصندوق المغربي للتقاعد، وأكد أنه يعرف أزمة موارد مالية هيكلية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة في حدود 16 دقيقة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

السيدات والسادة الأطر؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية للمساهمة في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر.

بداية، لابد من الإشادة بالعمل الجاد الذي يضطلع به المجلس في الكشف عن مكامن الخلل في منظومة التدبير المالي العمومي، وذلك بالرغم من شساعة المجال موضوع المراقبة، وضعف التأطير البشري، وما لذلك من انعكاسات سلبية على محدودية عمل القاضي المالي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة؛

مما لا شك فيه، أن حصيلة عمل المجلس الأعلى للحسابات تؤكد نجاح هذه المؤسسة في الاضطلاع بمهامها الرقابية المختلفة، لكنها تكشف لنا أيضا الحاجة الملحة لمعرفة الضوابط المسطرية والمعيارية المؤطرة للعمل الرقابي للمجلس وللمجالس الجهوية للحسابات، والتي يعتريها الكثير من الغموض،

لذا نتسائل:

فهل يتوفر المجلس اليوم على إستراتيجية شمولية تؤطر برمجة عمليات المراقبة بشتى أصنافها؟ وهل هناك معايير تتحكم في اختيار المهام الرقابية؟ هل عمليات المراقبة تتم بشكل عشوائي، أم أنها انتقائية موجهة إلى مؤسسات وجماعات ترابية وإدارية وعمومية دون غيرها؟

نؤكد لكم، السيد الرئيس، أنه بات من الضروري تنوير الرأي العام الوطني بالمنهجية والمعايير والضوابط المعتمدة في اختيار المهام الرقابية المختلفة، وهذا بند من بنود الديمقراطية.

السيد الرئيس،

بالنظر لتعدد تدخلات المجلس وتعدد مجالات وهيئات المراقبة، وترشيدا للزمن الرقابي، فقد استقر رأي الفريق الاستقلالي على حصر المداخلة في بعض القضايا ذات المطلب الإستعجالي للإصلاح:

وأولى هذه القضايا ما يتعلق بالملاحظات المقدمة بخصوص تنفيذ ميزانية 2017.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن التقرير نجح إلى حد كبير في الوقوف على أهم الاختلالات المطروحة، والتي يبقى أبرزها على الإطلاق، عدم صدقية التوقعات والأرقام المقدرة.

إن هذا الأمر، ينطوي على مخاطر كبرى، من شأنها أن تزيد من فقدان الثقة في مختلف المؤسسات الحكومية، وهي ملاحظة سبق وأن نبه إليها الفريق الإستقلالي إبان مناقشته لقانون المالية لسنة 2017، وأكدها في ميزانية 2018، ولازال يؤكدها في مناقشة 2019.

فالحكومة تعمل على تقديم وإبراز أرقام غير صحيحة، والمثال نسوقه من المعطيات التي يوفرها التقرير بشأن الدين العمومي الذي بلغ منتهاه بتجاوزه عتبة 65.1% من الناتج الداخلي الخام أي بزيادة 35 مليار درهم، وأصبح كل مغربي مديون من حيث لا يدري بما يقدر ب 30 ألف درهم لكل شخص.

وعموما فالمعطيات الرسمية للحكومة تبقى مجانبة للصواب لأنها لا تأخذ في احتسابها بعض المؤشرات التي أغفلها التقرير نفسه، ونحن نحيلكم عليها:

- متأخرات الخزينة والمؤسسات العمومية؛
- الديون المضمونة وغير المضمونة من طرف الدولة المقدمة للمؤسسات العمومية؛
- الديون الخاصة بالجماعات الترابية؛
- الديون العالقة في ذمة الدولة نتيجة الأحكام الصادرة ضد الدولة.

موجز القول أيها السيدات والسادة، أن الحكومة تخفي الأرقام الحقيقية للعجز وللمديونية وللاقتصاد الوطني، والمثير للاستغراب، هو أن تنفيذ ميزانية 2017 كشفت عن حصيلة سلبية في مختلف المجالات، بالرغم من المحيط الايجابي الموسوم بتوفر محفزات عديدة، أهمها على الإطلاق، الاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد والتأهيل المؤسساتي والتأهيل الدستوري الذي مكن الحكومة من الإشراف على القرار الاقتصادي.

لذلك، نعتقد أن تنفيذ قوانين المالية لن يحقق الأهداف المعلنة، مادامت العوامل التي تحول دون تحقيق المردودية لم ترفع بعد، وما دامت الحكومة تتلاعب بالأرقام المقدمة في تبرير سفسطائي للأوضاع الاقتصادية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بالنفقات ذات الطابع الاجتماعي وفضلا عن الملاحظات التي قدمها التقرير فلابد من أن نجدد التأكيد على أنه وبالرغم من الخصاص الكبير المسجل في كل القطاعات الاجتماعية، غير أننا لازلنا نسجل فائضا في الحسابات الخصوصية ذات الطبيعة الاجتماعية، يقدر بملايير الدراهم، وهذا يمثل سكيزوفرينية محاسباتية ليس إلا.

الحكومة لم تنفق من كل 100 درهم رخصها لها البرلمان إلا 15 درهما، وبقي 85 درهم، علما أن هذه الحسابات موجهة إلى المواطن البسيط والمواطن المهمش وإلى الفئات الهشة التي تتسع يوما بعد يوم.

وبمعنى أن الحكومة لم تنجز سوى 2.9 مليار درهم، من أصل 10.8 مليار درهم، مخصصة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي سنة 2017، الهشاشة تتسع والفقر ينتشر، والخصاص يصيب كل شيء والحكومة لم تنفق، بمعنى أن القدرة على الإنفاق جد ضعيفة، أو هي رغبة منها في الإجهاز على لحظات الإنصاف الاجتماعي.

أما بخصوص القضية المركزية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية والمرتبطة بالتعليم، فيبدو منذ الوهلة الأولى، أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات قد وضع الأصبع على الكثير من أعطاب القطاع، كاشفا عن أرقام صادمة ومؤسفة، خاصة فيما يرتبط بالخلاصات التي توصل إليها المجلس، فيما يخص تقييم البرنامج الإستعجالي عن الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، والتي ينبغي أن يعقبها تحديد المسؤوليات ومحاسبة للمتورطين، تنزيلا للمبدأ الدستوري المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولكم كنا نتمنى أن يشير التقرير أن الاتحاد العام للشغالين من خلال الجامعة الحرة للتعليم، اختلفنا في توجه الحكومة أنذاك، وقلنا أن المنطق يجب أن نتوجه إلى إصلاح وضعية رجال التعليم، ووضعية التعليم، لا أن نركز على قاعة الدرس ولم يسمعنا للأسف أحد.

ثم كذلك أن الحقيقة الواضحة اليوم، هي أن البرنامج الإستعجالي لم يحقق ما كان منتظرا منه، وأن التشوهات التي يعانيها قطاع التعليم لم تنفع معها مساحيق التجميل الكثيرة والأقنعة المتلونة والمتعددة التي تتفنن الحكومة في إبداعها وتسويقها في محاولة يائسة لحجبها عن عامة الناس.

فهل يعقل أن، بلادنا التي تسعى للالتحاق بالدول الصاعدة لازالت تعرف أن الظواهر الغريبة والعجيبة من قبيل ظاهرة الأقسام متعددة المستويات والتي تقدر بالآلاف في القسم الواحد، مستويات متعددة، مواد

مختلفة، فهل هذا تعليم قادر على النهوض.

ثم كذلك برنامج التزم بتعميم التعليم الأولي في حدود 80%، بينما الوضعية الحالية اليوم في 2019 لم تتعدى 24% من المدارس الابتدائية التي تتوفر على التعليم الأولي.

وتبقى ظاهرة الاكتظاظ، ظاهرة طاغية بكل المقاييس، حيث سجلت ارتفاعا سنة 2017 لتصل إلى 21% بالتعليم الابتدائي، و42% بالتعليم الإعدادي، و 22% بالمستوى التأهيلي.

أما الهدر المدرسي فعنوان عريض لفشل المنظومة ككل، حيث 279.000 تلميذ غادروا المدرسة خلال الموسم الدراسي 2017/2016؛

موجز القول السيد الرئيس؛

بالنسبة لنا، نطرحه في سؤال، ما هي الانجازات التي تحققت من خلال البرنامج الإستعجالي الذي كلف ميزانية الدولة أزيد من 25 مليار درهم، دون احتساب نفقات الموظفين؟

لا شئ طبعا تحقق، والنتائج كانت كارثية بكل المقاييس، كما وكيفا، فلا الحكومة نجحت في الوفاء بالتزاماتها مع الشعب المغربي ومع المؤسسات الدولية المانحة، ولا هي نجحت في تجويد التعليم ببلادنا، ولا هي أنصفت رجال التعليم ولا هي اعتنت بالتلميذ.

وتبقى إحدى المعضلات التي أغفلها التقرير في انعكاس مباشر لغياب الحكامة الجيدة في تدبير القطاع وهي معضلة لجوء الوزارة الوصية إلى التوظيف بالتعاقد لتغطية الخصاص الكمي الهائل، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المتعاقدين إلى 70000 أستاذ بما فيهم 15000 للسنة الحالية.

إننا في الفريق الاستقلالي، وإذ نجدد التأكيد على أن إصلاح المنظومة التعليمية رهين بكثافة الاستثمار في السنوات الأولى من عمر المتعلم، غير أننا نعتبر أن استنجاد الحكومة بأفواج المعطلين الشباب وتحميلهم مسؤولية ثقيلة بحجم تعليم المبتدئين، بدون تكوين بيداغوجي ولا استقرار نفسي واجتماعي، يعد استهتارا بمستقبل أجيال كاملة ويكشف عن قصور كبير في التعاطي الحكومي مع الإشكالات الكبرى المطروحة.

إن الفساد ينخر التدبير العمومي في مختلف القطاعات، خاصة حينما يتعلق الأمر بمصالح البسطاء من هذا الوطن، فالاختلالات رصدها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات كذلك في قطاع مهم وحيوي ألا وهو قطاع الصحة، قد لا يسع الوقت المتاح لهذه الجلسة لمناقشها والإحاطة بكل تفاصيلها.

الواقع أيها السيدات والسادة، أن الحق في الصحة والولوج إلى العلاج العمومي أضحى ضربا من الأحلام، وأضحى في الكثير من الأحيان مشهدا دراميا من مشاهد المعاناة اليومية والعذاب اليومي للمرضى ومرافقيهم.

والتقرير الذي بين أيدينا يقطع الشك باليقين، عندما يثير المعضلات الكبرى التي تعانيها المؤسسات الاستشفائية السبع موضوع المراقبة، وخاصة فيما يرتبط بنظام مواعيد الكشف والاستشفاء ما يسمى ب "موعدي".

إن هذا النظام وإن كان يتسم بالزبونية المقيتة وبالمحسوبية وبالوساطات والتدخلات، فإننا نسجل غياب التجهيزات أو قلتها، هذا ما يجعل المرضى في سباق مع الزمن والألم بسبب مواعيد تتجاوز في حالات كثيرة السنة.

أما عن جودة الخدمات المقدمة، فلا يمكن الحديث عنها ولو من باب التنكيت، فئات عريضة من المواطنين، وفئات هشة عرضة لجشع مبالغ فيه من طرف القطاع الخاص في غياب مراقبة زجرية من الحكومة، وكل ذلك يتم تحت ذريعة تحرير القطاع وفتح الاستثمار، ولكن حماية المواطن تبقى شئا أهم من كل هذا.

بخصوص موضوع الصندوق المغربي للتقاعد، فإننا لا نتفق مع كل الملاحظات التي أبداها التقرير خاصة بإشادته الصريحة بما سمي بطلانا وبهتانا بالإصلاح الذي دخل حيز التنفيذ في شهر أكتوبر 2016.

وقد سبق أن عبرنا عن استيائنا الكبير من سياسة فرض الأمر الواقع التي تنهجها الحكومة السابقة، وتحييد الشركاء الاجتماعيين عن ملف إصلاح نظام التقاعد.

واعتبرنا أن هذا الأمر لا يعدو أن يكون إلا إجراءا ترقيعيا لا يحل المشكل بل يزيد في تأزيمه مستقبلا، لأن منهجية الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة أفضت إلى حلول غير واقعية وترقيعية ونتائج عكسية.

ولازلنا ندعو من هذا المنبر إلى ضرورة إصلاح شامل، وإلى ضرورة الرجوع إلى توصيات لجنة تقصي الحقائق في هذا الموضوع.

وإذا كنا نتفق مع التقرير حول نقائص منهجية الإصلاح ومضمونه الاختزالي القصير الأمد، فإننا لا نرى في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تفاقم عجز الصندوق المغربي للتقاعد يعود إلى ارتفاع معاشات المتقاعدين أو إلى الترقية، وهذا أمر نرفضه رفضا مطلقا، لأن الاقتطاعات تسير بشكل متوازن مع الدخل، بل إننا نعتبر أن المجلس وكأنه يدعو إلى توقيف الترقيات أو البحث عن مصوغات جديدة لتفرمل ولتكبح هذه الترقية.

ونتمنى كذلك أن تمتلك الحكومة الإرادة الحقيقية من أجل إصلاح متوافق عليه يستجيب لمتطلبات مغرب الانتقال الديمقراطي ومغرب الإصلاح.

<u>السيد الرئيس:</u>

انتهى الوقت، شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السيد المستشار المحترم في حدود 10 دقائق.

<u>المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة العرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية.

وهي مناسبة للتنويه بالتعاون الحاصل بين المؤسسة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات، ذلك أنها تعطي زخما تشريعيا ورقابيا وعملا تقييميا للسياسات العمومية والوقوف على فعاليتها ونجاعتها كي نتعاون جميعا ونتمكن جميعا من معالجة عدد من الإشكاليات المرتبطة بالحكامة التي تعتبر بحق اليوم أكبر أعطاب نموذجنا التنموي.

ولا يفوتني، في هذا الإطار، التنويه بإخراج عدد من المؤسسات الدستورية على فترة من الزمن، آملين أن تضطلع كل مؤسساتنا، بأدوارها الدستورية كاملة وبنزاهة وحياد تام.

وهي مناسبة نجدد فيها أيضا تضامننا المطلق مع المستشار عبد العالي حامي الدين، على إثر قرار قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بفاس بإحالة ملفه على غرفة الجنايات بنفس المحكمة، في موضوع سبق أن بت فيه القضاء نهائيا منذ ما يقارب ربع قرن، بمقرر اكتسب قوة الشيء المقضي به، ضدا على قواعد المحاكمة العادلة وعلى المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مما يعتبر مسا وقد يكون زعزعة لأمننا القضائي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق العدالة والتنمية، ومن منطلق حرصنا على تعزيز هذه العلاقة بين مؤسستينا، نسجل الملاحظات المنهجية على التقرير الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

أولا، عدم إدراج المجلس لجميع أعماله ضمن هذا التقرير، وخصوصا هنا أقف عند برنامج "الحسيمة، منارة المتوسط" التي شغلت الرأي العام الوطني وموضوع إقالة وزراء؛

ثانيا، التأخر أحيانا في إنجاز بعض المهام الرقابية، مما يفوت الفرصة لاستدراك ما يمكن استدراكه في برنامج معين، وأعطي مثال بالبرنامج الاستعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين، والذي خصصت له مبالغ مالية مهمة، لكن الأثر كان محدود إن لم نقل منعدم؛

حصيلة متواضعة في مجال العمل القضائي، إذ لا تتجاوز الملفات المحالة على وزير العدل، أربع ملفات، في الوقت الذي يشغل الفساد الرأي الوطني؛

غياب منهجية وإستراتيجية واضحة في اختيار وانتقاء المؤسسات والأجهزة العمومية التي تكون موضوع مهام المجلس؛

أخيرا، الحاجة إلى بلورة آلية لتتبع مآل التوصيات التي يصدرها، وهنا أقف عند التوصيات المتعلقة بالمهام الرقابية للجماعات الترابية، فهي متشابهة وتكاد تكون موحدة، تتكرر في كل مرة فيما يتعلق بمهام المجلس.

السيد الرئيس؛

إننا في فريق العدالة والتنمية، ونظرا لضيق الوقت، وانسجاما مع الأدوار الدستورية المنوطة بمجلس المستشارين، قررنا الاقتصار على ثلاث محاور:

المحور الأول يتعلق بالتربية والتكوين.

فنقول إن الخلاصات التي تناولها عرض السيد الرئيس الأول خلاصات أوصلتنا إلى أن نعتبرها في فريق العدالة والتنمية أنها مؤسفة ومؤلمة في جميع المستويات، ذلك أن منظومتنا لازالت تعاني من هدر زمني وهدر للموارد في غياب آلية قانونية ملزمة تستند إلى منطق البناء والتراكم.

وهكذا لامسنا تنامي مؤشرات سلبية منذ سنوات خلت، إذ لازال الهدر المدرسي اليوم يشكل هاجسا، إذ بلغ عدد التلاميذ الذين غادروا المؤسسة في الموسم 2017/2016 ما يناهز 279.000 تلميذا، وهو رقم أيضا استحضرته الحكومة وهي تقدم مشروع قانون المالية اليوم، قدمت رقما كان مهما ويعبر على أن الحكومة واقعية في تدبيرها لمثل هذه القضايا.

كما وقف التقرير عند تغطية الخصاص في الأطر التربوية عن طريق التوظيف بالتعاقد، ووقف عند عدم استفادة هؤلاء من التكوين اللازم، مما يؤثر على جودة التعليم، لكن دون أدنى إشارة لما كان يقع سابقا من توظيف مباشر ودون الاستفادة من التكوين اللازم أيضا.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن حزمة الإجراءات الحكومية التي جاءت لتجيب عن مختلف الملاحظات التي أشار إليها المجلس والتي ترمي إلى الرفع من أداء منظومتنا التربوية والتكوينية كما وكيفا.

ثانيا: محور الجماعات الترابية.

على اعتبار أن المجال الترابي هو المجال الأنسب لتحقيق التنمية، فإننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن الملاحظات المعبر عنها في هذا التقرير بخصوص عمل الجماعات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة، خصوصا ما له علاقة بنقل الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين التنظيمية.

لذا ندعو إلى:

- الإسراع بإصلاح النظام الجبائي المالي؛
- إيجاد حلول جذرية للإشكاليات التي تعتري عملية التحصيل في علاقتها مع المصالح الخارجية؛
- كما رد التقرير إشكالات الجماعة إلى الموارد البشرية غير المؤهلة، لذا ندعو إلى تسريع عملية تأهيلها، وكذا إلى التحفيزات التي تغيب، وبهذه المناسبة ندعو إلى إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية.

وبالمناسبة لابد أن نشير إلى أننا في فريق العدالة والتنمية سبق لنا أن تقدمنا بمقترح قانون لإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالجماعات الترابية، يدخل هذا في باب التحفيز.

وعلاقة بتقييم تدبير الجماعات الترابية للمنازعات القضائية، فإننا في فريق

العدالة والتنمية، نعتبر أن تنفيذ الأحكام الصادرة في حق عدد من الجماعات الترابية بالحجز على مبالغ مهمة من ميزانياتها يعرقل عملية التنمية، وخصوصا إذا كان التنفيذ عاجلا، وهنا أذكر على سبيل المثال ما يجري بالنسبة لجماعة طنجة.

أما بالنسبة لمحور السكن الاجتماعي.

فإن هذا المجال بالرغم من إطلاق عملية إعادة إسكان دور الصفيح منذ سنوات، لكن هذا البرنامج لم يستوف حقه ولم يبلغ مداه، لذا ندعو إلى التسريع بتقييم سياسة محاربة مدن الصفيح عن طريق مقارنة نتائجها مع الموارد التي خصصت لها.

- تفعيل السياسات الوطنية لإعداد التراب والتصاميم الجهوية لإعداد التراب؛
- الإسراع بإخراج الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل الدور الآيلة للسقوط؛
- وضع برنامج استعجالي ووقائي بشراكة مع المجالس المنتخبة والسلطات المحلية على مستوى بعض المدن التي تعاني من إشكالية الدور الآيلة للسقوط؛
- تشجيع المشاريع المتعلقة بالسكن والتجزئات المقدمة من طرف الوداديات، حيث تعرف هذه المشاريع عرقلة واضحة من طرف بعض لوبيات العقار بتواطؤ مع بعض المجالس المنتخبة.

وختاما، لا يسعني إلا أن أجدد التنويه بمستوى التعاون بين مجلسنا الموقر والمجلس الأعلى للحسابات.

كما أجدد شكري للسيد الرئيس الأول للمجلس وللسادة القضاة وأطر المجلس على ما يبذلونه من مجهودات لتحسين التدبير العمومي بما يحقق التنمية المستدامة.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي في حدود 8 دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارين المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016-2017 طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والذي رصد واقع التدبير العمومي وإكراهاته وصعوباته، والاختلالات التي تطبعه، وذلك عبر آلية الرقابة والتقييم والمحاسبة الموكولة إليه.

بداية ننوه بهذه المبادرة التي تعتبر محطة دستورية هامة اعتبارا لكونها ترتكز على تفعيل الدور الدستوري للمؤسسة التشريعية في مراقبة أداء السلطة التنفيذية في تنفيذها للسياسات العمومية، مع مراقبة الميزانية وصرف المال العام، وهي مبادرة أيضا تساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المؤسسات الدستورية التشريعية منها والتنفيذية والرقابية، إعمالا لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام، كما أننا نثمن مقاربة المجلس التي تزاوج بين البعد البيداغوجي والوقائي، وبين البعد القضائي التأديبي والزجري، هذه المقاربة التي تساهم في إشاعة ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز الثقة في تدبير الشأن العام لاسيما إذا كانت الرقابة شاملة وممنهجة ومنجزة في أجل معقول.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي نحن بصدد مناقشته رسم لنا صورة واضحة عن الكيفية التي تعاطت بها الحكومة مع العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية العمومية، حيث تم تشخيص ومراقبة عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بمنهجية علمية وباحترافية متميزة، لم تقف عند حدود التشخيص، بل واكبتها ببدائل وخطط استشرافية، في شكل توصيات لا شك أنها ستشكل منطلقات جوهرية للتدبير العمومي في سياق رغبة الجميع في الشفافية والإصلاح والحكامة وتخليق الحياة العامة، وتعزيز المهام الرقابية، والتقييم الأفقي للبرامج والسياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، إذ نؤكد في الفريق الحركي إشادتنا بالعمل الجبار للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، فإننا نؤكد كذلك على ضرورة تعبئة كل الطاقات والموارد من أجل تمكين المحاكم المالية من أداء وظيفتها الرقابية على أحسن وجه.

وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات المنهجية والموضوعية، ذات الصلة بالتقرير، مع العلم أن الحكومة مدعوة بدورها لأخذ ملاحظات هذه المؤسسة الدستورية بعين الاعتبار في وضع وتحيين مسار السياسات العمومية للبلاد.

أولا: على مستوى المديونية: أكد التقرير على أن دين الخزينة واصل وثيرته التصاعدية مما يحيلنا على ضرورة التفكير في ربط المديونية بتمويل الإستثمار بالمالية العمومية، وتوجيه الدين الخارجي والحيلولة دون إستخدام المديونية لحاجيات التسيير، مع الإلتزام باتخاذ سياسة حذرة إزاء المنحى التصاعدي الذي يعرفه الدين العمومي.

ثانيا: على مستوى الموارد أكد التقرير أن نسبة التحصيل سجلت تراجعا ملحوظا، مما يدفعنا إلى المطالبة بتكثيف المجهودات وتعزيز الموارد البشرية لكي يكون التحصيل في المستقبل في مستوى التطلعات.

ثالثا: بخصوص ما جاء في التقرير حول إصلاح منظومة التقاعد، فإننا في الفريق الحركي إذ نستحضر الإصلاح المقياسي الذي أقرته الحكومة سنة2016، فإننا بالمقابل نؤكد أن حجم الإختلالات التي يعرفها هذا النظام ستظل في ارتفاع ما لم يخضع لمسلسل إصلاح هيكلي عميق، وتجويد الحكامة والتدبير.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التعليم الذي نعتبره في الفريق الحركي الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية ببلادنا، واستحضارا لمختلف الاختلالات والنواقص التي عرفها القطاع، والتي أشار إليها التقرير بتفاصيل وأرقام في غاية الأهمية، فإننا نسجل في الفريق الحركي عدم تحقيق أهداف مجموعة من البرامج التعاقدية العامة في مختلف أصناف التعليم العالي، وكذلك غياب رؤية واضحة تمكن الجامعات من تنمية أنشطة التكوين المستمر المقدم من طرفها، وعدم تحقيق جل البرامج المسطرة في البرنامج الاستعجالي، كما نسجل ضعف في إنشاء واستغلال المدارس الجماعاتية، وغياب إطار منظم لها، وظاهرة الإكتظاظ في العالم القروي، والفائض والخصاص في هيأة التدريس، ومحدودية برامج الدعم الاجتماعي.

ومساهمة منا في الفريق الحركي في معالجة هذه الإختلالات واقتراح وصفة للإصلاح، نقترح تجسيد خيار الجهوية وسياسة القرب في السياسة التعليمية، عبر نقل الاختصاصات من المركز إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وصياغة إستراتيجية لضمان ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، ووضع تقييم موضوعي لبرامج الدعم الاجتماعي بمكوناتها الخمسة: الداخليات والمطاعم المدرسية، وبرنامج تيسير والنقل المدرسي وبرنامج مليون محفظة في أفق تصحيح اختلالاتها.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاع الصحي، وبناء على ما قام به المجلس الأعلى للحسابات من فحص لعدة مستشفيات جهوية وإقليمية عبر ربوع المملكة، فإننا في الفريق الحركي نؤكد بأن المداخل الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية تتجلى في إرساء عدالة صحية مجاليا واجتماعيا، مع ضرورة اللجوء إلى التعاقد خصوصا في المناطق النائية، قصد معالجة حالة الخصاص التي تعاني منها على مستوى الموارد البشرية.

وفي الميدان الفلاحي أشار التقرير في إطار الرقابة على الشركة الوطنية لتسويق البذور " سوناكوس" إلى عدم تحقيق الاتفاقيات الإقليمية المبرمة في إطار المخطط المغربي الأخضر، بالنسبة لإنتاج وتسويق البذور، والى تراجع المساحة المنجزة خلال الموسم الفلاحي 2015 – 2016، ولتجاوز هذه الإشكالات نقترح في الفريق الحركي ضرورة، دعم الفلاح الصغير لاقتناء البذور المختارة والأسمدة بأثمنة محفزة ومدعمة.

السيد الرئيس،

بالرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، فإننا في الفريق الحركي، نلاحظ أن الإدارة لازالت تعاني من عدة إختلالات، لذا وجب على الحكومة والوزارات المعنية بذل مزيد من المجهودات لبلورة آليات إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، تماشيا مع أحكام الدستور، وما يستجيب لتطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بغية خلق المناخ المناسب لإنعاش وتشجيع الاستثمار والنهوض بأوضاع الموظفين لتحفيزهم على أدائهم لمهامهم في أحسن وجه.

السيد الرئيس،

وانطلاقا مما سبق نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة تمكين الجماعات الترابية من الوسائل المالية اللازمة والوسائل البشرية المؤهلة، بغية تعزيز دور الجماعات كآلية أساسية للتنمية المحلية وتنزيل الجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس،

ختاما نؤكد في الفريق الحركي أن ترسيخ قيم الشفافية والحكامة وربط المسؤولة بالمحاسبة خيارات لا محيد عنها لبناء دولة الحق والقانون، إذ لا ديمقراطية بدون شفافية ورقابة ومحاسبة.

وفي الأخير، نجدد التنويه بعمل المجلس الأعلى للحسابات الذي لا محالة سيعزز الدور الرقابي والتشريعي لمؤسسة البرلمان، وأملنا أن تستثمر هذه التقارير في تعزيز المهام الدستورية للبرلمان، وأن تحظى بتفاعل إيجابي من طرف الحكومة خدمة لمصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 7 دقائق.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

إنها من اللحظات الدستورية الهامة التي يناقش فيها مجلسنا الموقر التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات والذي يعزز بمقتضاها المبدأ الدستوري الرامي إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة لحظة بالفعل تحيلنا على ما تضمنته الخطب الملكية السامية الذي أكد فيها غير ما مرة جلالته على ضرورة تفعيل هذا المقتضى الدستوري الذي جاء في دستور 2011، 16 مرة.

لحظة مهمة وحاسمة لأن خطب جلالة الملك تأتي في سياق التفاعل مع قضايا الشعب وما يدافع عنه من محاربة الفساد والاستبداد وغيرها من القضايا التي تؤرقنا جميعا وما ندافع كذلك من موقعنا كحزب سياسي يشارك في تدبير الشأن العام عنه في كل مناسبة من داخل هذه المؤسسة

الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم السنتين الماليتين 2016و2017 قد تطرق لتدبير العديد من القطاعات فإنني سأقتصر في مداخلة فريقي على قطاع الصحة وما شابه من اختلالات نحاول داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الإجابة على ما تضمنه العرض محاولا طرح بعض البدائل الممكنة لمعالجتها والذي لا يسمح لي سرد كلها خلال هذا الحيز الزمني الضيق.

السيد الرئيس المحترم،

لقد دأب فريق التجمع الوطني للأحرار في العديد من المناسبات التطرق إلى إشكالية تدبير قطاع الصحة حيث توقف بشكل دقيق عند الاختلالات الحقيقية التي يعانيها بعدما تأكد لنا وبالملموس أن الإشكالية الحقيقية لهذا القطاع هي ضعف الحكامة على جميع المستويات التدبيرية وفي مختلف هياكل الوزارة التي تحتاج اليوم إلى مشروع مارشال لإصلاحها، ذلك أن المديريات الثمانية أصبحت تدبر بشكل تقليدي يقتضي النجاعة والإلتقائية، حيث أن غياب التنسيق فيما بينها وسوء توزيع للإمكانيات المادية والبشرية في غياب خريطة صحية تستجيب للحاجيات الملحة للساكنة تجعل القطاع يعاني دائما، لذلك وجب طرح السؤال التالي، لماذا المواطن لم يرض عن الخدمات المقدمة لحد الان؟

السيد الرئيس المحترم،

سؤال يحتاج إلى جواب واحد هو أن تدخلات المرفق الصحي بكل أنواعه تشتغل بشكل فوضوي وتفتقر إلى الخيط الناظم بين مختلف مكوناته حيث أن الجسم الصحي اليوم يعيش احتقانا كبيرا، هذا الخيط يساعد على فك شفرات هذا القطاع الذي يتكون من أطباء بمختلف تخصصاتهم، ممرضين، مهندسين، إداريين، أعوان مكونات مختلفة أصبحت اليوم عائقا أمام تطوره لذلك فإنه مهما بلغت مجهودات السادة الوزراء الذين تعاقبوا على تدبير القطاع لن يستطيعوا حل الإشكاليات المطروحة، ولن يساهموا في دعم المنظومة الصحية ما دام الإحتقان هو الجو السائد في هذا القطاع والذي يؤثر بشكل كبير على الحكامة وعلى الولوج المتكافئ للخدمات الصحية الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

بالأرقام نحدد أهمية ما تم رصده من سنة 2013 إلى 2019 لدعم هذا القطاع على كافة المستويات تجعلنا نقف عند حقيقة أن الإمكانيات المرصودة لابأس بها ومهمة لتحسين أداء القطاع لو تم توظيفها توظيفا جيدا يراعي نقط الخصاص وهذا ما توقفت عنده وثيقة مسار الثقة التي طرح فيها حزب التجمع الوطني للأحرار قطاع الصحة لنقاش عمومي واسع حيث أوجدت له بعض البدائل الممكنة لمعالجة بعض الإختلالات ذات الطابع الإستعجالي وبالرجوع إلى ما تم رصده نجدها موزعة على الشكل التالي:

- ✓ على مستوى الموارد المالية: خصصت قوانين المالية ميزانية مهمة بدأت سنة 2013 ب 12.490 مليار درهم وصلت إلى 16.5 مليار درهم سنة 2019.
- ✓ الموارد البشرية: 4336 منصب إلى 4500 منصب سنة 2019 أي ما مجموعه 22.430 خلال ست سنوات إنها مبالغ مهمة وموارد بشرية أكثر أهمية دون أن ننسى في هذا الإطار ما رصدته المراكز الإستشفائية الجامعية والتي تجاوزت 5140 منصب مالي خلال هذه الفترة رغم كل ذلك الخصاص لا زال قائما.
- ✓ على مستوى الإستثمار: رغم كل الجهود المبذولة خلال فترة 2016-2017، والتي أدت إلى توسيع العرض الصحي حيث تم تشغيل مجموعة من المستشفيات بطاقة سريرية تصل إلى 670 على مستوى الأدوية التي تعالج الأمراض المزمنة على وجه الخصوص تم تخفيض أثمنتها حيث لاحظنا أن كل مشروع قانون مالية نقترح جميعا على تخفيض ثمن مثل هذه الأدوية والتي ستكون تكلفتها غالية على المواطن مما فاقم أوضاع مؤسسات التأمين الصحي.

السيد الرئيس المحترم،

الخلاصة أن هناك مجهود مالي كبير وجبار ترصده الحكومة لدعم قطاع الصحة هناك نية جماعية للبرلمان بكل مكوناته لإنجاح كل المشاريع والبرامج الهادفة إلى إصلاح قطاع الصحة ودعمه، إذن هناك رغبة سياسية واضحة لا يختلف عليها إثنان من أجل دعم القطاع وجعل المواطن الساخط اليوم على الوضع الصحي يستفيد من العرض الصحي المقدم. مؤكدين لكم أن فريق التجمع الوطني للأحرار يدعم كل مبادرة إصلاحية وعلى رأسها مشروع مخطط الصحة 2025 الذي نتمنى أن يلبي الإحتياجات المختلفة للمنظومة الصحية ويساهم في تحسين العرض الصحي الوطني وعبر المحاور الطموحة التي اعتمد عليها والتي تصل إلى 25 محور، ب 125 إجراء.

وفي الأخير وإذا كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندافع على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة إلا أن مثل هذه التقارير والضبابية التي تتعامل بها في التعاطي مع قضايا تدبير الشأن العام تفرض على أصحابها اليوم الخروج إلى الرأي العام لتوضيحها وتوضيح حجم الإختلالات فيها لأن مثل هذه التقارير تخلق مع الأسف ارتباكا كبيرا على مستوى تدبير الشأن العام، واحتقانا كبيرا خصوصا على مستوى الإدارة التي يبدو أنها استقالت من أداء وظيفتها وهجرت الإبداع في التعامل مع القضايا المطروحة عليها وهو ما خلق درجة كبيرة من الركود داخلها مما كان له الأثر السيء لأداء المرفق العمومي وبالتالي يجب التعاطي بحذر مع هذه التقارير على المستوى الإعلامي، كانت هذه مداخلة فريقنا تاركا لباقي مكونات مجلسنا الموقر مناقشة باقي المواضيع المطروحة للنقاش.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، في حدود 7 دقائق.

المستشار السيد ابو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد أن أثير انتباه الجميع للظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، على اعتبار أننا في إثارتنا لهذا الوضعية نضع الجميع فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين أمام مسؤولياتهم التاريخية.

نعم، إن الوضع الاجتماعي العام بالمغرب يتخبط في أزمة تتجلى للعيان يوميا من خلال مؤشرات ومظاهر ومسلكيات وحوادث تنحو في مجملها نحو الإقرار بوضع اجتماعي محتقن، قد ينعكس سلبا على الوضع السياسي والاقتصادي، ما لم يتم احتواءه بشكل آني ومستعجل عبر برامج اجتماعية وتنموية إستراتيجية لها امتداد في الزمن على المستويين المتوسط والبعيد.

إننا اليوم أمام تجليات لهذه الأزمة تظهر في شكل مظاهر مجتمعية متنوعة ومتعددة وبادية للجميع، كانت أبرز سماتها بروز أشكال اجتماعية تنبثق بين الفينة والأخرى في شكل احتجاجات مجاليه ذات بعد جهوي (كقضية الحسيمة، جرادة، زاكورة واوطاط الحاج) وترفع شعارات مطلبية ذات أبعاد اجتماعية مختلفة ولكنها متكاملة، كانت معبرا حقيقيا للساكنة بحجم الانخراط فيها ومستقطبة للرأي العام الوطني والدولي وكاسحة لكل مواقع التواصل الاجتماعي.

كما أن عودة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبشكل علني وباستقطاب لكل فئات المجتمع وباتساع رقعتها الجغرافية أعطت صورة قاتمة عن الانعكاسات السلبية للسياسات المتبعة طيلة عقد من الزمن على الوضع الاجتماعي، وهو ما شكل لنا في الفريق الاشتراكي ناقوس خطر لن تستطيع المقاربة الأمنية لوحدها حل معضلاتها، بل يتطلب الأمر تدخل كل الأطراف المعنية برؤية مستقبلية ناجعة وعاجلة.

وفي ظل هذا الوضع، يأتي تقرير المجلس الأعلى للحسابات في النسخة الحالية لهذه السنة، مؤكدا ما أشرنا إليه سابقا من فشل للسياسات العمومية وانعكاساتها السلبية، وهو ما يجعلنا نطالب مبدئيا بالتنزيل الحقيقي والإجرائي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والذي نعتبره مطلبا حيويا يرسخ قيم الدولة الديمقراطية ومدخلا لانفراج اجتماعي باعث للأمل في أوساط المواطنات والمواطنين.

لقد تبنى السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات حجم الاختلالات بكل مسؤولية ومطلب ضرورة توفر الإرادة السياسية للحكومة قصد فتح نقاش عميق ومثمر حول كل الإشكاليات التي تعرفها المالية العمومية، وهو بالنسبة لنا مطلب مستعجل نطالب به الحكومة إلى تفعيله لما يشكل من فضاء حقيقي للحوار الوطني في أسمى تجلياته، حيث تتداخل المسؤولية السياسية مع المسؤولية الوطنية.

لقد تضمن التقرير دعوة صريحة للحكومة لتحسين جودة المالية العمومية وكذا الاستثمار العمومي من خلال وضع تصور جديد للاستثمار العمومي، ينبني أساسا على معايير النجاعة والمردودية والحكامة، وهي دعوة نعتبرها تكملة للحوار الوطني القادر على تحقيق الأهداف وعلى رأسها العدالة الاجتماعية والفائدة المجتمعية والتي تمر عبر تجميع الجهود وتوحيدها عبر آلية تنسيقة ناجعة، بإستراتيجية واضحة تقطع مع وضعية التشتت وترمي إلى تقليص الفوارق والحد من مظاهر الفقر والهشاشة الممتدة على طول خريطة الوطن.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نعلن عن تحفظنا عن مطلب المجلس الأعلى للحسابات الحكومة باتخاذ إجراء توسيع الوعاء الضريبي قصد تقليص عجز الخزينة لاعتبارات تجد أساسها في كون المطلب جاء عاما ومفتوحا على كل تأويل، وهو ما قد ينعكس سلبا على المواطنين والمقاولة في نفس الوقت، ونعتبر أن تكريس مبدأ العدالة الجبائية والضريبية يعد المدخل الأساسي لكل سياسة ضريبة وهو ما يستدعي فتح نقاش وطني ببعد تشاركي يشمل كل المعنيين بالأمر.

كما نعتقد أن حصر أزمة الصندوق المغربي للتقاعد وتدهوره ناجم عن وتيرة الترقية في الوظيفة العمومية مجانب للمنطق، مع العلم على اعتبار أن الصندوق عند تأسيسه كان يضع معطى الترقية الطبيعية في الوظيفة العمومية وبالتالي فإننا نحصر أزمة الصندوق المغربي للتقاعد في غياب بدائل ناجعة يكون لها أثر إيجابي على مردودية وفعالية الصندوق، وهو ما يتطلب الانفتاح على التجارب العالمية الناجحة واستلهامها والأخذ بما يخدم الصندوق والمتقاعد.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

إن في التقرير الذي بين أيدينا - و كما هو حال كل التقارير السابقة - نقف بحيرة و دهشة أمام معضلة الحكامة الجيدة، و هي معضلة مشتركة بين جل المؤسسات العمومية والخاصة بما فيها صندوق الإيداع والتدبير ومكتب الشريف للفوسفاط، وإذا بنا نجدها معضلة شاملة تتقاسمها كل المكونات، مما يستدعي الانتقال بمطلب تحقيق الحكامة إلى الشق الذي ينبغي أن نكون فيه.

السيد الرئيس،

هناك أزمة حقيقية، وهي أزمة (SONACOS) التي تعرف اختلالات كبيرة لابد من إيجاد حلول ناجعة لها لإنقاذ الفلاح المغربي من هذا

الاستهتار.

ختاما، السيد الرئيس، نكون اليوم أمام امتحان حقيقي يشكك في مصداقية تنزيل مبدأ المحاسبة التي كرسها دستور 2011، على اعتبار حجم الاختلالات وفظاعتها والتي تعتري سياساتنا العمومية المكرسة لهدر المالية العامة بشكل فوضوي أناني بلا حسيب ولا رقيب، تعطي انطباعا عاما عارما سلبيا عن الفاعل السياسي، تدعم في العمق التوجهات العدمية التي ترمي إلى التقليل منه عبر التشهير والتشويه.

أمام ما تضمنه التقرير من نقائص، نجد أنفسنا ملزمين أغلبية ومعارضة وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين على تحمل المسؤولية كاملة والدفع نحو بدائل حقيقية عملية على المستوى الاقتصادي والتنموي، تنعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي، مكرسة مبدأي العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، لأنه بكل وضوح سنكون متجاوزين من قبل المواطنين الذين مازالوا يضعون أملهم في مؤسسات الدولة للنهوض بأوضاعهم.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أَتشرف اليوم بِتَناول الكلمة في هذه الجلسة باسم فريقنا وذلك بمناسبة مناقشة تقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وهي فرصة لنشيد بالدور الهام والمحوري للمجلس الأعلى للحسابات في تقوية منظومة الحكامة والمراقبة المؤسساتية ببلادنا.

السيد الرئيس،

نظرا للدور الهام للتجارة الخارجية في بناء منظومة اقتصادية قوية قادرة على تحقيق نمو ثابت ودائم، أضحى العالم يعيش على إيقاع مجموعة من التحولات الاستراتيجية تتجلى أساسا في الحرب التجارية بين القوى العظمى، وما نتج عن ذلك من تدابير حمائية وتغيرات بنيوية في منظومة التجارة العالمية، تمهّد لنظام اقتصادي عالمي جديد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، المبادرة الصينية المسماة "الحزام والطريق".

وقد تَبَنَّتْ بلادُنا النَّهْج الليبرالي كاختيار صائب منذ الاستقلال، والذي خلق علاقات اقتصادية دولية ونسيج اقتصادي متنوع، حيث بلغت نسبة انفتاح الاقتصاد المغربي حوالي 80% وهي من بين أعلى المعدلات المسجلة عالميا.

ومن تجليات هذا الانفتاح الاقتصادي، إبرام المغرب اتفاقيات التبادل الحر مع 56 دولة، إضافة لاتفاقية KIGALI حول "منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية".

هذا الزَّخَمْ من الاتفاقيات فتح الباب لاقتصادنا أمام سوق واسعة تضم أكثر من مِليارين ونصف مُستهلك بعد تفعيل اتفاقية KIGALI، والتي سَتشَكِّل اللَّبِنَة الأخيرة للاندماج الإفريقي للاقتصاد الوطني.

هذا بالإضافة لتبني بلادنا مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية التي تهدف إلى تقوية العرض التصديرية لبلادنا، وجعل الاقتصاد الوطني أكثر انصهارا مع متطلبات المنظومة التجارية العالمية، وخاصة فيما تعلق بالمهن العالمية، كصناعة السيارات والطيران والصناعات الإلكترونية والمبتكرة.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر أن بلادَنا لم تستثمر كثيرا الإمكانات الهائلة التي يتيحه هذا الانفتاح الكبير لمنظومتنا الاقتصادية، وهو ما أكده التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2017، حيث أشار إلى تفاقم عجز الميزان التجاري من 184.9 مليار درهم سنة 2016 إلى 188.7 مليار درهم سنة 2017، بفارق قدره 3.8 مليار درهم نظرا لتزايد الواردات ب26.6 مليار درهم، في حين سجلت الصادرات نموا يناهز 22.8 مليار درهم.

في حين تحسن ميزان الأداء حيث انتقل عجز حسابه الجاري، من 4.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 3.6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017.

كما يؤكد التقرير، التطور المتنامي للتصدير الذي حُقِّقَ خلال سنة 2017 حيث سجل نموا بنسبة 10.1% وارتقى إلى 248.5 مليار درهم، وذلك راجع إلى تطور قطاع السيارات ب 4.1 مليار درهم لتصل قيمة الصادرات إلى 58 مليار درهم، ومبيعات الفوسفاط ومشتقاته ب 4.6 مليار درهم لتبلغ 44 مليار درهم، بجانب تطور أداء المهن العالمية للمغرب وقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

في وقت سجلت فيه مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه استقرار في مستوياتها (حوالي 25 مليار درهم).

وكل هذا يدعوننا جميعا للعمل أكثر بغية تطوير بنية التجارة الخارجية الوطنية وضمان التجانس والتنسيق بين السياسات القطاعية.

السيد الرئيس،

إننا نُلاحظ أن أَثَر اتفاقيات التبادل الحر كان ولا يَزال محدودا على تَنمية وتَنافُسِية المقاولات، وذلك بسبب الارْتِجالية التي طبعت المفاوضات، وغياب دراسات اسْتِشْرافِية حول آثار الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر بشكل كبير وجود خلل عميق وبِنْيوي دائم على مُستوى الميزان التجاري.

كما أن الحكومة لم تُباشِرْ عمليات تأهيل النسيج الصناعي إلا بعد الشُّروع في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر، مما نَتَج عنه مُنافَسة غير مُتكافِئَة

وصُعوبة وُلوج المنتوجات الوطنية للأسواق التي فَتَحَتْها هذه الاتفاقيات، بِسَبَب خَلْق حَواجِز غَيْر جُمركية.

إضافة لتحدي اختراق مختلف الحدود الوطنية من قبل شبكات التهريب سواء في الجنوب أو عبر الثغرين المحتلين سبتة ومليلية، وهنا ندعو الحكومة لتدبير استشرافي ومحكم للحدود الاقتصادية ببلادنا.

إن المبتغى العام من اتفاقيات التبادل الحر، ليس في التوقيع عليها وآثار ذلك الديبلوماسية، لكن في جوهرها الذي يجب أن يكون رابح-رابح (Win-Win)، وفي مصلحة كل الأطراف وذلك على كل الأصعدة وخاصة التجارية والاقتصادية.

وبهذة المناسبة، فنحن ندعو لاعتماد آلية وطنية يعهد إليها التقييم والتتبع (Monitoring) العام لكل اتفاقيات التبادل الحر، والعمل على رصد كل الاختلالات وضمان تصحيحها، لأن بعضها أدى إلى اندثار قطاعات بِرُمَّتِها والتي كانت تَنْشط داخل السوق الداخلي وما تَرَتَّب عنه من تَحْطيم القِيَم، وفُرص الشغل والثَّروة..

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن لكم تسليم مداخلتكم لضمها للحصيلة الوثائقية للمجلس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود ستة دقائق.

المستشارة السيدة امال العمري:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريقنا في الاتحاد المغربي للشغل في هذه اللحظة الدستورية، التي تسمح بالوقوف عند العمل المهم الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات كأعلى هيئة للرقابة في تدبير المالية العمومية، أن أتفاعل مع مضامين تقرير 2016-2017 الذي نعتبره دعامة أساسية لمؤسستنا التشريعية في ممارسة الرقابة المالية، والذي يمكننا من تقييم السياسات العمومية ومساءلة الحكومة في مجال تدبير المالية العمومية وترسيخ ثقافة المحاسبة ومحاربة الريع وتعزيز تموضع البرلمان في سيرورة المراقبة الفعلية، طموحنا في ذلك الارتقاء بدور البرلمان من الرقابة السياسية إلى السياسة الرقابية على المال العام.

السيد الرئيس،

لقد أثار هذا التقرير العديد من القضايا المحورية والملاحظات الجوهرية في المجال الاجتماعي، التي نتقاسم جلها في الاتحاد المغربي للشغل، ولطالما عبرنا عن مواقفنا إزاءها، سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها ومن أهم هذه القضايا:

- محدودية أثر البرامج والاستراتيجيات القطاعية على التنمية بصفة عامة وإحداث فرص الشغل بصفة خاصة؛

- غياب النجاعة والمردودية في اختيار البرامج واستهداف تنمية مستدامة تستفيد منها كافة الشرائح الاجتماعية وعبر مختلف مجالات التراب الوطني؛

- المخاطر الناجمة عن استدامة المديونية العمومية ووتيرتها التصاعدية، وآثارها الوخيمة اقتصاديا واجتماعيا؛

- فشل المقاربة الانفرادية للحكومة في معالجة إشكالية التقاعد، عبر ما سمي زورا بإصلاح نظام المعاشات المدنية، وتحميل المتقاعدين من الأجيال الحالية والمقبلة تبعات اختلالاته البنيوية والهيكلية، وقد سبق للاتحاد المغربي للشغل أن ندد بالمقاربة المحاسباتية والتقنوقراطية المعتمدة من طرف الحكومة، وخاض بمعية الحركة النقابية نضالات تدعو إلى معالجة شمولية لإصلاح أنظمة التقاعد، معالجة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي. وهو نفس الاتجاه الذي سارت عليه لجنة تقصي الحقائق.

السيد الرئيس،

لقد خصت المحاكم المالية في مراقبتها للأجهزة العمومية قطاعات حيوية واستراتيجية ذات طبيعة اجتماعية، همت بالأساس التعليم والتكوين والصحة العمومية، في وقت يعرف فيه الوضع الاجتماعي ببلادنا انتكاسة حقيقية، ما يستدعي الرفع من نجاعة الفعل العمومي.

فعلاقة بالبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين، والذي رافقته حملة ترويجية كرؤية متكاملة قابلة للإنجاز في ظرف وجيز، تروم إعادة الثقة في المدرسة العمومية لتكون فعلا مدرسة النجاح ومدرسة الحداثة، وصلت إلى حد اعتبار هذا المخطط ميثاقا وطنيا ثانيا للتربية والتكوين.

فقد وقف التقرير على تفاوتات مالية كبرى بين الغلاف المالي المرصد الذي تعهدت الدولة بتنفيذه وما خصص بالفعل للبرنامج، حيث رصدت اعتمادات استثنائية أجمدت ميزانية الدولة دون بلوغ الأهداف المحددة، كما كشف العديد من الاختلالات التي شابت تسيير بعض الأكاديميات الجهوية التي خضعت للمراقبة، من ضعف في أداء مهام التنظيم والحكامة المنوطة بها، وعدم انسجام تنظيمها الإداري، وعدم قيام المديريات الإقليمية بإعداد خطط العمل وتقارير الإنجازات السنوية وما إلى ذلك، ما فاقم ديون هذه الأكاديميات التي تؤديها سنويا الميزانية العمومية.

وبخصوص العرض التربوي العمومي رصد التقرير كذلك العديد من الإشكالات التي تعرفها المدرسة العمومية من قبيل ضعف مستويات بنيات الاستقبال، وارتفاع نسبة الهدر، وعدم تعميم التعليم الأولي، وتفاقم نسبة الاكتظاظ، ما أدى إلى عجز البرنامج عن بلوغ الأهداف المسطرة.

الأنكى هو استمرار عجز الحكومة في معالجة الإشكالية التعليمية التي تقتضي منظورا شموليا يرتكز على المقاربة التشاركية ويضع العنصر البشري

في صلب الإصلاح بقدر ما يجيب عن المضامين التربوية وإشكالية الحكامة.

في مجال آخر لا يقل أهمية، رصد كذلك المجلس العديد من الاختلالات الهيكلية في تسيير المؤسسات الاستشفائية تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة والحكامة الاستشفائية وتدبير الخدمات الطبية والفوترة وتحصيل المداخيل وكذا الأدوية والمستلزمات الطبية.

تلكم الاختلالات التي تنخر قطاع الصحة وتفتح المجال للوبيات الفساد التي تتاجر بصحة المواطنين والتي سبق للعديد من التقارير الوطنية والدولية أن رصدتها.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أن نتقاسم كذلك مضامين التقرير بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي كحساب للخزينة تصعب الرقابة البرلمانية عليه، يراكم رصيدا يفوت 8.5 مليار درهم، أحدث بهدف تمويل برامج الدعم الاجتماعي إلا أن العديد من الاختلالات تطبع تدبيره:

- عدم تحصيل جميع المساهمات المتعلقة ببعض البرامج؛
- غياب آليات لتحديد المستفيدين؛
- غياب آليات القيادة والتقويم والقصور في النظام المعلوماتي؛
- عدم نجاعة مقاربة الاستهداف كحل لرفع الدعم في إطار تفكيك نظام المقاصة، إذعانا لتوصيات البنك الدولي، إضافة إلى محدودية آليات التتبع والتقييم، ما يؤكد ملاحظات الاتحاد المغربي للشغل بهذا الشأن.

ويمكن تعميم هذه الملاحظات على كل البرامج التي تدخل في هذا الإطار: مليون محفظة، تيسير، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، ونظام المساعدة الطبية الذي تم تعميمه سنة 2012 ومازالت تشوبه العديد من الإشكالات البنيوية، ومنها طبعا عدم فعالية اللجنتين الساهرتين على إصلاح هذا النظام، ما أدى إلى تردي الخدمات المقدمة إلى المستفيدين.

السيد الرئيس،

إذا كان تقرير المجلس الأعلى تضمن العديد من المعطيات الكمية والكيفية، فنحن نتساءل عن مصير هذه التقارير بغض النظر عن المخالفات التي لها طابع جنائي، فهنالك مخالفات واختلالات لا تعدو أن تكون توصيات تهم الطابع الإداري وكذلك الطابع التنفيذي، والتي يجب بشأنها إعداد مساطر لا غير، ولكنها تظل حبيسة الرفوف الحكومية، مما يستوجب إحداث مقاربة للتتبع والتقييم من أجل تفادي ذلك.

وشكرا السيد الرئيس، وأستسمح عن الوقت.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 5 دقائق.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أتشرف بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لمناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الذي تضمن خلاصات عمل المجلس الأعلى وكذلك المجالس الجهوية للحسابات.

ويأتي هذا النقاش في سياق تفعيل مبدأ التكامل بين المؤسسات الدستورية الذي كرسه دستور 2011.

وبهذه المناسبة لا يسعني إلا الشكر والتنويه بالسيد رئيس مجلس الأعلى للحسابات، ومن خلاله بكل السادة القضاة والأطر العاملين إلى جانبه، والذين استطاعوا إنجاز مهام كبيرة وكثيرة في نفس الوقت، حيث تم إنجاز ما يفوق 32 مهمة رقابية في ميدان المراقبة لتسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية كذلك.

ولابد في هذه المناسبة، من التأكيد أن مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات كمؤسسة للحكامة استطاعت بفعل مواردها البشرية أن تلعب دورا دستوريا كاملا في حماية المال العام وفي تعزيز مكتسبات المغرب في مجال الحكامة والميثاق وحسن التدبير، مما برزت آثاره الإيجابية على تدبير المؤسسات العمومية وعلى تطوير كفاءات الآمرين بالصرف.

وهنا لابد من إبراز حقيقتين أساسيتين:

الأولى، إن معظم التدخلات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، ترسخ قناعات خاطئة لدى الآمرين بالصرف، تعتبرها ذات أهداف عقابية أكثر منها أهداف لحماية المال العام ومساعدة الآمرين بالصرف في تحسين مناهج وطرق التدبير، ربما خلفيات سياسية وإعلامية وحتى انتخابية، تجعل الرأي العام الوطني اليوم والنخب السياسية تتلقى القرارات العقابية بانتظارية أقوى وأكثر من المجهود المبذول لتحسين ومساعدة الآمرين بالصرف.

ولأجله فإننا ندعو المجلس إلى خلق وحدة أو خلية للتواصل لوضع برامج للتحسيس والتكوين لفائدة الآمرين بالصرف، حتى لا تبقى صورة المجلس الأعلى، غالبة عليها سوء الطبيعة العقابية.

ثانيا، بخصوص المبادئ الدستورية المتعلقة بالتكامل بين المؤسسات الدستورية التي كرسها دستور المملكة لسنة 2011، وحتى يكون هدف إغناء المسار الديمقراطي لبلادنا من خلال التحري والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية ورصد اختلالاتها، فإن الآليات الدستورية تفتح آفاقا كبيرة أمام المؤسسات التشريعية، إلا أن المؤسسة التشريعية في حاجة إلى تطوير مواردها البشرية لتكون مؤهلة في مجالات الرقابة المالية، وهو ما يقتضي وضع خلية للتكوين مشتركة بين المجلس الأعلى للحسابات والمؤسسة التشريعية.

كما أن أطر وموظفي الجماعات الترابية في حاجة إلى التكوين المستمر في هذا المجال، حيث تكون هذه المؤسسة المنتخبة مؤهلة لمواكبة المجالس الجهوية للحسابات وقادرة على تحقيق المراقبة الذاتية قبل الخضوع لعملية التفتيش والمراقبة.

حضرات السيدات والسادة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وبناء على هاتين الحقيقتين، فإن الغاية من إحداث المجلس الأعلى للحسابات، ليست هي المتابعات والملاحقات والاتهامات والعقاب، بل هي ترشيد وتحسين تدبير المال العام وحمايته، حتى تحقق الأهداف التنموية والإستراتجية والاقتصادية وطنيا وعلى صعيد الجماعات الترابية.

ولأجل ذلك، فمن الأولى أن تتعزز مهام هذه المؤسسات المحورية بمهام التكوين والتحسيس لفائدة الآمرين بالصرف، بحكم الواقع أي الأطر والموظفين.

لابد أيضا أن تقوم هذه المؤسسة بدور استشاري بطلب من الحكومة أو البرلمان أو بطلب من الآمرين بالصرف، وهذا إجراء استباقي سيمكن من تجاوز أخطاء كثيرة وتجنب المؤسسات العمومية الكثيرة من هدر الإمكانيات والوقت أيضا.

السيد الرئيس الأول،

كنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، قد اخترنا الحديث في محور وزارة الاقتصاد والمالية فيما يتعلق بحصيلة تنفيذ قوانين المالية ثم منظومة الإنعاش الاقتصادي وتدبير مجموعة القرض الفلاحي، لكن واجهتنا صعوبات لتكوين قناعات موضوعية، إلا أننا لا نريد نقاشا سياسيا بل نقاشا علميا وتقنيا، ولأجله نكتفي بتسجيل الخلاصات التالية:

- ارتفاع إجمال نفقات الموظفين الفعلية إلى 136 مليار درهم يمثل نسبة 12.7% من الناتج الداخلي الخام؛

- سجل المجلس الأعلى للحسابات المجهود الذي بذله من طرف الدولة بجميع مكوناته منذ سنة 2000، في إطار نموذج تنموي ارتكز أساسا على الاستثمار العمومي، ومكن بالتالي من الرفع بشكل ملموس من مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للبلاد؛

- ارتفع الحجم الإجمالي لمديونية القطاع العام من 918.5 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع ختم سنة 2017.

في الختام نسجل هنا دعوة المجلس الأعلى للحسابات للمزيد من التعبئة قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها انفتاح المغرب على الأسواق العالمية، وذلك بأسس عبر تنوير وتجويد العرض التصديري والرفع من نسبة الاندماج الاقتصادي والزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادراتنا مع إيلاج البعد الجهوي والأهمية القصوى لبلوغ هذه الأهداف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، ولا يسعنا في هاته المناسبة إلا أن نقف باحترام وتقدير للمجهودات المبذولة من طرف المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، وندعو للمزيد من العمل والكشف بجرأة عن الاختلالات في التدبير المالي العمومي وخاصة في بعض الإدارات والمؤسسات العمومية الكبرى وبعض الجماعات الترابية.

ونظرا لضيق الوقت سنقتصر على بعض القطاعات، ونبدأ بالتعليم.

إن قضية التعليم تعتبر من الإشكالات الوطنية الكبرى ولا نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن بعض التدابير الحالية ستكون لها بدون شك الآثار الإيجابية على التعليم كما جاء في التقرير، والحال أن كل الوصفات العلاجية لمنظومة التعليم انتهت بالفشل، وآخرها البرنامج الاستعجالي 2009-2012، وقد سجل التقرير أهم الأعطاب والاختلالات، ونتساءل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وماذا بعد؟

إن إصلاح التعليم له كلفة سياسية ومالية، ولا يمكن لأي عاقل اليوم أن يطمئن لمستقبل المنظومة التعليمية في ظل مؤشرات عملية تعتمد على سياسة الترقيع.

نقص الموارد البشرية أصبح ظاهرة بنيوية يتميز بها نظامنا التعليمي، التوظيف بالتعاقد 55.000 تم تعيينهم بالأقسام التعليمية دون استفادتهم من التكوين، مما سيؤثر بصفة مباشرة على جودة العملية التربوية، علما أن الحكومة السابقة قامت بفصل التكوين عن التوظيف وعمدت إلى الاستغناء عن الأطر المكونة رغم الحاجة الملحة لها.

أما بخصوص قطاع الصحة، فإن المشكل دائما في التخطيط الإستراتيجي والبرمجة والحكامة الاستشفائية وتدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية وكذا الفوترة وتحصيل المداخيل، لكن لا يمكن معالجة هاته الاختلالات والتي تشكل عائقا يحول دون تقديم خدمة صحية عمومية بالجودة المطلوبة، دون إيجاد حل ملائم لأهم محدد تدبيري استشفائي، ألا وهو العنصر البشري.

وكم من مرة طالبنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالاهتمام بأوضاع الموارد البشرية من أطباء وممرضين وأطر علمية إدارية وتقنية، وطالبنا بفتح المعاهد والمدارس والكليات ذات الاستقطاب المحدود لسد الخصاص المهول في الموارد البشرية.

أما بخصوص الصندوق المغربي للتقاعد، حيث سجل التقرير، ومع كامل الأسف اعتمد على خلاصات الدراسات الاكتوارية في الموضوع، دون البحث في الأسباب والخلفيات الحقيقية التي ساهمت في تدهور أوضاع هذا الصندوق، ولم يبحث في الأسباب والخلفية التي تغيب رئيس الحكومة السابق والحالي عن اجتماعات المجلس الإداري للصندوق الذي ينعقد خارج آجاله القانونية وعن مآل الإصلاح الشامل لمنظومة التقاعد التي ما فتئ ممثلو الموظفين في المجلس الإداري المطالبة بها لسنوات طوال.

إن الإرادة السياسية المتمثلة في التخلي التدريجي عن الوظيفة العمومية للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية ولإرضاء المؤسسات المالية الدولية بدأت بشكل جلي بالمغادرة الطوعية وصولا إلى توقيف التوظيف في بعض القطاعات العمومية، نقص المناصب المالية في الوظيفة العمومية لسنوات متتالية، التوظيف بالتعاقد وتحويل معاشات المتعاقدين إلى صندوق آخر، عدم الاحتفاظ بالمناصب المالية في قطاعات الوظيفة العمومية التي يحال أصحابها على التقاعد، هاته الإجراءات ستقلص حتما من عدد النشيطين المساهمين في الصندوق، وستؤدي حتما إلى إفلاسه.

إذن ما الجدوى من تحميل الموظفين لوحدهم لما سمي بهتانا ب "إصلاح صندوق التقاعد" في الحكومة السابقة، بالزيادة في الاقتطاعات، الزيادة في سنوات العمل، والنقص في المعاشات.

بخصوص المديونية، نسجل فقط ارتفاع لسنة واحدة 2017، 51.8 مليار درهم في سنة 2017 كمديونية، والغريب أن في نفس السنة كاينة زيادة في الموارد والمساعدة الخارجية 9.5 مليار درهم، كاينة تراجع في أسعار بعض المواد الأساسية في الأسواق العالمية، كاينة نقص في انخفاض المقاصة، ومع ذلك الحكومة قامت بإجراءات ضريبية، زادت من إثقال كاهل المواطنين.

شكرا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يسعنا إلا أن نحيي المجهود الكبير الذي بذلته المحاكم المالية بمجلسها الأعلى وأجهزتها الجهوية، فإنجاز ما يزيد عن 684 مهمة وقرار قضائي، وقرار تأديبي والإحالة على المتابعات أمر لا يستهان به، ونتمنى أن يساعد ذلك على تسريع وتيرة الإصلاح في مجال تدبير وإنفاق الميزانية والتصرف في المالية العمومية.

إن هذا الفعل يحمل ثقافة جديدة نتمنى أن تأخذ مجراها، فهو وتقاريره يعتبر أداة للبرلمان من أجل التسريع والتدقيق في وظيفته الرقابية وكذلك في وظيفته التقييمية للسياسات العمومية، وهي في نفس الوقت أداة محفزة للحكومة وبالخصوص السيدات والسادة الوزراء، تساعدهم في اتخاذ بكل إجراء القرارات السياسية التي تجعلهم يتغلبون على الإكراهات والضغوطات والمشاكل التي يعانون منها داخليا وخارجيا.

لن نتناول جل ما ورد في هذا التقرير، سنقتصر على قطاع نعتبره أهم القطاعات وأخطرها ومستعجل جدا يتعلق بالتربية والتكوين.

أعطى المجلس الأعلى للحسابات أهمية قصوى لهذا القطاع. من خلال التقرير يمكن لنا أن نسجل كون المخطط الاستعجالي لوزارة التربية عرف عدة اختلالات عميقة وتعثرات لا مبرر لها، كان من الممكن تفاديها، ونتمنى أن يكون هذا التقرير أداة لتفادي المشاكل في المستقبل.

فعلى مستوى الموارد البشرية، سجل أن هناك موارد مالية أو تخصيص ميزانية الدولة مبالغ ضخمة جدا لم ينفق منها إلا في حدود 25% بمعنى أن هناك عجز في الوصول إلى الأداء.

على مستوى التطور المسجل في تعميم التمدرس وتحسين ظروف التسجيل، سجل التقرير تحسنا كميا، ولكنه في نفس الوقت لاحظ استمرار تدهور الطاقة الاستيعابية في أصل 1164 مؤسسة مزمع إنجازها ضمن الأهداف، ولم ينجز منها إلا 286، هناك قصور وتأخير في إنجاز المشروع الذي خصص له المغاربة من الأموال الشيء الكثير. كما أن المخطط لم يحقق تغطية جميع الجماعات القروية بالإعداديات المؤهلة، وهو ما كان عليه آمال معزومة جدا ولكنها لم تتحقق.

نفس التراجع عرفه استغلال المؤسسات التعليمية في وضعية متردية، مازال التردي قائما داخل مؤسساتنا في العالم القروي، ناهيك عن التعليم الأولي. هذا التعليم الأولي الذي نعتبره رهانا أساسيا في المنظومة التربوية ككل، والذي التزم المخطط ضمن أهدافه بتحقيق نسبة توفيره بالمدارس الابتدائية بنسبة 80%، على أن يتم تعميمه في 2015، لم يتحقق هذا الهدف كذلك.

ويعتبر التوظيف بالتعاقد لتغطية الخصاص في المدارس مغامرة حقيقية، يجب أن نتوقفوا عندها، وفيما يخص قدرات نظامنا التعليمي على الاستقطاب والاحتضان فمازالت محتاجة إلى مجهودات كبيرة.

وهكذا فإن المجلس الأعلى للحسابات يعتبر أن المخطط الاستعجالي لم يحقق جميع أهدافه، كما أنه لم يكن له التأثير المرتقب على منظومة التربية،

بحكم أن تصاميم الحكومة والمخطط الاستعجالي لم يأخذا بعين الاعتبار وبشكل كاف بعض القواعد الأساسية لإنجاح أي سياسة عمومية، وهو ما يضع البرلمان والحكومة أمام مسؤوليتها وما يتطلب ذلك من المبادرة والحرص على اتخاذ كل التدابير لضمان إنجاح الرؤية الإستراتيجية لقطاع التربية الوطنية في أفق 2030، التي صدرت عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وما يتطلبه من دعم كاف في مستوى التشريع والقرارات الحكومية المواكبة لتنفيذه، مع التشديد على المراقبة والتقييم وفقا لأحكام الدستور.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

طيب، نستمع الآن إلى تدخلات السيدات والسادة أعضاء الحكومة، وذلك في حدود الحيز الزمني المخصص لهم، بالضبط 89 دقيقة.

وسأعطي الكلمة للسادة أعضاء الحكومة بالتتابع حسب مراسلة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المؤرخة في 17 ديسمبر، والتي أخبر فيها الرئاسة أيضا بأنه سينوب عن ثلاثة وزراء، وزير الداخلية، وزير الاقتصاد والمالية ووزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

وأول مداخلة للحكومة تخص وزارة الداخلية، يتفضل السيد الوزير الذي سينوب عن السيد وزير الداخلية في حدود 17 دقيقة مخصصة لهذا القطاع.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الحاضرون في هذه الجلسة.

لابد في البداية من شكر المجلس على تخصيص هذه الجلسة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية والتقرير السنوي للمجلس عن سنتي 2016 و2017.

أشكر أيضا الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والقضاة الذين قاموا بإنجاز هذا التقرير، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلينا.

وأيضا هاذ الشكر تيعكس قناعات الحكومة بالدور الأساسي لهاذ المجلس كمؤسسة عليا للرقابة، التفاعل معها والتعاطي بإيجابية مع المضمون وأيضا الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات.

في نفس السياق، نؤكد في الحكومة على التعاون المستمر والبناء مع المجلس الأعلى للحسابات لأدواره الأساسية بما يخدم تحسين إطار تدبير الفعل العمومي.

فيما يهم وزارة الداخلية - وأبلغكم إعتذار السيد الوزير - فإن المجالس الجهوية للحسابات تقوم بمراقبة تسيير الجماعات الترابية وهيئاتها طبق المواد 118 و147 من القانون المتعلق بالمحاكم المالية.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات أفرد حيز هام لعدد من الاختلالات المرتبطة بالتسيير وتدبير شؤون الجماعات الترابية، وبالنسبة إلينا فإن الوزارة وزارة الداخلية بمجرد توصل بتقارير المجالس الجهوية للحسابات تقوم بفحصها، تقوم بعد ذلك إما بإيفاد لجنة من المفتشية العامة للإدارة الترابية للجماعات الترابية المعنية أو إصدار توصيات إلى رؤساء المجالس من أجل تفادي الأخطاء وتقويم الوضعية، وأيضا فإن في الحالات التي تتعلق بأخطاء جسيمة يتم العمل على اتخاذ تدابير تأديبية ومتابعات قضائية.

وهنا لابد من التأكيد أن تقارير المجلس الأعلى للحسابات لا توضع على الرفوف، منذ حوالي 2002-2003 إلى غاية اليوم راه 115 تقرير للمجلس الأعلى للحسابات تحال على القضاء، ولغاية اليوم 28 حكم قضائي نهائي صدر، راه كاين متابعات قضائية وهذا جزء من البناء الديمقراطي المؤسساتي ديال بلادنا، ما تيوقعش التجاهل ديالها، ووزارة الداخلية أكدت أيضا اليوم أنه في الحالة اللي تتكون مخالفات بسيطة راه تيوقع التجاوز ديالها بتدابير محلية، ولكن عندما يتعلق الأمر بأخطاء جسيمة يتم اتخاذ تدابير تأديبية والمتابعات القضائية اللازمة.

تم في هذا الصدد إصدار العديد من الدوريات وهنا أقف عند الملاحظات الأساسية:

أولا تعمير وتدبير المجال، هنا أثيرت ملاحظات تتعلق بصعوبات إعداد وثائق التعمير، وهاذ الأمر مرتبط بالتوسع العمراني السريع الذي عرفته بلادنا في السنوات الأخيرة، وهاذ الأمر يقتضي أساسا وضع برنامج تنفيذي مرفوق ببرمجة مالية، المساهمة في تكاليف إنجاز التجهيزات وتشجيع توطين المرافق العمومية في المناطق ذات الكثافة المرتفعة.

أيضا النقطة التي تعلقت بعدم احترام المقتضيات المتعلقة بإنجاز التجزئات السكنية، هنا لابد من الإشارة أن التسلم النهائي لمشاريع التجزئات العقارية يخضع لمسطرة قانونية محددة.

الإشكال اللي تثار في تقارير المجلس الأعلى للحسابات وخاصة بعض القضايا المرتبطة بعملية التسلم النهائي لأشغال التجزئة وغيرها، لابد هنا من مراجعة المقتضيات القانونية المنظمة لذلك، راه كاين مقتضيات قانونية ما يمكن لناش نتجاوزها، خاصها تراجع، حتى يتسنى الجماعات الترابية اتخاذ الإجراءات الضرورية لمباشرة العمليات ديال التسلم ديال التجزئات حتى في حالة عدم مطالبة المجزئ بها.

أيضا فيما يتعلق بإعادة هيكلة الأحياء الناقصة للتجهيز، تعمل وزارة الداخلية على مواكبة الجماعات المعنية أثناء بلورة مشاريع اتفاقيات إعادة الهيكلة، سواء في بلورة المشاريع وصياغتها وتحديد الجدولة الزمنية أو في مرحلة تنفيذ المشاريع، ولكن في إطار الاختصاصات الموكولة للوزارة، ما

يمكن لهاش تتجاوزها.

على مستوى ثاني، الملاحظات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بتدبير مشاريع الجماعات الترابية، هنا لا بد من الإشارة إلى أن جل الجماعات بادرت إلى وضع برامجها وتنفيذها من أجل إعادة الهيكلة ديال العمل على المستوى الحضري أو القروي فيما يتعلق بتقوية البنيات التحتية، تدارك الخصاص في المرافق العمومية، الرفع من مستوى جاذبية المدن، خلق فرص للشغل، تيسير حركة السير وغيرها من المقتضيات.

التدخل ديال وزارة الداخلية يهم أساسا تقديم المساعدة التقنية وتوفير الدعم المالي لإنجاز هذه المشاريع، وهنا لا بد من الإشارة أن حاليا الاتفاقيات المبرمة تنص على إحداث لجان للتتبع يترأسها السادة الولاة والعمال، وتعقد اجتماعاتها كل 3 أشهر.

أيضا هنالك دوريتين، دورية يناير 2008 و2011 لتتبع وتقييم البرامج ديال التنمية الترابية.

اشنو هو التشخيص؟ التشخيص كشف ما يلي:

أولا: هنالك تأخر في إعداد الدراسات على مستوى الجماعات الترابية في برامج التأهيل الحضري؛

ثانيا: تأخر في استكمال تنفيذ عدد من البرامج؛

صعوبات في تعبئة العقار؛

ضعف القدرات ديال الموارد البشرية ونقص التشاور محليا.

هنا لابد من القول أن هاذ الصعوبات ليست بالسهلة، وتفعيل دور اللجان المحلية اللي يترأسها السادة الولاة والعمال مكن من تجاوز أو التغلب على هذه الصعوبات في حينها.

هنالك مستوى ثالث، عدم مباشرة إجراءات إعداد برامج عمل الجماعات، هذه ملاحظة أثيرت فعلا، لكن ينبغي الإشارة أن هذا اختصاص ذاتي ديال الجماعات الترابية، طبقا لمقتضيات القوانين التنظيمية.

الجماعات في هذا الإطار مستقلة، والاختصاص الموجود عند العمال باستثناء الجماعات ديال المشور التي لا تكون مداولاتها أيا كان موضوعها قابلة للتنفيذ إلا بعد مصادقة وزير الداخلية أو من يفوض له، باستثناء هاذو الباقي هي فقط الجماعات، فقط الاختصاص ديال الولاة هو التأشير، أما الإعداد ديال البرنامج اختصاص ديال الجماعات الترابية.

الملاحظات التي أثيرت حول تحصيل المداخيل الجماعية، هنا لا بد من الإشارة أن تطوير منظومة الجبايات المحلية حلقة مهمة في مسار الإصلاحات، لكن على أرض الواقع تواجهنا تحديات كبيرة: ازدواجية التدبير، الجبايات المحلية بين وزارة المالية ومصالح الجماعات الترابية، ضعف تبادل المعلومات والتواصل بين الأطراف المعنية، ضعف الموارد البشرية وضعف التكوين المستمر لفائدة المعنيين بذلك، وأحيانا هنالك إشكاليات عملية إجرائية، كانعدام عنونة وترقيم الشوارع وأزقة الجماعات الترابية، وهذا انعكس فعلا بشكل سلبي على حجم ونسبة تحصيل الجماعات الترابية لمواردها الجبائية.

هذه الإشكاليات اللي تثارت، ما كنجيوش الآن باش نقولو هي غير موجودة.

الإجراءات التي اتخذت: في 2013 وضعت الوزارة نموذج لهيكلة الإدارة الجبائية المحلية مع نماذج وآليات للتدبير من أجل رفع قدرات الجماعات في هاذ المجال؛

أيضا تم اعتماد إطار للافتحاص أو ميثاق للافتحاص الداخلي للجماعات الترابية، وهنا كانت التجربة في كل من سلا، آسفي، الجديدة، والآن التوجه هو تعميم هذه التجربة على الجماعات الترابية الراغبة في ذلك؛

أيضا تم إطلاق دراسة شملت تحديد الإمكانيات الجبائية المحلية وتعبئتها من طرف الجماعات الترابية، ووضع لذلك برنامج عمل شمل مدن طنجة والدار البيضاء والرباط؛

أيضا كان هنالك برنامج تكويني؛

أيضا الفكرة التي طرحت حول إلغاء الباقي استخلاصه الغير القابل للتحصيل، هنا الحكومة راه دارت مشروع قانون صادقت عليه مليون 1.200.000، مليار و500 مليون درهم وزيادة من أجل إعفاء هاذ الملزمين، 80% منهم من ذوي الدخل الضعيف والمتوسط؛

أيضا إرساء نظام معلوماتي فعال، هذا واحد من العناصر الإجراءات التي اتخذت في هاذ المجال بما يشكل آلية للتتبع والتقييم وضمان تقاطع البيانات بين المتدخلين، ثم تعزيز العمل المشترك بينهم.

مستوى خامس، أثير في تقرير المجلس الأعلى للحسابات أولا ما يتعلق بتدبير المرافق الجماعية:

أولا، ما يهم الأسواق: ضعف تجهيز الأسواق الأسبوعية ونقائص على مستوى شروط الاستغلال، الوزارة أطلقت دراسة وكان من نتائجها:

إعداد برنامج وطني متعدد السنوات، تقوم الوزارة حاليا بالإنهاء ديالو، ويشمل حوالي 200 سوق أسبوعي كمرحلة أولى في إطار الشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين وتدبير هذا المرفق وتقويته وتحسين موارده واحترام شروط الوقاية والصحة، إلى غيرها من الإجراءات، مبلغ الدعم في 2018 وصل إلى 57 مليون درهم.

مسألة الملاحظات حول الشروط الصحية في المجازر، نعم ينبغي هنا التأكيد أيضا على ما أثير من ملاحظات حول الاختلالات التي تعرفها مجموعة من المجازر، أهمها تقادم البنية التحتية وافتقادها للتجهيزات الضرورية وغياب الصيانة، مما يؤثر على جودة الخدمات.

هنا الوزارة في إطار برامج التنمية والتأهيل الحضري انخرطت في إنجاز مشاريع لتأهيل هذه المرافق أو إنجاز مجازر جديدة، وهاذ السنة تم تخصيص 117 مليون درهم، فضلا عن الإجراءات المتخذة في إطار مخطط المغرب الأخضر بين وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنسيق مع وزارة

الداخلية، وهنالك عمل من أجل إعداد وثيقة مرجعية في هذا الصدد.

فيما يهم الدعم لاقتناء شاحنات مجهزة لنقل اللحوم، وصل الدعم هاذ السنة 4.64 مليون درهم.

على مستوى النقطة السادسة والمتعلقة بعقود التدبير المفوض لمرافق النظافة، أولا القانون التنظيمي للجماعات منح اختصاص للجماعات، خول لها اختيار نمط التدبير المفوض لتدبير مرافق النظافة، وتمارس الجماعات الترابية سلطة عامة للمراقبة المالية والتقنية ومراقبة كل ما يتعلق به.

هنا أشير أن الوزارة تقوم في إطار اختصاصاتها بدور التنسيق بين المتدخلين، مواكبة عمل الجماعات الترابية في هذا الصدد وتقديم المساعدة التقنية من خلال ما يسمى عقود نموذجية لتدارك النواقص التي ظهرت في الجيل السابق في هاذ المجال.

وهنا تم توجيه دوريات إلى السادة ولاة وعمال أقاليم المملكة، أيضا تفعيل عمل لجان التتبع مع إحداث مصالح دائمة للمراقبة، وأيضا تمت الاستعانة، في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، بمكاتب دراسات مختصة من أجل تقديم الخبرة والمساعدة التقنية الضرورية للقيام بمهام التتبع والمراقبة لهذه العقود.

والوزارة في هذا الصدد تعمل على تتبع توصيات المجلس الأعلى للحسابات وإدراجها في الدوريات أو في العمليات ديال المراجعة ديال العقود ديال التدبير المفوض.

النقطة الأخيرة والسابعة تهم المنازعات القضائية المتعلقة بالجماعات الترابية:

تقارير المجلس الأعلى للحسابات عرفت وجود ملاحظات مهمة في هذا المجال، وقد رصد التقرير التطور الهام الحاصل في المنظومة القانونية المتعلقة بمنازعات الجماعات الترابية، ورصدت هنا بعض الملاحظات:

أولا: عدم تعيين الوكيل القضائي للجماعات الترابية، كما هو معلوم حل الوكيل القضائي للجماعات الترابية محل المساعد القضائي للجماعات الترابية بمقتضى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

في هاذ الصدد بادرت هذه الوزارة إلى إعداد وتوقيع قرار تعيينه وأحالته على الأمانة العامة للحكومة قصد النشر بالجريدة الرسمية، وتضمن القرار مجموعة من الآليات والمقتضيات الكفيلة بتمكين الوكيل القضائي للجماعات الترابية من القيام بمهامه في مواكبة منازعات الجماعات الترابية ومؤازرة هذه الأخيرة داخل الآجال، وطبقا للشروط والقواعد القانونية؛

هنالك صعوبات تتعلق بالإحصائيات التي تبقى نسبية إلى حدود كبيرة بالنظر للتطور المستمر لهذه المنازعات.

بالنسبة لوزارة الداخلية تعتمد الإحصائيات الواردة على السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بخصوص عدد ملفات تنفيذ المفتوحة لدى المحاكم الإدارية، وهنا الوزارة تعمل على حث رؤساء مجالس الجماعات الترابية على رصد الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ الأحكام النهائية، باش ما يوقعش إشكال في هاذ المسألة.

كما يتم العمل على عقد اجتماعات تنسيقية دورية مع وزارة العدل لحصر الملفات التنفيذية المفتوحة لدى المحاكم الإدارية، وأظهرت التجربة أهمية التنفيذ بالتراضي لهذه الأحكام، بحيث عادة ما يتم تنفيذها على أشطر مع خفض المبلغ المحكوم به، التنازل عن تعويضات أو غرامات التأخير أو الغرامات التهديدية.

هنالك ملاحظة التقرير بخصوص الاعتداء المادي الذي يشكل الجزء الأكبر من الملفات القضائية بخصوص عدم.. الوزارة تنبه الجماعات إلى ضرورة احترام مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والوزارة اتخذت بعض الإجراءات تهم نقل الملكية بعد أداء التعويض والتدبير الوقائي للنزاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، وسيقدمها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أود أيضا بالنيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية، تجديد الشكر للمجلس على تخصيصه هذه الجلسة وتأكيد تعاون الحكومة مع المجلس الأعلى للحسابات وخاصة وزارة الاقتصاد والمالية، بالنظر لكون توصيات المجلس لها دور في ما يخدم تحسين إطار تدبير المالية العمومية وتحقيق نجاعة وفعالية الإنفاق العمومي بالشكل المطلوب.

أولا، هناك أسئلة أثيرت في ما يتعلق بالمديونية. المديونية ترتبط أولا، بمستوى عجز الميزانية وكذا بنسبة النمو المسجلة للاقتصاد الوطني، بمعنى عندما تكون نسبة العجز مرتفعة، فبالضرورة المديونية ترتفع، لأن الموارد الذاتية آنذاك تكون غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية والإصلاحات الضرورية، لكن هنا ينبغي ملاحظة ما يلي:

أولا، في الفترة من 2000 إلى 2008، مؤشر مديونية الخزينة تراجع من 68.1% إلى 45%، هذا من عام 2000 إلى 2008. من 2009 إلى 2013 هاذ المؤشر كان كيرتفع ب 3.3% سنويا، لأن فرق ما بين ارتفاع حجم الميزانية وبين نسبة ارتفاع حجم المديونية وبين نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام. النسبة ديالها من 2000 ل 2008 تناقصت من 68 ل45%، ولكن من 2009 إلى 2013 كانت تترتفع ب 3.3% سنويا، أي من 45.4 إلى حوالي 58% كان واحد الارتفاع كبير.

لكن من سنة 2014 إلى الآن المؤشر ديال ارتفاع نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام بدا تيتقلص، بحيث المتوسط ديال السنوات السابقة

2014- 2016 كان هو0.9%، في 2017 0.2%، بمعنى كون ما تدارتش الإصلاحات المالية اللازمة في 2012-2013 وبقينا غادين ب3.3% سنويا كنا غادي نتجاوزو العتبة الخطيرة اللي هي 70%، كنا غادي نوصلو لأزيد من 80%، وكان آنذاك السيادة الاقتصادية المالية ديال البلاد غادي تكون ليست فقط مهددة بل غنفقدوها.

ولهذا ينبغي تقدير أهمية الإصلاحات المالية التي أنجزت ومكنت من استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، وترشيد النفقات العمومية وتحسين المداخيل، بحيث أن نسبة العجز اللي كانت 7.7% دون احتساب مداخيل الخوصصة سنة 2012 أصبحت الآن سنة 2017 3.8%، وكل نقطة عجز تقدر بحوالي ب9 مليار ديال الدرهم، وهذا ما مكن من التحكم في نسبة المديونية ديال الخزينة العمومية، وأظهرت الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي إلى مناعة هذا الدين وقابليته للاستمرار دون تجاوز سقف 70%.

فيما يهم مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية:

أولا المديونية ديال هاذ المؤسسات ضرورية لاستثماراتها اللي مرتبطة بأوراش كبيرة ونوعية، هذا المستوى الأول؛

المستوى الثاني مديونية المؤسسات العمومية في السابق كانت ترتفع سنويا ب10% إلى قارنا ما بين 2015 و2016، ولكن الإصلاحات التي اتخذت بعد ذلك ما بين 2016 و2017 كان الارتفاع 6% وتكرس ما بين 2016 و2017. قبل ذلك شحال كان ارتفاع مديونية المؤسسات العمومية؟ كان ترتفع ب31%، كانت ارتفاعات كبيرة، اليوم تدارت إصلاحات، لكن أين تذهب هذه المديونية؟ هاذ الاستثمارات فين تتمشي؟

كتمشي أولا في المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، 1999، 39% ديال الساكنة ديال العالم القروي هما اللي عندهم الضو والما، اليوم 99%.

ثانيا، تتمشي للشركة الوطنية لطرق السيارة بالمغرب، اليوم 1800 كيلومتر ديال الطرق السيارة بالمغرب.

كتمشي للمكتب الوطني للسكك الحديدية، واللي تدارت فيه الاستثمارات كبيرة اللي الآن تنشوفو الآثار ديالها.

كتمشي للوكالة المغربية للطاقة المستدامة، واللي الآن المغرب ربح 7 النقط في تقليص التبعية الطاقية ديالو للخارج.

كتمشي للشركة الوطنية للنقل الجوي والخطوط الملكية المغربية اللي هي الآن فاعل أساسي في السياسة الإفريقية للمغرب، كتمشي لصندوق التمويل الطرقي واللي تمكنا فقط في العالم القروي من إنجاز أزيد من 10.000 كيلومتر ديال الطرق. قبل 95 كانت 1.000 كيلومتر، اليوم كاينة 11.000 كيلومتر.

وتتمشي للوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط واللي جعل من جهة الشمال ديال طنجة قطب ديال الإقلاع الصناعي.

هنا فين تتمشي البرامج الاستثمارية الطموحة، ولكن شحال ديال الدولة كتضمن في هاذ الاستثمارات؟ 115 مليار ديال الدرهم. في المقابل 53 مليار ديال الدرهم اللي هي غير مضمونة.

هنا لابد من الإشارة لواحد المعلومة أساسية أو معطى أساسي بالنسبة إلينا: هاذ الديون اللي ارتبطت بالاستثمارات 115 ولكن شحال ديال الاستثمارات أنجزت؟ أزيد من 300 مليار ديال الدرهم، الضعف، وهذا واحد الشيء مهم. من بعد فاش غنهضر على الفوسفاط فقط لأنه من المؤسسات اللي عندها مديونية، الفوسفاط 10 سنوات كيمنح للخزينة ديال الدولة إما كأرباح أو كعائدات 62 مليار درهم. في 2017 20% من العملة الصعبة جات من المجمع الشريف للفوسفاط.

فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية، الاستثمارات العمومية في المغرب فاعل أساسي في تحقيق نتائج كبيرة تهم الكهربة القروية، الماء الصالح للشرب، فك العزلة، تحسين مناخ الأعمال، رفع جاذبية بلادنا للاستثمارات الكبرى. لأنه فاش تتدير استثمارات عمومية كتحدث بنيات اللي كتجذب استثمارات أجنبية، فهاذ 2012-2018، 256 مليار درهم ديال الاستثمارات الأجنبية اللي جات للمغرب. قبل هذاك التاريخ شحال؟ 114 في الولاية الحكومية اللي سبقت في 2012، 114 فقط.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية واللي تثارت هاذي في المناقشة في 2012 كانت 59% شحال كنقررو للاستثمار، كنجزو 59% منه. ولكن في 2017 وصلنا لنسبة إنجاز ديال 80%.

استثمارات المقاولات العمومية في 2016 كانت 72 مليار درهم، وهذا واحد الشيء مهم.

جات واحد الملاحظة، علاش هي تراجعت بشي 8.5% بالمقارنة مع 2015؟

السبب هو أن بعض المشاريع انتهت، فاش تنشوفو l'autoroute حتى لبني ملال ولا l'autoroute اللي شدات مناطق أخرى، فاش كينتهي هذاك المشروع راه انتهى، ما تجيش تقول ليا علاش ما رفعتيش هذاك الاستثمار؟ بالعكس نضجت بعض المشاريع الاستثمارية.

وهنا أشير أنه في سنة 2017 المستوى ديال الإنجاز ديال الاستثمارات العمومية من حيث القيمة 61 مليار درهم، وهذا واحد المعطى ارتبط بجوج ديال الأمور، أهمها إتمام أغلب مكونات برنامج الطرق السيارة، وأيضا هنالك التأخر في إنجاز أشغال الشبكات بالنسبة لشركة الناظور غرب المتوسط.

في 2019 حجم الاستثمارات والمقاولات العمومية سيبلغ 99 مليار درهم، وهذا واحد التطور كبير.

الإمدادات، جات واحد الملاحظة، علاش كتديرو الإمدادات؟ بالعكس إلى ما درناش الإمدادات للمؤسسات العمومية خاصكم تساءلونا، علاش؟ لأن هذه الإمدادات إلى أين ذهبت؟ ذهبت أولا لقطاع التربية

والتكوين للتعليم للقطاع الاجتماعي 4 مليار، للصحة للمراكز الاستشفائية 2.5 مليار، للفلاحة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحية 2.3 مليار، المكتب الوطني للخدمات الجامعية والثقافية 2 مليار، المكتب الوطني للسكك الحديدية 1.9 مليار درهم، الجامعات 1.9 مليار درهم، إلى غير ذلك.

بمعنى هاذي إمدادات مرتبطة بقطاعات اجتماعية أساسية، وفي حالة عدم القيام بذلك آنذاك ينبغي مساءلتنا.

المساهمة الإجمالية ديال المؤسسات العمومية وصلت في 2016 إلى 8 مليار ديال الدرهم بنسبة إنجاز ديال 98%.

فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، لابد أن نسجل أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات قدم عدد من المعطيات:

أولا أكد أهمية الإصلاح المقياسي، ما خصناش نتعاطاو بانتقائية مع التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، كيفما احنا، فاش تيعطينا المجلس الأعلى للحسابات ملاحظة كنقولو غنمشيو نفذوها، كذلك فاش جا تقرير المجلس الأعلى للحسابات وأشاد بالإصلاح اللي تدار لنظام التقاعد ما نقولوش ليه ما عندكش الصح، ما تعاطاوش بانتقائية، هذا راه مسألة ديال الموضوعية. علاش؟ لأن هاذ الإصلاح مكن من ضمان المعاشات ديال 400.000 متقاعد كانوا في 2021 غادي يمشيو باش يسحبو المعاشات ديالهم، كانو ممددين أن لا يجدوا شيئا، فلإصلاح نقد، نعم كانت فيه إجراءات صعبة، ولكن مكن من ضمان الاستمرارية ديال المعاشات، وآنذاك فاش كانت غتجي 2021 ما غاديش يتحاسبو الناس اللي تينتقدونا دبا غتحاسب الحكومة، علاش ما اتخذاتش الإجراءات اللازمة باش تضمن وصول المعاشات للناس، ومعه درنا إجراء ديال القانون معاشات المستقلين 10 المليون المغاربة ما عندهومش معاشات يتدرجو في هاذ النظام، وراه المراسيم صادقت عليها وتدار إجراء الرفع من الحد الأدنى من المعاشات إلى 1500 درهم، والحمد لله، وصلنا ليه راه 74.000 متقاعد هاذ السنة استفادو من ذلك.

ولكن أيضا التقرير قال راه هاذ الشي عندكم غير حتى إلى 2027، فحاص يتدار إصلاح اللي نستكملوه.

الميزان التجاري، الملاحظات اللي تثارت ينبغي هنا التأكيد، نعم عندنا عجز هيكلي في الميزان التجاري هذه ملاحظة أثارها المجلس الأعلى للحسابات، ولكن الإجراءات والسياسات اللي اتخذت، هاذ العجز تغطية الواردات بالصادرات في 2012، شحال تنصدرو؟ شحال تيغطي لنا من هذاك الشي اللي تنستورد؟ ماكانش تيفوت 47%، اليوم تنغطيو 57%، تدرات إجراءات، تدارو موانئ، تدارت مناطق صناعية، تدارت إستراتيجيات قطاعية، ولكن واش هاذ الشي كافي؟ غير كافي. ولهذا الملاحظة اللي تدارت معقولة ديال ضرورة تحسين العرض التنافسي للمغرب وضرورة تطوير الآليات ديال إنعاش المنظومة الاقتصادية. هنا أشنو دارت الحكومة؟

أولا: مشروع قانون المراكز الجهوية للاستثمار اللي تضمن إصلاحات نوعية؛

ثانيا: راجعت القوانين ديال عدد من هيئات الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات راه تصادق عليها؛

ثالثا: رفعت من الوتيرة ديال الاشتغال وديال دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، بحيث وصل لمرحلة كان في 2013-2015 في حدود 400 مليون درهم، دبا في 2015-2020 إلى 750 مليون درهم.

استثمار عمومي اللي ارتفع وتنذكرو فاش كانت عندنا أزمة المالية العمومية في 2013 هبطنا الاستثمار العمومي ب 25% ديال الميزانية ديال الدولة، 15 مليار درهم نقصت، ومشاو الناس تينتقدو وكان عندهم الحق، تيقولو غادي نجريو على العمال ما بقاتش صفقات عمومية.

اليوم ما شي فقط بهاذك الإصلاحات رجعنا وتيرة الاستثمار العمومي ل 60 مليار درهم اللي كان، دبا وصل ل 73 مليار درهم زائد استثمارات المؤسسات العمومية وغيرها، وهاذ الشي عنصر أساسي لدعم المقاولات والتشغيل، والمؤشر الهام هو مؤشر ديال مناخ الأعمال البنك الدولي، الآن حسن تصنيف المغرب إلى الرتبة 60، ربحنا 9 نقط في هاذ السنة، ولابد هنا من الشكر ديال المجلس للتعاون ديالو في إطار الدورة الاستثنائية لصدور القانون الخاص بصعوبات المقاولة، اللي كان عندو تأثير على هذا الأمر.

في العجز ديال الميزانية، الملاحظات اللي تثارت، هنا لابد من الإشارة المعطيات الخاصة ب 2016 حول العجز الميزاني، باش ما نبقاوش نقولو هذاك الكلام ديال معلومات غير صحيحة أو تضليل أو كذا، راه كاين قانون ديال التصفية هو اللي تيعطي معطيات دقيقة، وراه ناقشتوه لأنه جا من بعد التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، وتم الاعتماد ديالو وفيه المعطيات، لأنه ماكاين ما تخبي راه كاينة التقارير تتجي وراه تيدار افتحاص للمالية العمومية من طرف الدولة.

فيما يتعلق بصندوق التماسك الاجتماعي واللي تشارت بعض الملاحظات، أولا هذا واحد الإنجاز كبير، راه 13 مليار ديال الدرهم ديال النفقات، فاش تنقولو دعم الأرامل راه 155.000 يتيم هاذو وصلهم، هذا إجراء ماشي شعار قلناه هنا، هذا إجراء مالي، تحويل مالي وصل لهاذيك الأسر، فاش تنقولو دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، هذا واحد الإجراء وصل لهاذوك الأشخاص 150 مليون ديال الدرهم، فاش تنقولو الدعم ديال النظام ديال راميد باش تيوصل لدبا 1.6 مليار درهم، 7 ملايين ديال الكشوفات أكثر من 2 مليون ديال الأمراض المزمنة، أكثر من 800 ألف ديال أمراض السكري اللي تتكفل بهم الدولة، أكثر من 140 ألف ديال داء السل، أكثر.. يعني هاذي إنجازات على الأرض ما يمكنش تقول بان صندوق التماسك الاجتماعي ما نجزش. يمكن تقول ليا رفع من الوتيرة ولكن هذا إنجاز كاين ما قبل الصندوق وما بعد الصندوق، نطوروه هاذي

مسؤوليتنا.

نفس الأمر في برنامج تيسير واش 700 ألف طفل هي 2 مليون و80 ألف طفل؟ راه خاصنا نشوفو على الأرض الحالة ديال الانخراط ديال الأسر من أجل الدعم ديال الانخراط في هذا الدعم وكنشوفو الأثر.

الهدر المدرسي في المناطق اللي مطبق فيها في هذيك 400 جماعة، تقلص إلى أدنى المستويات، البلايص اللي ما مطبقش فيها باقي المستويات عالية، وهاذي 2 مليار ديال الدرهم، 2 مليار الدرهم منين غادي تجي؟ الناس اللي عندهم مداخيل عليا، الشركات الكبرى، 2 مليار درهم في إطار المساهمة التضامنية وكتمشي 2 مليار درهم للفقراء، على خلاف هذيك الصورة اللي تتروج ديال هاذ الحكومة جات باش هذوك الأغنياء نزيدوهم وهذوك اللي التحت نضربوهم. على العكس هو اللي وقع، نشوفو هاذ الشي في قانون المالية، وهذوك اللي الوسط نقصنا لهم في الضريبة 2.5%.

فلهذا الحكم على الأداء المرتبط بالمالية العمومية، نعم كاين اختلالات، خاصنا نطورو العمل، ولكن في نفس الوقت كاين تقدم كاينة إجراءات، كاينة إنجازات اللي تتظهر الآثار ديالها على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وسيلقيها السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا بدوري غادي نتطرق للمحتوى ديال تقرير المجلس الأعلى للحسابات اللي هو تيسعى باش يحسن الأداء ديال المؤسسات والمرافق العمومية.

وفي هذا الصدد الأمر يتعلق ب "سوناكوس" (الشركة الوطنية لتوزيع البذور). التوصيات اللي جات واللي تفاعل معها "سوناكوس" هو أولا تتطرق لتأمين مخزون البذور، من طبيعة الحال كان واحد المجهود وتنفذت هاذ التوصية هاذي بحيث وصلنا ل 1.8 ديال المليون ديال القناطر ديال البذور المختارة واللي هي تتوزع في جميع مناطق المملكة.

هناك كذلك توصية تتشمل تنويع محفظة الأصناف، وبالطبع هناك تطور فيما يخص الأصناف والجينات ديال البذور اللي "سوناكوس" تتفاعل معها وبالطبع تتزول الأصناف اللي هي تجاوزات الصلاحية ديالها، ولاسيما في الجودة ديالها وفي المردودية ديالها وتقتني أصناف جديدة.

هناك توصية فيما يخص تقوية وتحديث عملية التصنيع، بالطبع كان تجميد ديال الاستثمار ديال "سوناكوس" ما قبل 2008 لأن كانت في القائمة ديال الخوصصة، ففي ما بعد ذلك كان واحد تكثيف فيما يخص التصنيع ولاسيما الغربلة ومعالجة البذور، واقتنت الشركة معدات حديثة لهذا الغرض.

التوصية اللي مرتبطة بالتخطيط التجاري وترشيد شبكات التوزيع، بالطبع هاذ المسألة كذلك تم التنفيذ ديالها إلى حد معين، بحيث أن شركة "سوناكوس" هي عندها خدمة عمومية، فما يمكنش نكونو نديرو واحد الترشيد في توزيع البذور في مناطق نائية وبنفس الثمن اللي كيقتنيو بها المزارعين قرب الميناء بنفس الثمن، وبالتالي هاذي عندها الفاتورة ديالها، وفي بعض الأحيان يصعب الامتثال لهاذ النوع ديال التوصية.

هناك توصية كذلك كتقول أن خاص يكون إشراك الإرشاد الفلاحي، فكاين شراكة الآن مع المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية باش يمكن يكون عمل تواصلي مع المزارعين لاستعمال البذور المختارة، يمكن نقول لكم من 2008 كانت 11% ديال المزارعين الفلاحة اللي كيستعملو البذور المختارة، والآن كاينة 24%.

هناك بعض التوصيات اللي في طور التنفيذ، مثلا التبعية لاستيراد البذور من الخارج. في الحقيقة كيستورد المغرب بذور ديال واحد الجيل اللي هو ماشي الجيل اللي كيتفرق على الفلاحة، بحيث أن في المغرب كيكون الإكثار (la multiplication) اللي كيمكن أنه المزارعين كيشاركو في الإنتاج ديال هاذ البذور هاذي، والبذور الأخرى اللي يمكن مرتبطة بالبحث الزراعي فالمجلس الإداري ديال البحث الزراعي وافق وصادق على واحد البرنامج باش يمكن البحث واستنباط بذور جديدة في هاذ.

وكاين التنويع، كاين كذلك التوصية لتنويع الأنشطة و"سوناكوس" من طبيعة الحال كتقوم بتوزيع كذلك زريعة الشمندر والبطاطس وكذلك بعض الأنشطة كتوزيع الأسمدة والمبيدات.

فيما يخص الرفع من قدرات التخزين، هاذ المسألة هاذ مرتبطة من طبيعة الحال بالإمكانيات والإعتمادات اللي كتوفر عن الشركة، وكاين واحد المجهود كثير في المناطق ولا سيما في المناطق الزراعية الكبيرة كالشاوية والغرب وسايس... فمناطق كثيرة من هاذ النوع هاذو كيتم واحد المجهود إضافي باش يمكن لنا نواجهو هاذ الشي لصالح بطبيعة الحال الزراعة الحبوبية اللي هي زراعة إستراتجية فيما يخص البلاد ديالنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أشير أننا نعتبر توصيات المجلس الأعلى للحسابات مساهمة منا ومنطلقا هاما لأجل إعادة النظر في بعض آليات المنتوج الاجتماعي ببرنامجيه 140 ألف درهم و250 ألف درهم، وتلتقي تماما مع انشغالنا لتطوير مقاربتنا بغية تحسين ظروف تنزيل شروط إنجاز هذين البرنامجين.

هذا وقبل أن أوافيكم ببعض التدقيقات والتوضيحات، وبعد إقرار أن هناك بالفعل نقط ضعف وبعض الاختلالات يجب تجاوزها، ينبغي التأكيد بأن هاذ البرنامجين عندهم المكتسبات ديالهم:

أولا التقليص ديال العجز السكني اللي انخفض ما بين 2012 و2016 تقريبا من 800000 إلى 400.000 وحدة؛

ومكنت البرامج من الولوج إلى السكن لفائدة 390.000 أسرة في غضون 10 سنوات تقريبا؛

كما أن أكثر من 70% من هذه الأسر غادية على إطار عيشها الجديد حسب واحد العدد ديال الدراسات استطلاعية؛

كما أن الإعفاءات الضريبية مكنت من تشجيع الاستثمار بشراكة قوية من طرف القطاع الخاص، بنسبة تقريبا 96% وكذا خلق مناصب شغل إضافية ساعدت على تكوين واحد القطاع ديال الإنعاش العقاري المنظم في واحد القطاع على كل الحال، الإنعاش العشوائي مازال طاغي عليه بقوة؛

وبقي بين النفقات الضريبية الإجمالية اللي الدولة بخصوص هذا البرنامج المقدرة ب 23 مليار درهم، فقد تم تسجيل قيمة مضافة تقدر ب 170 مليار درهم ما بين 2010 و2017 وكتلة أجور تقدر بأكثر من 32 مليار درهم، وتنعرفو بأن هذا القطاع على كل حال محرك لواحد العدد ديال القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص الملاحظات ديال المجلس الأعلى:

الملاحظة الأولى غياب دراسات قبلية لإحداث آليات إنتاج السكن الاجتماعي، يجب الإشارة إلى أن الضغط الديموغرافي الذي تعرفه المدن والذي يفوق الآن 60% كان من نتيجته الحتمية تزايد الحاجيات على السكن، الأمر الذي أدى إلى اعتماد عدة برامج سكنية وعلى وجه الخصوص برنامج ديال 200.000 سكن.

وفي ظل هذه، اللي عندو المزايا ديالو ولكن لم يستجب إلى كل التطلعات المنتظرة، وفي ظل هذه الوضعية بادرت الدولة بإنجاز تقييم لهذا البرنامج، كاين واحد الدراسة تقييمية التي أسفرت عن خلق برنامج جديد للسكن الاجتماعي ديال 250.000 درهم.

أما فيما يتعلق بالملاحظة الثانية بعدم توضيح الغايات وصعوبة تعايش آليات إنتاج السكن الاجتماعي فيما بينها وكذا عدم توافق الأهداف مع طبيعة الاحتياجات والاعتماد الغير الملائم للحوافز الضريبية، هناك الولوج إلى منتوج سكني ذي القيمة العقارية المنخفضة، المشروط بمستوى الدخل بالإضافة إلى عدم الملكية، في حين أن السكن الاجتماعي ديال 250.000 درهم مشروط بعدم التوفر على الملكية فقط، كما يتجلى الفرق ما بين المنتوجين في كون المنتوج السكني ذي القيمة العقارية المنخفضة موجه بالأساس إلى الأسر المعنية ببرامج القضاء على السكن غير اللائق.

بخصوص عدم كفاية المواصفات المعمارية وعدم دقتها وضعف الإدماج المجالي ينبغي الاعتراف والإقرار أن هناك ضرورة ديال المزيد من المجهودات لتحقيق تحكم أفضل ونجاعة أكبر بالنسبة لهذين المنتوجين من حيث الجودة، وهي المسألة التي تطرقنا لها وأساسا بغيت نؤكد بأن جميع الانشغالات خذيناها بعين الاعتبار في واحد الخطة قدمناها في أكتوبر الماضي أمام المجلس الوطني للإسكان، واللي تتأكد على واحد 2 ولا 3 النقط بغيت نذكرها:

بلورة برامج لتنويع وتجويد العرض السكني عبر البرنامج سكن يعزز التماسك الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية مع استهداف المدن الصغيرة والمتوسطة، وتكييف المنتوجات مع خصائصها ومنحها امتيازات موجهة أساسا للمستفيد وليس للمنعش، وكذا توجيه الفاعلين العموميين لتكثيف تدخلاتهم في المناطق الأكثر خصاصا والفئات أكثر احتياجا.

كما نصت خارطة الطريق على وضع برنامج لمناطق تعمير جديدة ذات بعد استراتيجي، قصد تكثيف العرض العقاري.

كما أوصت الخطة بإعطاء أهمية قصوى لمسألة الجودة، وما يمكن لنا إلا نعبرو على واحد النوع من الارتياح للتعاون اللي كاين مع المهنيين اللي حقيقة هاذ القضية ديال الجودة والاستدامة، خصوصا في مجال السكن الاجتماعي تعطاها واحد الأهمية كبيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد خالد الصمدي كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

يسعدني أن أتقدم بمجموعة من التوضيحات ذات الصلة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي.

لكن قبل ذلك أود في البداية أن اشكر المجلس على التقارير التي يرصدها بصفة دائمة والتي يقوم بواسطتها بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتي نعتبرها طبعا وثائق أساسية نترسمها ونحاول ما أمكن أن نستفيد منها من أجل تجويد أداء منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وهذا طبعا مبدأ دستوري مهم جدا يربط المسؤولية بالمحاسبة، ويوجه طبعا النقد كما يوجه ربما حتى بعض التوجهات الكبرى التي يمكن أن تستثمر في سبيل الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

من ناحية ثانية، طبعا استمعت بإمعان إلى مداخلات السادة المستشارين والمستشارات فيما يتعلق بهذا التقرير، وخاصة أنه انصب على 4 نقاط أساسية:

أولا: ظروف الدخول المدرسي والمهني والجامعي 2016-2017 وكذلك ما يتعلق بالمعطيات البيداغوجية وكذلك الإدارية والتربوية في التعليمين الأساسي والثانوي، ثم التكوين الأساسي والمستمر بالجامعات، وأخيرا طبعا تقييم البرنامج الاستعجالي 2009-2012.

إلا أنه لدي 3 ملاحظات أساسية قبل الدخول إلى صلب الجواب:

المسالة الأولى في تدخل السادة المستشارين والمستشارات فيها نوع من الربط بين تقييم هاته النقاط الأربع التي تحدثت عنها وتقييم السياسة العمومية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وخاصة البرنامج الحكومي 2017-2021، لأنه وردت مجموعة من الأسئلة ومجموعة من التعقيبات ومجموعة من المداخلات التي لا تمس بالضرورة ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ولكن تصب في تقييم الأداء الحكومي، وطبعا هذا اعطيناه وقتو فيما يتعلق بمناقشة قانون المالية وكذلك ربما كان وقت كافي في الغرفتين من أجل بسط الإجراءات الحكومية ذات الصلة بتجويد منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالأرقام، واحد العدد ديال الأشياء وردت على لسان السادة المستشارين والمستشارات ما عندهاش علاقة مباشرة بطبيعة التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، ووزعنا من الوثائق ما يكفي - في تقديري - لإعطاء نظرة مفصلة عن الاكتظاظ، عن الهدر المدرسي، عن البنايات التعليمية، عن تكوين المدرسين وغير ذلك من الأشياء ذات الصلة بتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في إطار مناقشة قانون المالية والبرنامج الحكومي والأسئلة العادية وما إلى ذلك.

أنا فقط سأقتصر على النقاط الواردة طبعا في تقرير المجلس الأعلى للحسابات والتي قدمنا بشأنها أجوبة.

فلذلك على المستوى الأول وهو المتعلق بظروف إعداد وسير الدخول المدرسي2016-2017، لا بد من الإشارة إلى أن هاذ الدخول - كما تعلمون - عرف تسجيل مجموعة من الإكراهات والتحديات التي انعكست على ظروف إعداده خاصة فيما يتعلق بإحالة مجموعة كبيرة من رجال ونساء التربية والتعليم على التقاعد، الشيء الذي أثر بالفعل في الدخول المدرسي وفي التخطيط وفي الإعداد للدخول المدرسي 2016-2017 والذي عرف، كما سبق وأن بسطنا ذلك أمام هاته القبة قبة البرلمان، صعوبات جمة حقيقة في تدبير الدخول المدرسي 2016-2017. هذا الخصاص طبعا في أطر التدريس بالخصوص أدى إلى ارتفاع عدد الأقسام المكتظة بسبب الإقبال على التمدرس وضرورة توفير مقعد لكل تلميذ في الفصول الدراسية.

طبعا من أجل تجاوز هاته الوضعية لجأت الحكومة إلى التكوين في إطار النظام الأساسي لأطر الأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين لتدارس هذا الخصاص، وتعلمون على أن هناك مجهودات كبيرة جدا بدلت في سبيل توظيف أطر تغطي الخصاص المهول اللي عرفته المنظومة التربوية ووصلنا ل55.000 مدرس ومدرسة في غضون 3 سنوات الأخيرة، واليوم عندنا قريبا المباراة اللي غادي ناخذو فيها حوالي 15.000 مدرس ومدرسة.

هاذ الإجراء الذي تم وهاذ المجهود الكبير اللي بذل في المناصب المالية الخاصة لأطر هيئة التدريس مكن ابتداء من دخول 2017-2018 من تقليص نسبة الاكتظاظ حيث تقلصت في 2017-2018 في التعليم الابتدائي إلى حدود 7%، في الثانوي الإعدادي إلى 7.2%، في الثانوي التأهيلي إلى 5.1%، بانخفاض وصل على التوالي بالنسبة للنقط المئوية 14 و34 و17 على التوالي مقارنة بالدخول المدرسي 2016-2017.

طبعا هذا عندو واحد الانعكاس كبير جدا على الجودة ديال التكوينات وعلى التحكم في مسارات التعلم بالنسبة للأساتذة. صحيح أن المجلس الأعلى أثار قضية التكوين وأثيرت أيضا على لسان مجموعة من المستشارين والمستشارات، لكن دعونا نتحدث عن واقع الأمر ما هي المجهودات التي بذلت في سبيل تكوين هذا العدد الهائل من أطر التربية والتكوين ابتداء من 2017 إلى اليوم؟ ما يمكنشاي نقولو بأي حال من الأحوال أنه ليس هناك تكوين. أنا نشير هنا فقط إلى أنه في هاته القبة هنا بالضبط كنا نتحدث عن ضرورة توفير مناصب مالية لإدماج الناس ديال سد الخصاص وديال التربية غير النظامية وديال برنامج 10.000 إطار تربوي اللي خضعو لتكوين وخذاو إجازة تربوية، هذو كلهم الآن اندمجو في النسيج، وبالتالي ما يمكنش نقولو ما عندهمش التكوين، عندهم تكوين عندهم تجربة ومع ذلك برمجت الوزارة طبعا تكوينات أخرى قصيرة المدى وبالتناوب من أجل الرفع من المردودية ديال هاذ المدرسين والمدرسات.

طبعا الوزارة تتوفر على منظور لخريطة مدرسية على المدى القصير كذلك على نظام للمحاكاة يسمح برصد التوقعات ديال مدرسي وديال مدرسات في المستقبل، ولكن فرق بين التوقع وما بين ما تخصص من مناصب مالية لفائدة القطاع لكي يلبي الحاجيات الحقيقية لجودة التكوين.

فيما يتعلق بالفجوة طبعا تنسجلوها جميع وكنتو تتسجولها أيضا أنتم بين مطالب الوزارة فيما يتعلق بالمناصب المالية وكذلك الحاجيات التي يمكن أن توفرها وزارة المالية يمكن نسجل غير هاذ المعطى ديال هاذ السنة اللي نزلنا من 20 إلى 15 ألف، طبعا هذا سينعكس سلبيا على الدخول المدرسي المقبل، نتمناو إن شاء الله وعندنا وعد أنه غادي تبدا مجهودات كبيرة جدا في سبيل الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة بالنسبة للسنة القادمة إن شاء الله لتدارك هذا الخصاص.

فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والثانوي طبعا يكفي أن أذكر أنه تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الهامة، وهو ما تعكسه الإجراءات أو النتائج الإيجابية المسجلة، حيث وصلت نسبة التمدرس على المستوى الوطني الرقم الرسمي هو 99.5% الآن بالنسبة للتعليم الابتدائي، 89% بالنسبة للتعليم الإعدادي والثانوي، 65% بالنسبة للتعليم التأهيلي، يكفي نديرو واحد النوع من المقارنة ما بين هاذ النسبة اللي وصلنا لها اليوم مع النسب اللي كانت مسجلة في بداية البرنامج الاستعجالي لكي نعرف أن هناك تقدم كبير جدا.

صحيح أن هناك إشكال على مستوى الجودة، وهذا نقر به جميعا، ولكن أعتقد أن مجموعة من الإجراءات المواكبة وخاصة منها مثلا التكوين ديال البرنامج الذي أطلقته الحكومة وأشرف عليه السيد رئيس الحكومة مباشرة اللي هو تكوين مدرسي المستقبل، إحداث الإجازة التربوية في المؤسسات الجامعية، والذي يستهدف تكوين 20.000 أستاذ كل سنة، وغادي نوصلو إن شاء الله لحوالي 180.000 أستاذ في أفق 2030، مع إحداث المدارس العليا للتربية والتكوين وتعميمها على مختلف الجامعات، هذا إجراء الغرض الأساسي منه هو تكوين الأطر التربوية المؤهلة وأن نقطع بصفة نهائية مع الإجراءات السابقة ديال التوظيف المباشر وديال التوظيف أيضا بدون تكوين أو ربما قد لا يكون كافيا.

فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي - وقد أثيرت هاته القضية، فقط أذكر على أنه وصلنا اليوم نسبة التمدرس على المستوى الوطني نسبة التعليم الأولي وصلت إلى 50%، هذا إجراء ورافعة أساسية في الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، وقد انطلق برنامج مهم جدا لتعميم التعليم الأولي، والسنة القادمة إن شاء الله، غادي تعرف إحداث حوالي 4000 قسم جديد للتعليم الأولي وكذلك إطلاق برنامج لتكوين الأطر التربوية المؤهلة الكفيلة بالرفع من جودة هذا النوع من التكوين.

تكلمتو على القضية ديال الهدر، وأنا أريد أن أشير هنا إلى قضية مهمة جدا، برنامج تيسير الدراسة التي أنجزناها والتي، إن شاء الله، من المقرر أن تعطي نتائجها بشكل متطور قريبا ومستقبلا، أعطتنا أنه نسبة العودة إلى المدرسة وصلت إلى حوالي 37% من الذين انقطعوا عن الدراسة، وهذا رقم مهم جدا ينبغي أن نستحضره، فين ما نتكلمو على الهدر المدرسي نتكلمو على الإجراءات المواكبة التي تمكن من العودة إلى المدرسة مرة أخرى، من خلال مجموعة من البرامج، سواء التربية الغير النظامية أو مدرسة الفرصة الثانية أو برامج محو الأمية أو غيرها، باش يكون عندنا واحد النظرة شي شوية فيها واحد النوع من التوازن.

فيما يتعلق بالنقطتين، النقطة الثانية والثالثة المتعلقة بتقييم البرنامج الاستعجالي، فقط أريد أن أشير هنا إلى أن خلاصات المجلس الأعلى للحسابات طبعا منشورة وعرفناها جميع، فقط أشير إلى بعض العوامل الداخلية الذاتية وكذلك العوامل الخارجية التي حالت دون تحقيق هذا البرنامج من مجموعة من الأهداف التي رسمها.

فتبين بالفعل، لأنه الوزارة حتى هي دارت تقييم داخلي وهذا مهم جدا، يكون تقييم داخلي وتقييم خارجي، عدم وجود توازن بين الطموحات والأهداف المسطرة للبرنامج الاستعجالي 26 مشروع، 130 تدبير، وأكثر من 300 مؤشر، هذا تيعطينا واحد التوجه مهم جدا، وهو أنه لابد أن نتحلى بنوع من الواقعية في برمجة المشاريع وفي ربطها بقدراتنا التدبيرية.

كذلك الهيكلة الوظيفية للأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين لم تكن تسمح لها، حقيقة، لم تكن تسمح لها بالوفاء بالالتزامات الموضوعية الملقاة على عاتقها، عدم تدقيق أولويات الإنجاز بالشكل الكافي وغياب دفاتر مساطر الإنجاز بالنسبة لمجموعة من المشاريع، هذا طبعا تنوضعوه في إطار النقد الذاتي، ضيق الجدولة الزمنية المحددة لتنفيذ البرنامج الاستعجالي أدى إلى الاستعجال في برمجة مجموعة من المشاريع في غياب إمكانية تتبع الإنجاز بشكل دقيق على مستوى الواقع.

هناك أيضا عوامل خارجية مثل ضعف السيولة النقدية في السنتين الأخيرتين من عمر البرنامج الاستعجالي، ضعف القدرات الإنجازية لدى العديد من المقاولات التي أفلست، مع كامل الأسف، وعديد من المزودين ومكاتب الدراسات، والتي دخلت طبعا في إطار مفاوضات كبيرة جدا مع الجهات المختصة من أجل تسوية وضعيتها.

هناك أيضا صعوبات في اقتناء الأراضي خاصة على مستوى البنايات، تتعرفو هاذ الشي تنعرفوه جميع، الشيء الذي أثر على آجال الإنجاز.

أود أن أشير، فيما تبقى من الوقت، إلى بعض نقط القوة لأنه ما يمكنش نقولو أن البرنامج الاستعجالي لم يحقق أهدافه بصفة نهائية وأنه في وضعية كارثية أو ما إلى ذلك، النقد ينبغي أن يكون هناك نقد، ينبغي أن تكون هناك صعوبات نحددها، وينبغي أن تكون هناك إجراءات أيضا تحققت ينبغي أن نثمنها وأعطي بعض الأمثلة:

حققت مشاريع البرنامج الاستعجالي ذات البعد البيداغوجي نسبة إنجاز بلغت 74%على المستوى الوطني، 76% على مستوى الأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين، وعلى مستوى المديريات الإقليمية للتربية التكوين.

عرفت وتيرة إنجاز المشاريع البيداغوجية أتحدث عن الشق البيداغوجي، صحيح هناك إشكال على مستوى المؤسسات وعلى مستوى

البنيات، الشق البيداغوجي تطور إيجابيا خاصة بين سنتي 2011 و2012، يعني في السنتين الأخيرتين من تطبيق البرنامج الاستعجالي، حيث تظهر الآثار، نسبة التطور ما بين 10 و12 نقطة بالنسبة للجانب البيداغوجي.

هناك مجهود كبير جدا أيضا على مستوى تتبع وأجرأة البرنامج الاستعجالي رغم الصعوبات والإكراهات للتنزيل الميداني للمشاريع من خلال المتابعة الدائمة، الشيء الذي مكن من تعزيز العمل بمقاربة المشروع، هذه مهمة جدا، وترسيخ منهجية التعاقد وإشاعة ثقافة المسؤولية بالمحاسبة، وأنا ألح على هاته النقطة بشكل كبير جدا. إذا كان من خلاصة ينبغي أن نستخلصها من البرنامج الاستعجالي ربط المسؤولية بالمحاسبة وكذلك تبسيط المساطر من أجل إنجاز المشاريع، لأن هذه نقطة معقدة ومعقدة جدا.

فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، طبعا أشير إلى أنه التعليم العالي يقدم التكوين الأساسي يقدم التكوين المستمر، ولولا برامج التكوين المستمر التي تقوم بها الجامعات لما استطعنا تأهيل المقاولات لكي تواكب حاجيات سوق الشغل، لأنه التكوين الأساسي لا يكفي لوحده.

صحيح أن هذا النظام يحتاج إلى إعادة نظر وأخذنا بعين الاعتبار الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات ونحن بصدد، راه تتعرفو بأننا عقدنا في 2 و3 أكتوبر الماضي ملتقى وطني ضخم لتقييم النموذج البيداغوجي في التعليم العالي، سواء تعلق الأمر بالتكوين الأساسي أو بالتكوين المستمر ونحن بصدد الأجرأة.

فيما يتعلق بالنظام البيداغوجي وخاصة ما أشار إليه جلالة الملك بخصوص المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح كلية الآداب، وكلية الحقوق وغيرها، نحن بصدد نموذج بيداغوجي جديد إن شاء الله سنحاول أن نعمل على بداية تنفيذه ابتداء من السنة القادمة يتضمن هندسة بيداغوجية جديدة بسنة تأسيسية، مع التركيز على الكفايات الأساسية من لغات ومهارات حياتية بالنسبة لجميع الطلبة، بالإضافة إلى ربط التكوينات بحاجيات سوق الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة والسادة الوزراء،

أتشرف بالحضور أمام مجلسكم الموقر لتقديم تعقيب وزارة الصحة على العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم 23 أكتوبر 2018 أمام مجلسي البرلمان.

وقبل تقديم التوضيحات اللازمة حول الملاحظات يشرفني أن أؤكد أمام مجلسكم الموقر أنه بمناسبة كل محمة من المهمات الرقابية المتوالية التي باشرها المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات على مستوى العديد من المصالح الصحية لم تدخر مصالحنا أي جهد لتسهيل عمل القضاة والتجاوب الإيجابي مع ملاحظاتهم ومدهم بالشروحات والوثائق اللازمة، وبالإضافة إلى تسخير كل إمكانياتنا للاستجابة لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، فإننا لا نتوانى في المبادرة لنكون سباقين إلى عرض الملفات والتقارير على أنظار المجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا في إطار الاختصاصات الموكولة له.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أذكر بأن العديد من الإكراهات التي تواجه القطاع الصحي لها طابع مزمن وبنيوي، ازدادت حدته مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية، خصوصا بعد تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" وتوسيع العرض الصحي، مما جعل الخصاص في الموارد البشرية بالخصوص يزيد اتساعا.

هذا التذكير ليس من باب التنصل من مسؤولياتنا، بل لتأكيد عزمنا على جعل التخطيط ينصب على تدارك هذا الخصاص عبر إعطاء الأولوية لتعزيز الكفاءات البشرية والبحث عن حلول مناسبة ومتنوعة لتوفير العنصر البشري الصحي وتسخير كل إمكانياتنا لتوفير الخدمات الصحية للمرتفقين، بما في ذلك شراء الخدمات لدى القطاع الخاص لفائدة المعوزين كما هو الشأن بالنسبة لتصفية الدم لمرضى القصور الكلوي المزمن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

بعد نشر التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات يوم 17 غشت 2018، ترأست شخصيا بتاريخ 16 أكتوبر 2018 اجتماعا موسعا بمقر وزارة الصحة حضره كافة مسؤولي القطاع على الصعيد المركزي والجهوي، تم خلاله تدارس الملاحظات والتوصيات الواردة في التقارير وكذا التدابير اللازمة لتفعيلها.

وفي هذا السياق أعطينا تعليماتنا بموجب رسالة مؤرخة في 18 أكتوبر 2018 لكافة المسؤولين لوضع مخططات عمل بجدولة زمنية محددة لتفعيل التوصيات، مع مدنا بتقارير دورية تمكننا من تتبع تنفيذها.

وفي إطار تفعيل التوجهات الإستراتيجية لوزارة الصحة ووضع البرمجة الثلاثية، (la programmation triennale) 2019-2021 أعدت المديريات المركزية لوزارة الصحة برامج عملها لهذه الفترة، وهي برامج ترتكز على رؤية إستراتيجية بعيدة المدى وهي برامج كذلك ليست عمودية، بل عرضية تهم كل المديريات الثمان التي تم القيام بالتغيير على مستواها جميعا، اليوم تشتغل بشكل في إطار التنسيق وليس على شكل جزر معزولة.

ينبني كذلك هاذ المخطط الثلاثي على سياقات الصحة العالمية التي انخرط فيها المغرب من خلال أهداف التنمية المستدامة، وبطبيعة الحال أخذا بعين الاعتبار التدابير الكفيلة بتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، مع العلم أن الوزارة تتوخى تدعيم قدرات وصلاحيات المديريات الجهوية للصحة لتنخرط في إطار تعاقدي مع الإدارة المركزية من أجل تفعيل أمثل للمخططات، للرفع من مستوى الخدمات الصحية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع الملاحظات التي ركز عليها السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى بخصوص قطاع الصحة، اسمحوا لي أن أقدم لحضراتكم ما يلي:

بخصوص التخطيط الإستراتيجي والبرمجة، أشير إلى أن التأطير القانوني يلزم توفر كل جهة على مخطط جهوي لعرض علاجات كما ينص على ذلك القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، وهذا المخطط يشكل أداة لتخطيط وتنظيم عرض العلاجات على المستوى الجهوي، ويحدد التوقعات المرتقبة من المؤسسات الصحية وتوزيعها المجالي وكذا التوقعات المرتقبة في إعداد الموارد البشرية.

من جهته ينص المرسوم المتعلق بالتنظيم الاستشفائي على ضرورة إعداد كل مركز استشفائي لمشروع المؤسسة الاستشفائية على أن يكون مطابقا للمخطط الجهوي لعرض العلاجات.

وبالتالي فإننا في وزارة الصحة حريصون على استكمال توفر كل الجهات الصحية على مخططات جهوية وعلى إعداد كل المراكز الاستشفائية لمشروع المؤسسة طبقا لحاجيات المدروسة والمتوافق بشأنها، وذلك لضمان تدبير أمثل للمؤسسات الصحية بالنظر للموارد المتوفرة.

وبخصوص الحكامة الاستشفائية، تجدر الإشارة إلى أن وضع وتفعيل هيئات الدعم والتشاور داخل المراكز الاستشفائية يعتبر من أولويات تحسين الحكامة، فبالإضافة للجهود المبذولة حاليا من أجل تدارك هذا النقص الحاصل في بعض المستشفيات والذي مرده بالأساس إلى نقص في الموارد البشرية، فإننا في إطار التوجهات الإستراتيجية بصدد وضع الميكانيزمات الضرورية لتجويد الحكامة الاستشفائية من خلال إجراءات أهمها:

إحداث أقطاب استشفائية جهوية من أجل تجميع الموارد وتثمين المجهودات وتحسين التنسيق، وبالتالي ترشيد النفقات على غرار التجربة النموذجية لجهة الدار البيضاء- سطات؛

إعداد النصوص المنظمة لمواكبة أجرأة هاته الميكانيزمات؛

متابعة تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، عبر تسريع شراء الخدمات السريرية والشبه السريرية من القطاع الخاص، سواء من المستشفيات العمومية من خلال تدخلات للقطاع الخاص بالمستشفيات العمومية تدخلات الطبية أو الجراحية أو بالمؤسسات الخاصة.

وقد شرعت وزارة الصحة منذ سنوات في شراء الخدمات العامة عن طريق المناولة ثم الخدمات اللوجيستكية، وذلك ليتسنى للمسؤولين المحليين التركيز على المهام الرئيسية للمؤسسة الصحية والمتعلقة أساسا بتقديم العلاجات، كما تم توسيع المناولة ليشمل تدبير النفايات الطبية وتوفير الموارد البشرية.

وبخصوص تدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية، تجدر الإشارة أن وزارة الصحة أعدت مخططا شاملا في أفق 2025، للنهوض بالقطاع الصحي من خلال 3 دعامات أساسية تهم تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض ثم تطوير حكامة القطاع وترشيد، تخصيص الموارد واستعمالها.

وفي إطار دعم الولوج للخدمات الطبية المتخصصة في المناطق النائية والمناطق التي تعاني من الخصاص من الموارد البشرية، ورغبة منها في توظيف التقدم الحاصل في آليات وتقنيات التواصل لتوفير الخدمات الطبية المتخصصة، قامت وزارة الصحة بتطوير خدمة الطب عن بعد، حيث تمت المصادقة على مرسوم رقم 2.18.378 لتأطير هاذ النوع من الطب عن طريق استخدام التكنولوجيا الالكترونية بغرض التشخيص أو العلاج أو متابعة المرضى عن بعد والمساهمة في التكوين المستمر للمهنيين الطبيين، هاذ المشروع سيؤدي في نهاية السنة المقبلة إلى تغطية أكثر من 150 مركز صحي بعيد عن المستشفيات على الأقل ب 10 كلم.

ورغم الخصاص الكبير في الموارد خصوصا البشرية، وكما توضحه الإحصائيات الرسمية، فإن أداء وإنتاجية المستشفيات العمومية عرف تطورا محمودا في العديد من الخدمات الطبية ذات الأهمية خلال السنوات التي شملها تقييم المجلس، حيث نسجل المعطيات التالية كأمثلة:

تطوير أيام الاستشفاء من 1.979.456 سنة 2015، إلى 2.094.590 سنة 2017، أي بتطور يناهز 6%، زيادة عدد الاستشارات الطبية التخصصية الخارجية من 3.241.490 استشارة سنة 2015، إلى 3.476.116 استشارة سنة 2017، أي بتطور فاق نسبة 7%؛

ارتفاع عدد المرضى المصابين بالقصور الكلوي المزمن المستفيدين من خدمات تصفية الدم داخل المستشفيات، 5185 مستفيد سنة 2015، إلى 6626 سنة 2017، مما يعني تطور يفوق نسبة 27%؛

ارتفاع عدد العمليات الجراحية على القلب بما فيها لفائدة المعوزين، من 1461 عملية سنة 2015 إلى 1844 سنة 2017، بزيادة بنسبة 26%.

وفي ما يتعلق بتدبير الأدوية والمستلزمات الطبية، فقد عملنا في إطار مهمات رقابية، على تشخيص نقاط الضعف المتعلقة بتخزين وتوزيع الأدوية على مختلف المصالح الصحية والاستشفائية، ونحن بصدد دراسة وتنفيذ بعض الخيارات المتعلقة بمراجعة عميقة لمسلسل الشراءات وتمويل المستشفات مع إمكانية الاستعانة في ذلك بقدرات القطاع الخاص في توزيع

أكثر نجاعة للأدوية ضمانا لانسيابية التموين وتفادي نفاذ المخزون أو ضياع الأدوية. وفي هذا الصدد تم الاعتماد على صفقات الإطار لمدة ثلاثة سنوات من أجل عقلنة تدبير المشتريات واستجابة أفضل للحاجيات.

وبخصوص تدبير مواعيد الكشف والاستشفاء، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة من أجل توفير خدمة أفضل وضعت منذ 2016 رهن إشارة المواطنين نظاما رقميا لإدارة المواعيد والذي يمكن من أخذ المواعيد عبر الانترنيت أو الهاتف، هاذ الخدمة تتم عبر تطبيق "موعدي"، تم منذ انطلاقها في يناير 2016 إلى غاية 12 أكتوبر 2018 حجز 5.751.341 موعد فيها عن بعد فيها 856.375 أي 15%، فعلا نحن نسعى إلى الرفع من هذه النسبة، يعني التعرف على الجودة ديال الخدمات وعلى تفادي كل ما ذكرتم فيما يتعلق بالمحسوبية، عبر الرفع من هذه النسبة ديال الأخذ مواعد عن بعد.

ونشير بهاذ الخصوص أن هذا التطبيق يمكن لي نقول لكم كذلك بأنه هاذ التطبيق المعلوماتي في أخذ المواعيد تمكن من تحقيق أمرين هامين: يساعد على ضمان عدالة أكثر وشفافية في الولوج إلى خدمات الصحية من جهة، ومن جهة أخرى يتيح هذا التطبيق تتبع تطور الآجال ديال المواعيد.

وعلى ذكر آجال المواعيد خلال الشهر الأخير، في الشهر الأخير المعدل ديال الآجال هو شهر و13 يوم، ذاك الكلام ديال 3 شهور وعام ربما هناك بطبيعة الحال هو معدل شهر و13 يوم هناك تخصصات اللي تيكون فيها آجال كبيرة ولكن ملي تتشوفو عام ولا شي حاجة راه حالات معزولة. المعدل اليوم في الشهر الأخير هو شهر و13 يوم، أخذا بعين الاعتبار جميع التخصصات.

هاذ الآجال ديال المواعيد يمكننا من تدخل الإدارة الصحية لبرمجة الحملات الطبية والأيام الجراحية بالمستشفيات للتكفل بالمرضى المسجلين في لوائح المواعيد كلما تجاوزت هذه المواعيد شهرين أو 3 أشهر حسب الاختصاصات.

بخصوص تدبير الموارد المالية نشير إلى أن الحكومة بذلت مجهودات من أجل الرفع من الميزانية المخصصة لوزارة الصحة من 14 مليار 790 مليون سنة 2018 إلى 16 مليار و331 مليون سنة 2019 بزيادة 10.42%، كما أن عدد المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة تم تثبيته في4000 منصب خلال سنتين متواليتين 2018 و2019.

إن الميزانية المخصصة لقطاع الصحة على عكس ما ذكر بعض المستشارين رغم الزيادة المهمة في 2019 فهي مازالت تمثل أقل من 6% من الميزانية العامة للدولة، وهي نسبة ما تزال بعيدة عن نسبة التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة ب10 إلى 12%.

ورغم ذلك فإننا نواصل دعم المراكز الاستشفائية الجامعية والمراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية بميزانية مهمة تصل إلى 2.4 مليار درهم.

وفي هذا الصدد نواصل تمكين المستشفيات من التجهيزات الضرورية، وكمثال تخصيص جهاز الفحص بالرنين المغناطيسي IRM لكل مستشفى جهوي وجهاز سكانير لكل مستشفى إقليمي.

وبخصوص الموارد البشرية - كما لا يخفى عليكم - أن الوزارة تعرف خصاصا كبيرا فيما يخص العنصر البشري الذي يعتبر اللبنة الأساسية التي يعتمد عليها القطاع، ويكفي التذكير هنا بأنه انطلاقا من توجيهات منظمة الصحة العالمية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة يجب توفير ما لا يقل عن 4.45 مهني للصحة لكل 1000 نسمة في حين أنه اليوم لا نتوفر إلا 1.51 مهني لكل 1000 نسمة.

ومن أجل تدارك هذا العجز، وكذا تقوية قدرات المهنيين، فإن وزارة الصحة اتخذت العديد من الإجراءات نلخص أهمها فيما يلي:

مواصلة المطالبة بالرفع سنويا من المناصب المالية المخصصة للقطاع؛

مواصلة العمل على تقوية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين الطبي وشبه الطبي للرفع التدريجي لعدد خريجي هذه المعاهد؛

تحسين ظروف العمل من خلال تشجيع الحوار الاجتماعي، وكذا مواصلة تحديث تدبير الموارد البشرية؛

التحسين من جودة التكوين المستمر والأساسي وذلك من خلال متابعة تعديل نظام التكوين؛

تحسين ظروف عمل موظفين وتعزيز الأعمال الاجتماعية.

وقبل الختام، يجب هنا أن نتوقف قليلا للإشادة بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف مهنيي الصحة من أطباء وممرضين وتقنيين وإداريين، والذين يساهمون في تعزيز وحماية صحة الساكنة على الرغم من الخصاص والإكراهات التي يواجهها هذا القطاع.

وختاما، اسمحوا لي أن أجدد شكري وامتناني لكل حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين على الاهتمام الذي تولونه لقطاعه الصحة، متمنيا أن يعنى هذا القطاع الحيوي بمزيد من الدعم من لدنكم، سعيا لإيجاد الحلول البنيوية للمعضلات المزمنة والمتراكمة، حتى يتسنى لهاذ القطاع الاستراتيجي القيام بدوره كاملا لضمان التكفل بصحة المواطنين بصفة خاصة وفي تطور التنمية البشرية بصفة عامة.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لهذا البلد الأمين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، والتي سيقدمها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

نيابة عن السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة الذي يوجد خارج أرض الوطن، أقدم هذا الجواب المتعلق بتقرير المجلس الأعلى للحسابات حول المجمع الشريف للفوسفاط.

في سنة 2017 بلغ رقم معاملات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط 48.5 مليار درهم منها 44 مليار درهم من الصادرات، أي أكثر من 90%، وبلغت نسبة القيمة المضافة لمجموعة 75%، وترجمت هذه الأرقام من خلال المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي بحوالي 5.1%.

وقد ساهمت هذه المجموعة في ميزانية الدولة بأكثر من 62 مليار درهم على شكل توزيع أرباح وضرائب وقد بلغت مشاركة المجموعة برسم سنة 2017 حوالي 17% من الصادرات الوطنية و20% من الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة.

وشكلت صادرات الفوسفاط ومشتقاته أهم الصادرات الوطنية نحو بعض الدول، مثل نيجريا 80%، الأرجنتين 91%، البرازيل 74%، الهند 72%، البنغلاديش 82%.

لمواجهة التنافسية الشريفة طور المجمع قاعدة زبنائه لتتضاعف 3 مرات مع تواجد جغرافي في 70 دولة، وقد تطلب كل ذلك عدد من الاستثمارات ناهزت 78 مليار درهم، 49 مليار منها بالدرهم المغربي لفائدة المقاولات الوطنية، بمعنى هو قاطرة للمقاولات المغربية مكنت من خلق 18 مليون يوم عمل و8100 منصب شغل وتطوير نظام بيئي صناعي وطني بمعية 400 مقاولة مغربية.

الجهود الاستثمارية متواصلة، هنا لابد من الترحيب بمهمة المجلس الأعلى للحسابات، أوصى على المستوى الشق الأول اللي هو التخطيط على المدى البعيد والمتوسط الأنشطة المنجمية. الملاحظات التي توقف عندها التقرير في هذا المجال فيما يتعلق بمسطرة نزع الملكية وما يهم القانون 69.00 لم يعد يسمح للمجمع الشريف للفوسفاط بإعمال مسطرة نزع الملكية، فهذا المشكل تحل.

فيما يتعلق ببرمجة الإنتاج على المدى القريب، هنا لا بد من تسجيل أن المجمع يتفاعل إيجابا على الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولهذا الغرض سيعمل على إعادة صياغة مسطرة اقتناء الأراضي المنجمية، هيكلة سلسلة التوريد من خلال إنشاء إدارة تنفيذية جديدة، إنشاء وتدعيم الوحدات المتخصصة في التخطيط، وضع أدوات وآليات رقمية متقدمة في التخطيط المنجمي (mine planning) و (fleet management system) زائد تعزيز المراقبة التقنية التكنولوجية.

فيما يتعلق بمعالجة الفوسفاط، أيضا المكتب الشريف للفوسفاط سيتفاعل إيجابا مع الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولهذا الغرض سيقوم بوضع مساطر عملياتية ملائمة لتدبير مخزون الفوسفاط، ووضع آليات رقمية للتخطيط والإنتاج وتدبير المخزونات وإنجاز روابط إضافية للتغذية.

على مستوى الصيانة واستخدام معدات وآليات للاستغلال، أيضا المكتب سيتفاعل إيجابا مع الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، ولهذا سوف يقوم بما يلي:

إنجاز وتوثيق سياسة اقتناء وتجديد المعدات والآليات الصناعية؛

تسريع تطبيق برنامج تحسين عمليات الصيانة والتدبير القيادي للكفاءة التشغيلية.

وفيما يتعلق بالتأثير البيئي للأنشطة المنجمية هو المحور الخامس، أيضا المجمع الشريف للفوسفات سيتفاعل إيجابا مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات التي تخص تقليص التأثير البيئي للأنشطة المنجمية، ولهذا سيتم العمل على تسريع برنامج إعادة تأهيل المناجم 600 هكتار سنويا، إطلاق برنامج للبحث بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وإطلاق التجارب لتقنية الترشيح وتنقية أوحال الغسل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تنسلم مجموع التقارير المتعلقة بجواب القطاعات الحكومية الثلاث إلى السيد الرئيس لإرفاقها بتقرير هذه الجلسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بدوري بالمساهمة في مناقشة العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وبطبيعة الحال أشكر السيدات والسادة المستشارين على كل الملاحظات التي أوردوها في تدخلاتهم بخصوص الوظيفة العمومية.

في البداية أود أن أشير إلى أن جميع الملاحظات التي وردت في تقرير المجلس الأعلى هي ملاحظات لا نتقاسمها فقط في الوزارة، ولكن هي ملاحظات لما اطلعنا عليها منذ أول وهلة تبين أنها تؤكد الفرضيات التي اشتغلنا عليها في إعداد الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة.

وبطبيعة الحال لابد أيضا من التأكيد على أن جميع الاختلالات التي تعيشها منظومة الوظيفة العمومية، واللي تفضلتم في التدخلات ديالكم بالإشارة إليها، هي اختلالات تجد مرتكزها الأساسي في أزمة النموذج المتبع في بلادنا منذ 60 سنة، يعني منذ صدور النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 1958.

إذن فنحن لسنا أمام اختلالات جزئية تستدعي تدخلات جزئية، فئوية، تقنية، احنا أمام نموذج انتهت صلاحيته بعد التطورات المتسارعة، التي عرفها مفهوم الوظيف والوظيفة العمومية، انطلاقا من الوتيرة المتسارعة للثورة التكنولوجية والتحديات الأخرى اللي متعلقة بالمنظومات ديال التكوين وديال المهن الجديدة والتطورات اللي حصلت في هذا الميدان. إذن هذا نموذج انتهت الصلاحية ديالو وبالتالي يحتاج إلى مراجعة شاملة، وهذا ما التزمت به الحكومة في البرنامج اللي قدمتو وهو المراجعة الشاملة لمنظومة الوظيفة العمومية.

كذلك أود أن أشير إلى أنه لمجرد ما صدر هاذ التقرير بادرت وزارة إصلاح إدارة الوظيفة العمومية إلى تنظيم يوم دراسي، استدعت له المفتشين العامين لكافة القطاعات الوزارية بحضور قضاة المجلس الأعلى، وكان هناك نقاش مهم لتقاسم الملاحظات والتوصيات ديال التقرير بخصوص الوظيفة العمومية في المغرب، والخلاصات ديال هاذ اليوم الدراسي عززت بشكل كبير الجهد اللي قمنا به لإعداد المقاربة الجديدة لإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

وفيما يتعلق بالوظيفة العمومية يمكن القول بأنها الآن تنبني على أسس جديدة، عندها واحد (le paradigme)، واحد المرتكز مبدئي جديد لم يكن يؤخذ في الاعتبار في السابق وهو مبدأ الخدمة العمومية ومبدأ المرفق العام، بطبيعة الحال دستور المملكة في 2011 أدخل مفهوم الخدمة العمومية والمرفق العام، واحنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الميثاق الوطني للمرافق العمومية.

إذن أي إصلاح يمكن إدماجه في الوظيفة العمومية أو أي إجراء أو تدبير ينبغي أن يصب في الخدمة العمومية وفي تعزيز المرفق العام.

التدابير اللي تتضمنها الخطة الوطنية لإصلاح الوظيفة العمومية هي كلها تستجيب لملاحظات المتعددة اللي قدمها التقرير.

الملاحظة الأولى تخص إعادة الاعتبار لمنظومة القيم داخل المرفق العمومي، هذه ملاحظة وتوصية أساسية أكد عليها التقرير، واحنا بطبيعة الحال قمنا بواحد العدد ديال الإجراءات في مقدمتها إعداد مشروع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني الخاص بموظفي الإدارات العمومي والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، وهذا المشروع سنقدمه قريبا جدا في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية لكي نناقشه مع أعضاء المجلس للوظيفة العمومية قبل اعتماده كمرسوم.

ثم هناك مشروع ميثاق المرافق العمومية اللي غيشكل إطار مرجعي اللي كيحدد القواعد ديال العمل ديال المرافق العمومية بما فيها سلوك الموظفين والممارسات الإدارية ديالهم.

هناك إجراء يتعلق بتأهيل التواصل العمومي بالنسبة للمؤسسات الإدارية.

هناك عدد كثير من التجارب التي تدعو إلى تعزيز قيم النزاهة في المرفق العام.

الملاحظة الثانية أيضا اللي تطرق لها التقرير وتتعلق بإرساء آليات تحسين الجودة في الخدمة العمومية، وهنا يمكن لنا نقولو بأن المرسوم المتعلق بتحديد كيفية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها يندرج في هذا الاتجاه.

ثم هناك تدوين مسطرة نزع الملكية ونشرها عبر البوابة الوطنية (Service-public.ma) كما أننا قمنا بتدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في موقع (Business-Procedures.ma.).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت المخصص، الكلمة للسيد الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

سعيد اليوم كذلك بدوري في إطار التفاعل مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، والتي تطرقت إلى إحدى أهم النقط الأساسية المحورية، ألا وهو العرض الثقافي الموجه إلى مغاربة العالم.

أولا تركزت هذه الملاحظات واللي غادي تساعدنا أكيد في تجويد هذا العرض الثقافي مادام أنه هناك إستراتيجية تعتمد في إطار التفاعل مع مغاربة العالم على مجموعة من المرتكزات:

المرتكز الأول، هو تحصين هوية لمغاربة العالم، والعمل الثقافي جزء من هذا التحصين؛

ثانيا الدفاع على مصالحهم؛

وثالثا كذلك أن يكون العرض الثقافي له علاقة بكل الاجتهادات والإبداعات التي يعرفها وطنهم الأم.

بطبيعة الحال، هناك الملاحظة الأولى هو عدم التنسيق، فقط يجب أن نذكر جميعا بأن هناك كاين مرسوم 2.13.731 واللي صدر في 30 شتنبر 2013 واللي تيأكد على انطلاق لجنة وزارية كيترأسها السيد رئيس الحكومة واللي كتجتمع مرة في السنة واللي كتكون واحد عملية نقاش تنسيقي ما بين كل المتدخلين فيما يخص التعاطي مع مغاربة العالم ومع قضايا

الهجرة، آخر اجتماع كان في يوليوز الماضي.

إذن هذه هي الآلية ديال التنسيق اللي كتخلينا أننا دائما نراجعو مجموعة من المرتكزات اللي كنهم التعاطي مع مغاربة العالم.

التقرير تطرق كذلك إلى صعوبة تحديد الميزانية، في الميزانية هناك شطرين، كاين البنود المتعلقة بالميزانية اللي احنا بطبيعة الحال كنكونو وراء تنفيذها واللي كتكون بنودها واضحة، وكاين مجموعة من الاعتمادات التي ترصد إلى المراكز الثقافية، المراكز الثقافية هو واحد الاختيار إستراتيجي، لأن التواجد الثقافي معناه أنه غيكون موجه إلى مغاربة العالم وفي نفس الوقت غادي يساعد على العيش المشترك ما دام أنه في بلدان الاستقبال مجموعة من الدول غتعرف على المنتوج الثقافي ديالنا وعلى المرجعيات الكبرى وعلى رصيدنا التاريخي في العطاء الفكري والثقافي.

بالتالي انطلقت هاذ المبادرة الجيدة الآن المركز الثقافي ديال موريال في كندا كيشتغل بشكل جيد منذ 2016، بدأت الأشغال في مركز باريس وغتنتهي في أواخر 2019، مركز أمستردام انتهت الأشغال، ننتظر فرصة لإعطاء انطلاقته، الهدف منه هو أولا أن يكون واحد المنتوج ثقافي أولا منفتح على مغاربة العالم اللي عايشين فذيك البلدان، وثانيا منفتح على باقي الشرائح الأخرى في بلدان الاستقبال وكيساعد على التلاقح الثقافي وعلى العيش المشترك.

بطبيعة الحال تنفيذ هاذ البرامج كيتطلب إجراءات مسطرية ما دام أنه كيخضع للقوانين ديال الدول اللي احنا غنفتحو فيها هاذ المراكز، فكتكون بعض الصعوبات وكذلك كيكون إما آجالات التنفيذ ما كتحترمش وإما المساطر كتكون معقدة.

إذن احنا هاذ البرنامج قائم غنستمرو فيه لأنه عندو رؤية إستراتيجية، غيرنا المرسوم اللي كينظم هاذ المراكز الثقافية علاش؟

جعلناه في شكل (fondations) مؤسسات باش هاذ المراكز تستافد من الخصوصيات ديال تسهيلات بلدان الاستقبال، باش ما يبقاش فقط تمويل مغربي- مغربي، وهنا هاذ العمل الذكي اللي اشتغلنا عليه غادي يحدث واحد المنعرج قوي وأساسي في التعاطي مع بلدان الاستقبال ما دام أن (les fondations) في بلدان الاستقبال كتستافد من تسهيلات كبيرة ومهمة، وكتسمح كذلك للمراكز الثقافية ببلادنا أنها تدير شراكات مع مؤسسات في دول الاستقبال.

تم الإشارة كذلك على أنه بالفعل كاين غياب واحد السياسة تشاورية، احنا نعتبر بأن كل الفاعلين اللي كيتعطاو مع مغاربة العالم هما كيساهمو في هاذ المشروع الكبير، مثلا (la fondation Hassan II) عندها المخيمات وعندها تعليم اللغة العربية، تبذل مجهود كبير في هذا المجال هذا، احنا بطبيعة الحال تنساعدو جمعيات تعلم اللغة العربية، كجمعيات ماشي كمؤسسات قائمة معترف بها، وبالتالي كتكون في إطار التفاعل مع المجتمع المدني.

عندنا كذلك الجامعات اللي كينظموها الشباب، وصلنا الآن 2656 شاب مستفيد، كانت فقط 120 في السنة، وصلنا ل 500 مشارك، وتنعبرو في إطار التلاقح والتفاعل الثقافي هاد الشباب غادي يكونو جسر غدا، جسر ما بين مجتمعات الاستقبال وما بين الوطن الأم.

فإذن أشار كذلك التقرير على أنه غياب السياسة، احنا كنستهدفو، مثلا في العمل المسرحي، كانت 15 مسرحية، هذه السنة وصلنا ل 200 مسرحية كتمشي فقط إلى أوربا، الآن انفتحنا على إفريقيا، على الخليج العربي، على الدول العربية، على أمريكا.

فإذن تجويد المنتوج الثقافي، العرض الثقافي، هو أساسي نعتبره لبنة من لبنات تقوية أواصر التواصل ما بين مغاربة العالم وما بين الوطن الأم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا سيداتي سادتي المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا لمساهمتكم ورفعت الجلسة.

الملحـــق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة المجلس، في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017.

السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين.

قبل الشروع في مناقشة مضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، برسم سنتي 2017/2016، نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتوقف عند الأدوار والوظائف الحيوية التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات داخل المشهد المؤسساتي ببلادنا، من خلال المكانة التي خولها دستور 2011 كفاعل محوري في مراقبة تدبير المالية العمومية بالمملكة بكل استقلالية وتجرد، والمسؤول عن تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، بالإضافة إلى مهمة التحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وتقييم كيفية تدبيرها لشؤونها، واتخاذها، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

والثابت أن تدارك الصعوبات التي تشوب قدرة المجلس على الذهاب

بعيدا في مجال تحريك المتابعة، أصبح ضرورة ملحة ومستعجلة، على اعتبار أن إقرار مبادئ الحكامة، وتخليق الحياة العامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإرساء أسس المساءلة والشفافية في تدبير المال العام من خلال الرقابة المالية، يجب أن تدفع في اتجاه تخويل المجلس مساحات كافية من الحرية في هذا المجال، حتى يمكن من التغلب على مختلف الإكراهات والنواقص التي تعترض مختلف مكوناته وتحد من نجاعته وفعاليته بوصفه ركيزة أساسية وحاسمة في ورش التخليق ومحاربة الفساد .

في هذا الإطار، نسائل في فريق الأصالة والمعاصرة الفعل الحكومي الموسوم بالتردد وغياب الإرادة في محاربة الفساد، مما يجعل تقارير المجلس الأعلى للحسابات للأسف عبارة عن وثائق بدون وقع ونفع، كما هو الحال للأسف، مع إنتاجات مختلف مؤسسات وهيئات الحكامة، وهو ما يشجع البعض على التمادي في نهب وتبذير المال العام، بل يصل الأمر في بعض الأحيان إلى عدم التجاوب مع قضاة المجلس والإجابة على ملاحظاتهم.

السيد الرئيس،

بعد أن استمعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، بإمعان للعرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات مشكورا، أمام السيدات والسادة أعضاء البرلمان بمجلسيه، وبعد دراستنا للتقرير السنوي كاملا، عادت بنا الذاكرة إلى الجلسات الرقابية سواء الأسبوعية أو الشهرية وكذا اجتماعات اللجان التي عقدها مجلسنا، والتي عرفت نقاشات جادة بين الفرق والمجموعات البرلمانية خاصة المنتمية للمعارضة من جهة، والحكومة من جهة ثانية، حول مختلف القضايا التي تهم حاضر ومستقبل بلادنا، لنستحضر الجدل غير الصحي وغير السليم الذي كانت تفرضه علينا الحكومة كلما حاولنا تدعيم ملاحظاتنا وانتقاداتنا لتدبيرها الفاشل، بجملة من المعطيات والأرقام والإحصائيات المستقاة من تقارير ودراسات وآراء المؤسسات الدولية والوطنية، كالمجلس الأعلى للحسابات، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ...

للأسف الحكومة، اعتادت أن تَجْنَحَ إلى تكذيب كل ذلك، مدعية أن سياساتها المنتهجة حققت نتائج تعتبرها جيدة جدا، وأنها قادرة على معالجة جميع الاختلالات التي يعرفها المغرب، خاصة في القضايا الاجتماعية.

لكن الحقيقة التي تصدح بها كل التقارير، والتي تحاول الحكومة تكذيبها، يعززها الواقع المعاش، الذي يعرف تنامي وثيرة الاحتجاجات بشكل متصاعد ومخيف، وها هو جزء من هذا الواقع يؤكده اليوم هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، حيث توضح الأرقام والدلائل محدودية جل السياسات العمومية لم تستطع تحقيق أهدافها، بل هناك بعض البرامج أهدرت عليها أرصدة مالية مهمة ولم تحقق أي شيء يذكر، برنامج "راميد" على سبيل المثال.

السيد الرئيس المحترم.

بالرجوع إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي يعد أول تقرير يصدره المجلس بعد دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بالمالية حيز التنفيذ، نلاحظ أنه يشمل سنتين من التدبير المالي (2017/2016)، ما يعني أن المجلس عمل على امتصاص التأخير الزمني الذي كان موجودا في مجال مراقبة تنفيذ قوانين المالية، وهذا ما سيساعد على تعزيز الدور الرقابي للمجلس والبرلمان على حد سواء، ويمكن من مراقبة تنفيذ الميزانية في الوقت المناسب، قبل أن يطالها النسيان.

ولأجل مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بطريقة موضوعية ودقيقة، يتطلب منا تناوله وفق المحاور التي حددها مكتب مجلس المستشارين، على أن نتوقف بالتفصيل عند بعض النقاط التي نراها بالغة الأهمية، وذات أولوية وملحاحيه.

فبخصوص حصيلة تنفيذ قوانين المالية لسنتي 2017/2016، ضم التقرير السنوي ولأول مرة تقييم تنفيذ ميزانية 2016، كما صدر تقرير خاص بتنفيذ ميزانية سنة 2017، في هذا الإطار، وإذا كانت قوانين التصفية تقدم في شكل كتلة ضخمة من الأرقام لا تساعد بتاتا على الاحاطة الكافية بكيفية صرف الميزانية العامة للدولة، فإن التقرير السنوي تميز بتشريحها ورصد اختلالاتها وقدم بشأنها الملاحظات الضرورية.

وتتجلى أهم الاختلالات التي عرفها تنفيذ ميزانيتي 2016 و2017، في العجز المسجل على مستوى الميزانية، حيث وصل سنة 2016 إلى حوالي 40.6 مليار درهم أي بنسبة 4.1 % من الناتج الداخلي، بينما توقعات قانون المالية حددتها في 3.2%، وسجل عجز الميزانية تراجعا طفيفا قدر بنسبة 13.87%، بحوالي 37.843 مليون درهم، هذا في الوقت الذي تحدثت فيه الحكومة عن أن العجز سيبلغ فقط 32.969 مليون درهم.

لكن في حقيقة الأمر، هذا التحسن البسيط المسجل بين سنتي 2016 و2017، لا يرجع إلى مجهودات الحكومة، بل هو نتاج لتجسن مستوى المداخيل العادية، عبر ارتفاع مساهمات بعض دول الخليج، وكذا الزيادات الضريبية المفروضة على المواطنين، وبالتالي فالمواطن البسيط هو الذي يتحمل تبعات فشل الحكومة في تدبير عجز الميزانية.

أما بخصوص دين الخزينة، فقد نبه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره إلى خطورة تصاعد دين خزينة الدولة والوصول بها إلى مستويات قياسية، لا يمكن تحملها، والتي ستكون لها تبعات سلبية في المستقبل على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. حيث بلغ حجم الديون نهاية سنة 2017 ما يناهز 692.3 مليار درهم، بنسبة 65.1 % من الناتج الداخلي الخام، أي أن خزينة الدولة سجلت مديونية إضافية تفوق 35 مليار درهم، كما أن مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية ارتفعت إلى ما يناهز 277.7 مليار درهم، بنسبة 26.1% من الناتج الداخلي الخام.

ويشير التقرير إلى أن الحجم الإجمالي لمديونة القطاع العام ارتفع من 918.2 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع متم 2017، أي بزيادة 51.8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، لتواصل المديونية وتيرتها

التصاعدية خلال الفترة ما بين 2010 و2017، وهذه المرحلة بالذات لها دلالات سياسية وجب تقييمها، حيث انتقلت مديونية الخزينة من 384,6 مليار درهم إلى 692,3 مليار درهم، والمديونية العمومية من 534,1 مليار درهم إلى 970 مليار درهم، أي بتحملات إضافية بلغت 435,9 مليار درهم، بمعدل يناهز 55 مليار درهم سنويا.

ورغم أن المغرب سجل مؤشرات إيجابية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تمثلت في تنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25,4% سنة 2012 إلى 5,5% مع نهاية سنة 2017، إلا أن المديونية كما سبقت الإشارة واصل منحاها التصاعدي، ما يدفعنا إلى التسليم بأن الحكومتين الأخيرتين أغرقتا مؤسسات الدولة في ديون كبيرة، بدون التفكير في كيفية إرجاعها.

كل هذا له معنى واحد، هو أن السياسات المنتهجة تسير في اتجاه افلاس الدولة، ورهان تقليص نسبة المديونية إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، أصبح في حكم المستحيل، وفي المقابل نجد أن الحكومة غير مكترثة بتاتا بالوضع المالي الحرج، وهو ما يتضح بالملموس من خلال رفضها لتعديلنا الذي لطالما تقدمنا به خلال قوانين المالية في السنوات الأخيرة، وأكدنا على أهميته، والرامي إلى تسقيف المديونية، تفاديا للوقوع في أزمة مالية، لكن مطلبنا هذا رغم أهميته وملحاحيته التي تؤكدها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، فإن الحكومة أصرت التعامل معه بمنطق الأذان الصماء.

السيد الرئيس،

لن يختلف أحد على أن تنامي المديونية العمومية بهذه الوثيرة هو غير معقول ولا مقبول، ولا يمكن مواصلة تدبير ميزانية الدولة بهذه الكيفية، ولا بد من وقفة تأمل للبحث عن حلول أخرى غير الاقتراض، هذا ما يمكن أن يصل إليه كل من اطلع على الوضع المالي ببلادنا.

لكن المثير في الأمر، هو أن الحكومة تعتزم العودة إلى عجز موازنتي يناهز 3.7% من الناتج الداخلي الخام، في سنة 2019، بعدما كانت قد حددته في 3% سنة 2018، مما يعني أن الحكومة غير مبالية بالوضعية الحرجة للمديونية، وهي ماضية في إغراق البلاد بالقروض، وبذلك ستكون كل المؤشرات الاقتصادية تندر بالخطر.

ولا داعي للتذكير أن تنامي المديونية سيؤثر بشكل كبير على هامش التحرك والمناورة بالنسبة للحكومة القادمة، إذ بسياستكم هاته سترهنون البلاد وستتركون لها وضعية مالية محرجة، وسيكون التحدي الأساسي إن لم نقل الوحيد لمن سيخلفكم هو معالجة مديونيتكم، الشيء الذي لن يتم إلا بإحدى الوسيلتين:

إما التخفيض من النفقات مما يعني بالنسبة للحكومة القادمة التخلي عن برنامجها السياسي، أو اللجوء إلى الحل الثاني المتمثل في رفع الضرائب لتسديد، ديونكم الحالية.

علاوة على ذلك، تدهور المؤشرات السالفة الذكر سيؤدي لا محالة بمؤسسات التنقيط الدولية إلى مراجعة تقييمها للاقتصاد الوطني مما سيترتب عنه ارتفاع في كلفة اقتراضات المغرب.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا الوضع، ما كنا لندركه لولا تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لأن الحكومة، عند إعداد مشاريع قوانين المالية، نلاحظ أنها تتعمد تمويه ومغالطة البرلمان والرأي العام، حيث تتحكم في الميكانزمات والمفاهيم والأرقام وتحاول إخفاء مجموعة من الحقائق الصادمة، ضاربة عرض الحائط مبادئ الشفافية والصدقية، فعجز الميزانية مثلا، لا يشمل كل الديون المستحقة على الدولة، لا سيما، وأن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات ليست مداخيل صافية ونهائية. لأن الخزينة مطالبة بإرجاع جزء منها للفاعلين الاقتصاديين، كما أنها تعتمد المبلغ الصافي للمداخيل الجبائية، أي بعد خصم الحصة المحولة إلى الجماعات المحلية والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وفي نظرنا هذه المقاربة لا تسمح نهائيا بالإلمام بالمستوى الحقيقي للضغط الجبائي على المكلفين.

السيد الرئيس،

بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة، فإنها تمثل 20 بالمائة من الميزانية العامة لكن البعض منها يسجل بشكل هيكلي أرصدة دائنة هامة جدا مما يطرح سؤالا حول ملاءمة مداخيلها مع حاجياتها الحقيقية. فمداخيل هذه الحسابات بلغ خلال 2016 مبلغ 4.3 مليار درهم بينما رصيدها المتراكم والقابل للتحويل بلغ 122.7 مليار درهم، وبالمناسبة سجل التقرير أن بعض الحسابات الخصوصية لم يعد هناك مبرر لوجودها أصلا، ولا حتى إضفاء الطابع الخصوصي على بعض عملياتها، وهو ما لا يتماشى ومقتضيات القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية. وعليه تخرق الحكومة القانون عن سبق إصرار لأسباب مجهولة ولأغراض غير واضحة.

وبخصوص المصالح المسيرة بطريقة مستقلة فتوجد في وضعية مخالفة للقانون. لكونها ملزمة بالمساهمة الذاتية في مداخيلها بنسبة 30 في المائة بينما سجل التقرير أنها تعتمد على إعانة الميزانية العامة بشكل كبير مما يدل على تفريطها في تحصيل مستحقاتها والابتعاد عن الغاية من وراء خلقها.

أما بعلاقة بمجهودات الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار والانعاش الاقتصادي وتلميع صورة المغرب مع شركائه، فهي تظل ضعيفة جدا ولا ترقى إلى تطلعات الفاعلين الاقتصاديين، حيث سجل التقرير اختلالات كبيرة بالنسبة لجميع المتدخلين وعدم جدية الكثير منهم. بل وعدم جدوى بقاء البعض منهم ك"مكتب تنمية التعاون"، وضعف أداء "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات" و"المكتب الوطني المغربي لتنمية السياحة" و"المخطط الأزرق"، الذي يفترض فيه أن يشكل دعامة أساسية لمواكبة رؤية 2020، إلا أنه لوحظ عليه، غياب منهجية في عمله فبالأحرى بلوغ أهدافه. أما

الإطار التشريعي للتشجيع على الاستثمار السياحي، فقد أصبح متجاوزا ومفتقدا للنجاعة المطلوبة، ونتساءل لماذا تأخرت الحكومة في عرض مشروع مدونة استثمار جديدة ورائدة وخاصة في القطاع السياحي على البرلمان؟

السيد الرئيس،

بخصوص الجماعات الترابية كشف التقرير أن المهمات الرقابية التي أنجزتها المجالس الجهوية للحسابات بالمملكة عن العديد من اختلالات تهم خمسة مجالات كبرى هي: التعمير وتدبير المجال، تدبير المشاريع الجماعية، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، إضافة إلى مجال تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة.

وأغلب هذه الإشكالات راجع بالأساس إلى ضعف الإمكانيات المالية والبشرية التي تتوفر عليها الجماعات الترابية، وهو ما يجعل الحكومة مطالبة باتخاذ اجراءات فورية لأجل مساعدة الجماعات الترابية خاصة الفقيرة منها، على مستوى تمكنها من الموارد البشرية ذات الكفاءة، وتنظيم دورات تكوينية لأطرها في جميع الميادين حتى تتمكن من الاضطلاع بالأدوار التي مكنها منها دستور 2011 والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، خاصة وأن المغرب يتبنى ورش الجهوية المتقدمة.

أما بخصوص المنازعات القضائية، فقد سجل التقرير، أن العديد من الجماعات الترابية لم يتم تعيين الوكيل القضائي بها رغم التنصيص عليه في القوانين التنظيمية لسنة 2015، وسجل كذلك ضعف تنفيذ الأحكام لفائدة الجماعات الترابية وتراكم المبالغ المحكوم بها على الجماعات، وصدور أحكام بالغرامات التهديدية أو أوامر بالحجز على أملاك الجماعات وضعف الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الحكام الى غير ذلك من المشاكل.

غير أن الحكومة، ومع كامل الأسف لا تولي للأمر العناية اللازمة، ما يرهق الجماعات ويمس بمصداقية جهودها في تدبير الشأن المحلي.

كما عمل المجلس أيضا على إجراء دراسة دقيقة للصندوق المغربي للتقاعد، وأكد أنه يعرف أزمة موارد مالية هيكلية، وأن مشكل عدم توازن الصندوق سيطرح من جديد، وهو ما يعني أن الاصلاح الحقيقي يحتاج إلى رؤية استراتيجية، وإصلاح عميق وشامل لنظام التقاعد برمته، بعيدا عن الاجراءات الترقيعية التي لا تمكن سوى من تأجيل الأزمة دون القضاء عليها، وفي المقابل تستنزف جيوب الموظفين وتضعف قدرتهم الشرائية.

وتطرق التقرير أيضا إلى إشكالية السكن الاجتماعي، ووقف عند غياب دراسات قبلية لإحداث آليات إنتاج السكن الاجتماعي، موضحا أن برامج سكن 140.000 درهم وسكن 250.000 درهم عرفت فشلا ذريعا، ورغم مجهودات الدولة على مستوى توفير الوعاء العقاري والامتيازات الضريبية، فإن الخصاص في مجال السكن الاجتماعي لا يزال كبيرا، لا سيما وأن فئات عريضة أقصيت من الاستفادة بحكم ضعف قدرتها التمويلية. لهذا فضعف الحكامة التعميرية في مجال إنتاج السكن الاجتماعي في رأينا يكتسي طابعا بنويا، والحكومة تتستر على العجز المزمن الذي لا يناسب الامتيازات المقدمة.

السيد الرئيس،

منظومة التعليم هي الأخرى لم تستثنى من العين الفاحصة للمجلس الأعلى، حيث سجل التقرير ملاحظات هامة على مستوى التخطيط الاستراتيجي للتكوين الأساسي بالجامعات، تتمثل في عدم توفر الوزارة الوصية على التعليم الجامعي ينبني على مرجعية مؤطرة للتوجهات والمحددة للأولويات، حيث تعتري عملية التكوين الاساسي بالجامعات عدة اختلالات منها عدم احترام شروط التسجيل بالمسالك، فتح مسالك للتكوين الاساسي مؤدى عنها، وتسليم شواهد وطنية لمسالك معتمدة في إطار دبلومات جامعية.

أما بصدد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بأربع جهات، سجل التقرير مجموعة من الاختلالات على مستوى ممارسة المهام والتنظيم والحكامة ونقصان في العرض التربوي العمومي والخصوصي وكذلك تدبير الميزانية والشؤون المالية وحتى في تدبير المشاريع نفسها، كل هذه الاختلالات الجوهرية تعكس ضعف الحكامة إن لم نقل غيابها.

السيد الرئيس،

قبل أن نختتم مناقشتنا هاته، اسمحوا لنا أن نعرض لكم بعض من الخلاصات المهمة التي حاولنا استخراجها من هذا التقرير القيم: أولها أنه أكد مرة أخرى، على أن المالية العمومية تعاني باستمرار من ارتفاع مستوى الدين العمومي الذي يتعين التعامل معه بحذر شديد كأحد المخاطر التي تهدد سلامة الوضعية المالية للدولة.

ولاحظنا أيضا، أن الاختلالات الكثيرة التي رصدها التقرير ذات كلفة مالية وسياسية واجتماعية كبيرة جدا كاختلالات صندوق دعم التماسك الاجتماعي وتدبير المستشفيات والاكاديميات ... إلخ، وتعتبر السبب المباشر لتصاعد حدة الاحتقان الاجتماعي، وتفاقم ظواهر سلبية كركوب قوارب الموت وارتفاع معدل الجريمة والانتحار، ... إلى غير ذلك من الآفات الناتجة عن الفقر والهشاشة الاجتماعية. ونتعقد حسب فهمنا أن جل الخروقات المسجلة قابلة للمعالجة والوقاية منها، عبر سن سياسات عمومية واضحة ودقيقة تعتمد على النجاعة والمردودية، لكن لم يحصل شيء من ذلك، وهو ما يطرح بحدة إشكالية المساءلة التأديبية والمتابعة الجنائية والعزل السياسي.

في هذا الصدد، نؤكد أن مسطرة المتابعة تبقى منقوصة، لكونها تستثني من الرقابة والمتابعة أهم فئة من الآمرين بالصرف، وهم الوزراء الذين يديرون المالية العامة في منبعها، وهو ما يؤثر على نجاعة المحاكم المالية في الرقابة، ويجعل مراقبة المال العام محدودة، أمام صعوبة إثارة المسؤولية الجنائية للوزراء أمام المحاكم.

خاصة وأن المادة 52 من مدونة المحاكم المالية، تنص على أنه "لا يخضع للاختصاص القضائي للمجلس الأعلى للحسابات، في ميدان التأديب

المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين عندما يمارسون مهامهم بهذه الصفة".

ونسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن القطاعات والجماعات التي يسيرها المسؤولون والمنتخبون المنتمون للأغلبية الحكومية هي الاكثر خرقا للقوانين والضوابط الجاري بها العمل، وهذا لا يعكس الشعارات المرفوعة ولا يترجم التعهدات التي ظلت تروجها حول الشفافية ومحاربة الفساد.

فبالنسبة للوزراء سواء بصفتهم الوزارية أو بصفتهم كرؤساء جماعات ترابية، لا يمكن متابعتهم قضائيا طالما أن قانونا خاصا يحدد كيفية متابعتهم أمام محاكم المملكة لازال لم يصدر بعد رغم مرور 7 سنوات من دخول الدستور حيز التنفيذ، فتقاعس الحكومة في إخراجه إلى النور، هو بمثابة اعتداء مادي على الدستور لأنه يمثل عمليا فرضا لحصانة وزارية واقعية ضد الدستور.

ونشير هنا الى أن فريق الاصالة والمعاصرة بمجلس النواب، في إطار وعيه بمسؤوليته كجزء من السلطة التشريعية، بادر الى تقديم مقترح قانون يرمي الى تحديد مسطرة كيفية متابعة الوزراء امام محاكم المملكة عند ارتكابهم لجنايات وجنح اثناء مزاولتهم لمهامهم الحكومية. لكن المقترح لا زال قابعا بمكاتب مجلس النواب.

وبالنسبة إلينا في فريق الأصالة والعاصرة، نقول بصريح العبارة أنه آن الأوان لينتقل المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية من سياسة التحسيس والتنبيه الى امتلاك قدرة حقيقية على الزجر والردع لكل مبذر أو مفرط في المال العام، ولكل منتهك للقواعد القانونية التي يدبر بها المال العام، من أجل إعطاء مقتضيات الدستور بشأن ربط المسؤولية بالمحاسبة مضمونا حقيقيا يعيد للمسؤولية هيبتها وللمال العام حرمته.

2- تتمة مناقشة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس،

اننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن التجارة الخارجية تشكل مدخلا هاما في أفق اعتماد وتنزيل نموذج تنموي جديد، يهدف الى دمج وضمان العدالة الفِئَوِية، والمَجَالية، والاجتماعية، والاقتصادية.

ولتحقيق هذا المُبْتَغى نقترح عِدة مَداخل للتَّفكير، نُورِدُها كما يلي:

- **ترشيد اتفاقيات التبادل الحر:** من خلال تحسين الالتِقائِية ما بين السياسة التجارية الخارجية وباقي الاستراتيجيات القِطاعية، وتَحقيق التَّجانُس ما بين السياسات القِطاعية، لتَثْمين وتَنْويع العَرْض التَّصْديري الإنتاجي؛ وهنا نُذَكِّر أن المغرب يتوفر على إمكانية تَنْويع 600 منتوج جديد للتصدير، تتوزع بين الفلاحة والصناعة الكيميائية والتَّعْدين وغيرها.

- **العمل على ضَمان تَقنين وضَبْط تَدَفُّقات أحسن للواردات لِتَقْليص العجز التجاري:** عبر إرساء مُحَدِّدات وقَواعد مِعْيارية مع تعزيز التِّرسانة القانونية والتنظيمية لمراقبة الجودة والمُطابقة للمَعايير، باعْتِبارها إحدى أهم مظاهر القطاع غير المُنَظَّم الذي يَخْتَرِق الاقتصاد المغربي، ويَحُدُّ من تَنافُسِية المقاولات.

- **تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال:** لتشجيع الاستثمار، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز منظومة العدالة، ومُكافحة الفساد، والوُلوج إلى التمويل خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصُّغرى والمتوسطة والصَّاعِدة، مع تَحسين المُرونة على مُسْتوى علاقات أطْراف الشُّغْل والوِقايَة من المخاطر الإدارية.

كما يتعين في نظرنا، إقرار أربع (4) مرتكزات، ذات صلة بالقيادة والحكامة في إطار السياسة المتبعة في قطاع التجارة الخارجية، وهي كالتالي:

- عقلنة مسلسل إبرام اتفاقيات التبادل الحر مستقبلا

- اختيار الشركاء بالأولوية عبر الفضاءات والجهات والمناطق التي يربطها مع المغرب امتياز تنافسي

- تعزيز وتقوية "قُدُرات اليَقَظَة" والاستشراف فيما يخص السياسة التجارية الخارجية

- تسريع عملية تأهيل الإطار المؤسساتي والتنظيمي للتجارة الخارجية.

كما نضم صوتنا للمجلس الاعلى للحسابات، الذي دعا في هذا التقرير الذي نناقشه الى المزيد من التعبئة قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها انفتاح المغرب على الأسواق العالمية، وذلك بالأساس **عبر تنويع وتجويد العرض التصديري والرفع من نسب الاندماج الصناعي والزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادراتنا، مع إيلاء البعد الجهوي أهمية قصوى لبلوغ هذه الأهداف.**

وفي الختام، فان الاتحاد العام لمقاولات المغرب مستعد للانخراط في كل المبادرات التي تهم اقتصادنا الوطني والتجارة الخارجية ببلادنا، كما يقترح تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص للقيادة وتتبع وتقييم اتفاقيات التبادل الحر وبرامج تنزيل ميكانيزمات دعم ومواكبة المقاولة الوطنية في التصدير. كما أننا نعتبر فرصة التفكير لتبني نموذج تنموي جديد مناسبة للتأسيس لسياسات جديدة في ميدان التجارة الخارجية في خضم سعي بلادنا لولوج نادي الدول الصاعدة.

كما ندعو إلى التسريع لإخراج ميثاق الاستثمار الذي طال انتظاره إلى حيز الوجود، والعمل على تفعيل بنوده خدمة للمصالح الفضلى للاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارون.

يسعدني السيد الرئيس باسم فريقنا في الاتحاد المغربي للشغل في هذه اللحظة الدستورية، التي تسمح بالوقوف عند العمل المهم الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات كأعلى هيئة للرقابة في تدبير المالية العمومية، أن نتفاعل مع مضامين تقرير 2016-2017 الذي نعتبره دعامة أساسية لمؤسستنا التشريعية في ممارسة الرقابة المالية، والذي يمكننا كمؤسسة تشريعية من تقييم ومساءلة الحكومة في مجال تدبير المالية العمومية وترسيخ ثقافة المحاسبة، وتعزيز تموضع البرلمان في سيرورة المراقبة الفعلية، طموحنا في هذا المجال الارتقاء بدور البرلمان من الرقابة السياسية إلى السياسة الرقابية على المال العام.

السيد الرئيس،

في المجال الاجتماعي، لقد أثار هذا التقرير العديد من القضايا المحورية والملاحظات الجوهرية التي نتقاسم جلها في الاتحاد المغربي للشغل ولطالما عبرنا عن مواقفنا إزاءها سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها ومن أهم هذه القضايا:

- محدودية أثر البرامج والاستراتيجيات القطاعية على التنمية بصفة عامة وإحداث فرص الشغل بصفة خاصة؛
- غياب النجاعة والمردودية في اختيار البرامج واستهداف تنمية مستدامة ومتوازنة تستفيد منها كافة الشرائح الاجتماعية وعبر مختلف مجالات التراب الوطني؛
- المخاطر الناجمة عن استدامة المديونية العمومية ووتيرتها التصاعدية، وآثارها الوخيمة اقتصاديا واجتماعيا؛
- فشل المقاربة الانفرادية للحكومة في معالجة إشكالية التقاعد عبر ما سمي زورا بإصلاح نظام المعاشات المدنية، وتحميل المتقاعدين من الأجيال الحالية والمقبلة تبعات اختلالاته البنيوية والهيكلية. وقد سبق للاتحاد المغربي للشغل أن ندد بالمقاربة المحاسباتية التكنوقراطية المعتمدة من طرف الحكومة وخاض بشأن ذلك بمعية الحركة النقابية نضالات تدعو إلى معالجة شمولية لإصلاح أنظمة التقاعد تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي. وهو نفس الاتجاه الذي سارت عليه لجنة تقصي الحقائق.

السيد الرئيس

لقد خصت المحاكم المالية في مراقبتها للأجهزة العمومية قطاعات حيوية واستراتيجية ذات طبيعة اجتماعية همت بالأساس مجال التعليم والتربية والتكوين والصحة العمومية، في وقت يعرف فيه الوضع الاجتماعي ببلادنا انتكاسة حقيقية، ما يستدعي الرفع من نجاعة الفعل العمومي.

- فعلاقة بالبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين (2009-2012) والذي رافقته حملة ترويجية كرؤية متكاملة قابلة للإنجاز في ظرف وجيز تروم إعادة الثقة في المدرسة العمومية لتكون فعلا مدرسة النجاح، ومدرسة الحداثة، ومدرسة المستقبل التنموي، وصلت إلى حد اعتبار هذا المخطط ميثاقا وطنيا ثانيا للتربية والتكوين.

فها قد وقف التقرير على تفاوتات مالية كبرى بين الغلاف المالي الذي تعهدت الدولة بتنفيذه وما خصص بالفعل للبرنامج. (بلغ 10 مليار درهم) حيث رصدت له اعتمادات استثنائية اجهدت ميزانية الدولة دون بلوغ الأهداف المحددة، كما كشف العديد من الاختلالات التي شابت تسيير الاكاديميات الجهوية التي خضعت لمراقبة المجلس، من ضعف في أداء مهام التنظيم والحكامة المنوطة بها، وعدم انسجام تنظيمها الإداري، وعدم قيام المديريات الإقليمية بإعداد خطط العمل وتقارير الإنجازات السنوية. (حيث سبق لبوسعيد أن أكد أن الحكومة تواجه كل سنة ديوناً مترتبة عن الالتزامات في البرنامج الاستعجالي، صرف ما يفوق 4,2 مليار درهم من ميزانية القطاع لفائدة الديون،) وبخصوص العرض التربوي العمومي رصد التقرير العديد من الإشكالات التي تعرفها المدرسة العمومية من قبيل ضعف مستويات بنيات الاستقبال، وارتفاع نسبة الهدر المدرسي، وعدم تعميم التعليم الأولي، وتفاقم نسبة الاكتظاظ...، ما يؤكد عجز البرنامج عن بلوغ الأهداف المسطرة. الأنكى هو استمرار عجز الحكومة في معالجة الإشكالية التعليمية التي تقتضي- منظورا شموليا يرتكز على المقاربة التشاركية ويضع العنصر البشري في صلب الإصلاح بقدر ما يجيب عن المضامين التربوية وإشكالية الحكامة.

السيد الرئيس،

في مجال آخر لا يقل أهمية كشف تقرير المجلس عن العديد من الاختلالات الهيكلية في تسيير المؤسسات الاستشفائية تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة، والحكامة الاستشفائية، وتدبير الخدمات الطبية، والفوترة وتحصيل المداخيل، وكذا تدبير الأدوية والمستلزمات الطبية. تلكم الاختلالات التي تنخر قطاع الصحة والتي سبق تشخيصها في العديد من التقارير الوطنية والدولية ما يعيق الولوج العادل للخدمات الصحية والعلاجية ويخلق تفاوتات طبقية ومجالية، ويؤكد محدودية أنظمة التغطية الصحية، في غياب استراتيجية للعمل ورؤية شمولية للمنظومة الصحية تجمع بين ما هو بنيوي وما هو تنظيمي وفق المقاربة التشاركية.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أن نتقاسم مضمون التقرير بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي كحساب للخزينة تصعب الرقابة البرلمانية عليه يراكم رصيدا يناهز 8 مليار و584 مليون درهم، أحدث بهدف تمويل برامج الدعم الاجتماعي إلا أن العديد من الاختلالات تطبع تدبيره:

- عدم تحصيل جميع المساهمات المتعلقة ببعض البرامج، وغياب آليات لتحديد المستفيدين؛
- غياب آليات القيادة والتقويم، والقصور في النظام المعلوماتي؛

- عدم نجاعة مقاربة الاستهداف كحل لرفع الدعم في إطار تفكيك نظام المقاصة إضافة إلى محدودية آليات التتبع والتقييم ما يؤكد ملاحظات الاتحاد المغربي للشغل.

ويمكن تعميم هذه الملاحظة على كل البرامج التي تدخل في نطاقه مليون محفظة، تيسير، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، ونظام المساعدة الطبية الذي تم تعميمه سنة 2012 ولازالت تشوبه إشكالات بنيوية من ضعف في التمويل وتنافي الاختصاصات وتداخلها بين الوزارة والوكالة وعدم فعالية اللجنتين الساهرتين على إصلاح هذا النظام، ما أدى إلى تردي الخدمات المقدمة إلى المستفيدين في حالة توفيرها والإقرار بفشله في غياب البنيات الاستشفائية وشح الموارد البشرية....

كل هذه الاختلالات تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة لهذا الصندوق في مجال محاربة الفقر ودعم التماسك الاجتماعي (ولعل السجل الاجتماعي المزمع احداثه قد سيساهم في التأسيس لانتقائية لبرامج الدعم الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسيدات المستشارين،

إذا كان تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2016-2017 تضمن العديد من المعطيات الكمية والنوعية في مجال مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية، وإذا كانت غرف المجلس قد أصدرت العديد من القرارات القضائية فيما يخص مادة التدقيق والبث في الحسابات وفي ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية...فإن السؤال العريض هو: ما مصير هذه القرارات؟ وما مصير القرارات التي سبقتها التي همت السنوات المالية السابقة؟ فبغض النظر عن المخالفات ذات الطابع الجنائي، والتي تتطلب تحريك المساطر القضائية، نتساءل عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة بمختلف قطاعاتها لتصحيح الاختلالات والتجاوزات ذات الطابع الإداري والتنظيمي والتي يصدر المجلس بشأنها توصيات تبقى حبيسة رفوف الحكومة علما أن أغلبها لا تتطلب سوى تفعيل المساطر الإدارية بالعديد من المؤسسات والمرافق العمومية، والتي يشكل عدم تنفيذها كلفة اقتصادية واجتماعية أصبحت تهدد السلم والاستقرار الاجتماعيين،

وتأسيسا على ما سبق لا بد من التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية وطنية في مجال تتبع وتنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات آملين أن يتم التعامل مع الملفات المطروحة والاختلالات المسجلة بناء على التقدير القانوني وليس التقدير السياسي.

السيد الرئيس،

إن التطلعات الكبيرة والمتعددة للشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية والمتوسطة يمكن تلخيصها في كلمتين "العدالة الاجتماعية" فهل هناك عدالة اجتماعية دون عدالة الاستفادة من الخدمة العمومية؟ وهل يمكن الحديث عن الخدمة العمومية في غياب إرساء مبادئ الشفافية وتكريس نظم الحكامة والمساءلة؟

4- مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

لا يسعنا إلا أن نحيي هذا المجهود الجبار الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية في فحص المالية العمومية ومراقبتها، وما ترتب عن ذلك من بداية تحول في أسلوب عمل الساهرين على تنفيذ ميزانية الدولة وتدبير المال العمومي وتغيير عقلياتهم والاستشعار بواجب استحضار وازع المسؤولية والمحاسبة وتوخي الترشيد والنجاعة وتحقيق الأهداف والنتائج.

فإنجاز اثنتين وثلاثين (32) مهمة رقابية في ميادين مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية، بجانب إصدار غرف المجلس ل 588 قرارا قضائيا فيما يخص مادة التدقيق والبت في الحسابات و60 قرارا في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، وإحالة أربعة (4) قضايا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية على وزير العدل.. ليس بالأمر الهين، ونتمنى أن يساعد ذلك في تسريع وتيرة الإصلاح في مجال تدبير وإنفاق الميزانية والتصرف في المالية العمومية.

وبما أن المدة الزمنية المخصصة لهذه المداخلة لن تسمح بإبداء وجهة نظرنا والوقوف عند كل مضامين التقرير الدقيق والمفصل، برسم سنتي 2016 – 2017، فإننا سنقتصر على إبداء بعض الملاحظات حول ما نعتبره أهم وأكبر قطاع يستدعي المواكبة والتدقيق والتقييم، بجانب إجراءات التقويم، ألا وهو قطاع التربية والتكوين.

من خلال التقرير، يمكن لنا أن نسجل كون المخطط الاستعجالي لوزارة التربية، عرف عدة اختلالات عميقة وتعثرات لا مبرر لها، إضافة إلى غياب قواعد الحكامة في تنفيذ محتوياته، بالنظر إلى ضخامة الميزانية المخصصة وإلى الطابع الاستراتيجي والأهداف المرسومة بغاية استدراك النواقص، وتجنيد كل الطاقات لبناء منصة صلبة لإقلاع القطاع، نحو الأهداف الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واحترام للبرمجة الزمنية المخصصة له.

- فعلى مستوى الموارد المالية، التي تمت تعبئتها لفائدة المخطط، سجل التقرير أن حجم الموارد المعبئة (حوالي 43 مليار درهم) عرفت الالتزام بمبلغ 35.05 مليار درهم منها، وأداء مبلغ 25.15 مليار درهم منها، أي بمعدل أداء قدره 58٪. وتبقى هذه النسبة أدنى من معدل تنفيذ الميزانيات القطاعية المسجلة على مستوى الميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة، مما يفقد المخطط طابعه الاستعجالي. الشيء الذي أفشل مجهود الدولة وشكل هدرا للزمن التنموي وإضعافا لمؤشرات التنمية المستدامة.

- وعلى مستوى التطور المسجل في تعميم التمدرس وتحسين

ظروفه، سجل التقرير التحسن الكمي بارتفاع عدد التلاميذ المسجلين من 5.666.429 تلميذا خلال سنة 2009 إلى 6.039.641 سنة 2017، مع ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية خلال نفس الفترة من 9.397 مؤسسة إلى 10.756، إلا انه لوحظ استمرار تدهور الطاقة الاستيعابية من أصل 1164 مؤسسة المزمع انجازها ضمن أهداف المخطط الاستعجالي، لم يتم إنجاز إلا 286 مؤسسة فقط، أي بمعدل انجاز لا يتجاوز 25٪.

■ ونفس البطء عرفه توسيع المؤسسات الموجودة، وذلك ببناء 7052 حجرة درس جديدة، بنسبة إنجاز لم تتجاوز 4062 حجرة، أي بمعدل إنجاز في حدود 58٪.

■ كما أن المخطط لم يحقق تغطية جميع الجماعات القروية بالإعداديات والداخليات، كما كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين يستهدف، وجعله أحد أولويات المخطط الاستعجالي، ورغم ذلك، فالملاحظ أن هناك تراجعا كبيرا عند الوقوف على ما أنجز فعلا، حيث انتقلت هذه النسبة من 8.52٪ برسم 2008-2009 لتستقر في حدود 5.66٪ برسم 2016-2017.

■ نفس التراجع عرفه استغلال المؤسسات التعليمية في وضعية مترددية، بالرغم من الوسائل المرصودة لإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية. فإلى غاية موسم 2016-2017 استمر النظام التعليمي في استغلال 6437 مؤسسة لا تتوفر على شبكة للصرف الصحي و3192 مؤسسة غير متصلة بشبكة المياه الصالحة للشرب، و681 مؤسسة غير مربوطة بشبكة الكهرباء، و9365 حجرة في وضعية مترددية.

■ ناهيك عن التعليم الأولي، الذي نعتبره رهانا أساسيا في المنظومة التربوية ككل، والذي التزم المخطط ضمن أهدافه بتحقيق نسبة توفيره بالمدارس الابتدائية في حدود 80٪ سنة 2012 في أفق تعميمه سنة 2015. إلا أن هذا الهدف بقي بعيد المنال، ففي الموسم الدراسي 2016-2017، 24٪ فقط من أصل 7667 مدرسة ابتدائية تتوفر على التعليم الأولي.

■ أما على مستوى درجة تحسين ظروف التمدرس والرفع من جودة النظام التعليمي، فعلى الرغم من الميزانية المخصصة، تؤكد العديد من المؤشرات على عدم تحقيق الأهداف المسطرة، ونخص بالذكر منها: تفاقم معدل الاكتظاظ بنسب متفاوتة في السلك الابتدائي والإعدادي والتأهيلي إلى درجة تثير القلق، خصوصا في وضعية السلك الإعدادي.

■ ويعتبر التوظيف بالتعاقد لتغطية الخصاص من المدرسين مغامرة حقيقية بمستقبل الأطفال المغاربة، بسبب ضعف مستوى التكوين والتأهيل، لأن الخصاص في هيئة التدريس لا يسمح بالمجازفة بمستقبل أجيال كاملة. ولا بد من التفكير جديا في إيجاد حلول بديلة، ولو ذات طابع انتقالي.

ويجب أن يعالج الخصاص في الموارد البشرية، بجانب تعويض المحالين على التقاعد، بطريقة منطقية ومستعجلة، لأنه بدون الجواب الشافي والمقنع على إشكالية الموارد البشرية وتجويدها وتحسين ظروف عملها، سيكون هناك تعثر مستمر.

وتقتضي المعالجة اعتماد عدة مقاربات، من ضمنها تجنيد "الفائض" والتفكير في بدائل ناجعة، وقد يكون من بينها التفكير في كيفية إشراك الجماعات الترابية في تنزيل منظومة تربوية مندمجة ملائمة وقادرة على تعبئة كل الطاقات البشرية في أفق بناء مجتمع المعرفة.

■ أما على صعيد تنفيذ مشاريع القطب البيداغوجي، الذي خصص له المخطط الاستعجالي قرابة 12 مليار درهم لتنفيذ عشرة مشاريع، فعلاوة على حجم النفقات الهامة التي صرفت، لم يتم إكمال جميع التدابير المرتبطة بمشاريع هذا القطب ويتعلق الأمر بالخصوص بالمناهج الدراسية، وبإرساء نظام فعال للإعلام والتوجيه، وبدعم التمكن من اللغات وبتحسين النظام البيداغوجي. كما تم توقيف مشاريع بعد الشروع في تنفيذها، وذلك بسبب عدم وجود رؤية مندمجة للإصلاح المنشود مما يطرح السؤال حول تجويد المنظومة ككل.

■ وفيما يخص قدرة نظامنا التعليمي على احتضان كل التلاميذ، فقد وفر برنامج الدعم الاجتماعي تحسنا في المؤشرات ذات الصلة، فبرسم السنة الدراسية 2016-2017 كانت إنجازات برامج الدعم الاجتماعي على النحو التالي:

- 1.085.110 مستفيدا من المطاعم المدرسية؛
- 113.632 مستفيدًا من السكن والإطعام في الداخليات؛
- 138.995 مستفيدا من النقل المدرسي؛
- 859.975 مستفيدًا من برنامج تيسير؛
- 3.835.833 مستفيدا من اللوازم المدرسية في إطار برنامج مليون محفظة.

■ ومع ذلك، فإن التحسن الملموس على هذا المستوى لم يترجم على مستوى الانعكاسات الإيجابية في مجال تحسين ظروف التمدرس ولم ينعكس إيجابا على مؤشر الاحتفاظ بالتلاميذ داخل المنظومة. وذلك راجع بدون شك إلى القصور في تدبير البرامج المعدة وسوء التخطيط، مع غياب استراتيجية متكاملة للدعم الاجتماعي الموجه لفائدة التلاميذ المعوزين.

■ وفي هذا الإطار، يبدو أن الهدر المدرسي، الذي له أسباب متعددة الأبعاد، ما زال يشكل تحديا حقيقيا لنظامنا التربوي، ويؤشر على عدم قدرة منظومة التربية والتكوين على الاحتضان الكافي للأطفال المغاربة.

فرغم أن معدل الهدر سجل انخفاضا مهما ما بين 2008 و2012، إلا أنه عاد ليسجل ارتفاعا خلال الموسم الدراسي 2016-2017 حيث مس الهدر

المدرسي ما يقارب حوالي 280 ألف تلميذ.

وهكذا، فإن المجلس الأعلى للحسابات اعتبر أن المخطط الاستعجالي لم يحقق جميع أهدافه، كما لم يكن له التأثير المرتقب على منظومة التربية، بحكم أن تصميم وحكامة المخطط الاستعجالي لم يأخذا بعين الاعتبار، وبشكل كاف، بعض القواعد الأساسية لإنجاح أي سياسة عمومية.

مما جعل مظاهر الارتجال وعدم التمكن تغلب عليه، سواء على مستوى التشخيص أو على مستوى تقييم المخاطر والتفكير في حلول بديلة منذ البداية، وخصوصا فيما يتعلق بتعدد المتدخلين وقدراتهم والأخذ بعين الاعتبار حجم التدابير المسطرة.

ويدق تقرير المجلس الأعلى للحسابات ناقوس الخطر جراء الوضعية الصعبة التي توجد فيها أحوال نظامنا التعليمي.

وهو ما يضع البرلمان والحكومة أمام مسؤوليتهما، وما يتطلب ذلك من المبادرة والحرص على اتخاذ كل التدابير لضمان إنجاح الرؤية الاستراتيجية لقطاع التربية الوطنية في أفق 2030 التي صدرت عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وما يتطلبه من دعم كاف على مستوى التشريع والقرارات الحكومية المواكبة لتنفيذه مع التشديد على المراقبة والتقييم وفقا لأحكام الدستور.

5- مداخلات أعضـــــاء الحكومة.

- مداخلة السيد وزير الداخـلية.

مداخلة السيد الوزير بمناسبة مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2016 و2017.

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة.

تقوم المجالس الجهوية للحسابات بمراقبة تسيير الجماعات الترابية وهيئاتها طبقا لمقتضيات المواد 118 و147 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية. وفي هذا الإطار، تقوم المجالس الجهوية بعملية المراقبة وإحالة تقاريرها المتضمنة لجميع الإجراءات بما فيها التوصيات والتأديب والأجوبة عن الاستفسارات، على المصالح المركزية بوزارة الداخلية قصد إبداء الرأي والملاحظات طبقا للمادة 152 من المدونة المذكورة.

أفردت المحاكم المالية برسم سنتي 2016 و2017، حيزا مهما لتعداد الاختلالات المرتبطة بتسيير وتدبير شؤون الجماعات الترابية التي خضعت لمراقبة التدبير من طرف المجالس الجهوية للحسابات، ومجمل هذه الاختلالات مشتركة فيما بين هذه الجماعات وبدرجات متفاوتة، وتتعلق خصوصا بمجال التعمير وتدبير المجال، تدبير مشاريع الجماعات الترابية، تحصيل المداخيل الجماعية، تدبير المرافق الجماعية، تدبير عقود التدبير المفوض وتدبير المنازعات القضائية المتعلقة بها.

تعمل هذه الوزارة بمجرد توصلها بتقارير المجالس الجهوية للحسابات، بدراستها وتحليلها والقيام بممارسة مسؤولياتها وفقا لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، إذ تقوم، حسب الحالة، إما بإيفاد لجنة من المفتشية العامة للإدارة الترابية إلى الجماعات الترابية المعنية، أو بإصدار توصيات إلى رؤساء مجالسها لتفادي الأخطاء وتقويم الوضعية مع مطالبة السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم بتتبع مدى التزام المعنيين بالتوصيات وإعداد تقارير في الموضوع.

إن بعض الاختلالات المسجلة من طرف المجالس الجهوية للحسابات تكون بسيطة ويمكن تجاوزها وتصحيحها بتدابير محلية. فيما يعتبر بعضها الآخر أخطاء جسيمة تستدعي اتخاذ تدابير تأديبية ومتابعات قضائية.

وللحد من بعض الاختلالات المتكررة وخاصة المشتركة بين الجماعات الترابية، فقد قامت الوزارة بإصدار العديد من الدوريات فضلا عن مواكبتها الدائمة والمستمرة للجماعات الترابية، وذلك قصد مساعدتها على تطوير أدائها وخدماتها، وتجاوز بعض الأخطاء التي أبانت عنها الممارسة العملية في التجارب السابقة.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن الجماعات الترابية هي أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام لها استقلالها المالي والإداري، وتدبر شؤونها بكيفية ديمقراطية ومستقلة، وبالتالي فإنها لا تعتبر مصالح خارجية لهذه الوزارة.

كما أن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية أسندت لهذه الهيئات اللامركزية اختصاصات جديدة تقوم بها من تلقاء نفسها، وأصبحت معها تدخلات هذه الوزارة سواء بمصالحها المركزية أو إداراتها غير الممركزة المتمثلة في العمالات والأقاليم والولايات، تنحصر في مواكبة الوحدات الترابية في تصريف شؤونها، وذلك من خلال تقديم الاستشارة القانونية والتقنية في المجالات المرتبطة باختصاصاتها، دون أن تتجاوزها إلى ممارسة الوصاية عليها.

وفي هذا الإطار سيتم التطرق للمحاور التالية:

أولا: التعمير وتدبير المجال:

1. التعمير وتدبير المجال.

- **صعوبات في إعداد وثائق التعمير:**

اعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه التخطيط الحضري في التهيئة المجالية، بهدف وضع تصورات استباقية للتوسع العمراني وضبط وثيرته والتحكم في توازنه، تمارس الجماعات صلاحياتها في مجال التعمير وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، من خلال التدخل في إعداد ومراجعة أو تعديل مشاريع وثائق التعمير وتتبع مساطر إنجازها إلى غاية المصادقة عليها.

إلا أن التوسع العمراني السريع الذي عرفته بلادنا خلال السنوات الأخيرة ترتب عنه عدة اختلالات أهمها النقص في التجهيزات المدرجة في

وثائق التعمير، مما يفرض بذل جهود كبيرة والبحث عن مصادر التمويل لتداركه على مستوى البنيات التحتية والربط الطرقي وتوفير الماء الصالح للشرب والتطهير، وكذا المرافق العمومية والاجتماعية.

ولتجاوز هذا الوضع، فإن مسألة إنجاز هذه التجهيزات تقتضي، أساسا، ما يلي:

- وضع برنامج تنفيذي مرفوق ببرمجة مالية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتضمنة في وثائق التعمير؛
- المساهمة في تكاليف إنجاز التجهيزات، كمقابل للقيمة المضافة الناتجة عن مقتضيات التعمير؛
- تشجيع توطين المرافق العمومية في المناطق ذات الكثافة المرتفعة (مناطق العمارات) من أجل ترشيد استعمال العقار.

▪ عدم احترام المقتضيات المتعلقة بإنجاز التجزئات السكنية.

يخضع التسلم النهائي لمشاريع التجزئات العقارية لمسطرة قانونية محددة، وفقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والتي تلزم صاحب التجزئة العقارية بضرورة التصريح بانتهاء أشغال التجهيز المنصوص عليها في ملف مشروع التجزئة، وتكون هذه الأشغال محل تسلم مؤقت يتيح للجنة التقنية المختلطة التحقق من أن أشغال التهيئة وإعداد الأرض للبناء والصرف الصحي قد تم إنجازها، وفق ما ينص عليه ملف المشروع الذي صدر الإذن بإحداثه. أما التسلم النهائي، فهو إجراء مكمل لسابقه، وهو الآلية التي تعتمدها الإدارة الجماعية لممارسة صلاحيتها في المراقبة والتحقق من سلامة التجزئة من العيوب بعد مضي سنة على التسلم المؤقت، وكذا إلحاق الطرق وشبكات الماء والمجاري والكهرباء والمساحات غير المبنية المغروسة بالأملاك العامة للجماعة.

لهذه الغاية، تتخذ الجماعة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواكبة مختلف مراحل إنجاز المشاريع المتواجدة بالنفوذ الترابي التابع لها وخاصة عند مرحلة التسلم المؤقت. وفي حالة عدم مطابقة الأشغال المنجزة للمستندات الموافق عليها، فإن اللجنة التقنية المختلطة تقوم بتحرير وثيقة تتضمن إثبات هذه الحالة مع دعوة صاحب التجزئة إلى القيام بتسوية الوضعية داخل أجل محدد.

ونظرا لأهمية عملية التسلم النهائي لأشغال التجزئة، ومن أجل إضفاء صفة الإلزامية عليها، فإنه يتعين مراجعة المقتضيات القانونية المنظمة لها، وذلك حتى يتسنى للجماعة اتخاذ الإجراءات الضرورية لمباشرتها، حتى في حالة عدم مطالبة المجزئ به، وكذا تقييد إسم الجماعة في الرسم العقاري الأصلي للعقار موضوع التجزئة في حينه.

والجدير بالذكر، فإن بلوغ الأهداف المنشودة يبقى رهين بمدى تناسق وتناغم تدخلات مكونات المنظومة المحلية وقدرتها على التشخيص المشترك للإكراهات المحلية وتبني الاجتهادات والحلول المتوافق بشأنها لذلك.

2. إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز

تهدف إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز إلى تدارك النقص الحاصل في مجال البنيات التحتية، من شق للطرق وبناء المرافق السوسيو ثقافية، ومد قنوات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، وتوفير المساحات الخضراء على مستوى هذه الأحياء، حيث تعمل هذه الوزارة على مواكبة الجماعات المعنية أثناء بلورة مشاريع اتفاقيات إعادة الهيكلة، وأثناء تنفيذها، وذلك عبر الإجراءات التالية:

▪ مرحلة بلورة المشاريع:

مواكبة الجماعات المعنية أثناء بلورة مشاريع الاتفاقيات المتعلقة بالأحياء الناقصة التجهيز، وذلك بالحرص على أن تتضمن هذه الاتفاقيات بنود واضحة تهم التحديد الدقيق للمشاريع من الكم والكلفة الإجمالية ومصادر التمويل ومواقع إنجاز المشاريع، وذلك حسب جدولة زمنية محددة، مع ايلاء الأهمية اللازمة لتحديد الهيئات المكلفة بتتبع وثيرة إنجازها، وذلك في إطار تشاركي يضم شركاء على المستويين المركزي والمحلي.

▪ مرحلة تنفيذ المشاريع:

حث السلطات المحلية على احترام التئام لجان التنسيق والتتبع بشكل دوري ومنتظم إذا دعت الضرورة، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتجاوز الإكراهات والعراقيل التي قد تؤثر سلبا على تنفيذ مشاريع إعادة الهيكلة وفق الجدولة الزمنية المحددة.

وتجدر الإشارة إلى أن انخراط الساكنة في مشاريع إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، يعتبر ضمانة أساسية لإنجاحها، وعليه فكل الاتفاقيات تنص على ضرورة توفير المواكبة الاجتماعية لهذه المشاريع، والتي يتم توفيرها بتنسيق بين المصالح التابعة للعمالات والأقاليم ومكاتب دراسات متخصصة في هذا المجال.

ثانيا: تدبير مشاريع الجماعات الترابية:

بادرت جل الجماعات إلى وضع برامجها وتنفيذها من أجل إعادة هيكلة تدخلات الفاعلين بالمجال الحضري وتحسين وتقوية البنيات الأساسية وتدارك الخصاص في التجهيزات والمرافق العمومية المحلية، والرفع من مستوى جاذبية المدن، وخلق فرص للشغل وتحسين محيط العيش وتيسير حركة السير والتنقلات بالمدن وخلق ديناميكية على مستوى الحركية الاقتصادية والسياحية وجلب الاستثمار، وفق مقاربة تشاركية مندمجة مبنية على التنسيق والتشاور بين جميع الفرقاء والفاعلين المحليين.

وقد مكنت هذه البرامج من تعبئة التمويل الضروري وتقوية عمليات الشراكة بتعبئة مختلف الشركاء حولها من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شكلت رافعة مهمة للتنمية المحلية.

ويتمثل تدخل الوزارة في هذا المجال عبر تقديم المساعدة التقنية لتهيئ هذه البرامج والدعم المالي لإنجازها، وفق الضوابط المحددة للاستفادة من

هذه البرامج، كتحديد نوعية المشاريع التي يجب إدراجها في البرامج ومعايير الكلفة ونسبة الاستثمار لكل فرد ونسبة مساهمة الوزارة. كما تحرص على تعميم هذه البرامج على جميع المدن المغربية ومعظم المراكز الحضرية الناشئة.

فيما يخص تتبع هذه البرامج ومراقبة تنفيذ أشغال مشاريعها، فإن الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن تنص على إحداث لجن التتبع التي يترأسها السادة الولاة والعمال، والتي تعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر وتعد على إثرها تقريرا مفصلا حول تنفيذ المشاريع المبرمجة وتعرضه على أنظار الأطراف المتعاقدة قصد الدراسة والتقييم.

كما تسهر الوزارة على جمع وتحليل كل المعطيات المتعلقة بتتبع هذه البرامج وتقييمها، تطبيقا لمقتضيات الدوريتين الوزاريتين الصادرتين على خلال شهر يناير 2008 وشهر نونبر 2011 والمتعلقتين بتتبع وتقييم البرامج وبتتبع تنفيذ اتفاقيات التنمية الترابية.

ونظرا لأهمية الطابع التقني لتنفيذ هذه المشاريع وضرورة إنجازها وفق الضوابط والشروط التقنية اللازمة، يتم إشراك مكاتب للدراسات الهندسية متخصصة ومقاولات مؤهلة. فضلا عن مراقبة الأشغال من خلال عمليات الافتحاص التي تقوم بها المفتشية العامة للإدارة الترابية وكذا المجالس الجهوية للحسابات.

وقد أسفرت عملية تتبع وتقييم حصيلة برامج التأهيل الحضري عن بعض الصعوبات التي عرفها تنفيذ هذه البرامج منها:

- التأخر في إعداد الدراسات، حيث يتم التعاقد حول البرامج قبل إنجاز الدراسات الضرورية؛
- التأخر في استكمال تنفيذ بعض البرامج، نظرا للكلفة الإضافية التي تم تسجيلها بعد إنجاز الدراسات أو الإعلان عن الصفقات، أو بفعل الصعوبات المسجلة تعبئة مساهمات الشركاء، مما يستدعي البحث عن تمويلات إضافية؛
- الصعوبات في تعبئة العقار من أجل إنشاء بعض التجهيزات الجماعية كالمحطات الطرقية والملاعب الرياضية وتحويل الأسواق (المشاكل المرتبطة باقتناء وتسوية وضعية العقار)؛
- ضعف قدرات الموارد البشرية بالعمالات والجماعات في المجالات المرتبطة بضبط المشاريع ومساطر الإعلان عن الصفقات وتتبع الأشغال وتعبئة مساهمات الشركاء وفق برمجة مضبوطة؛
- نقص في التشاور محليا حول المشاريع (تحديد المشاريع والأولويات) وفي التنسيق بين السلطات المحلية والمنتخبين والمصالح الخارجية للدولة؛
- ضعف في التواصل حول البرامج رغم نجاح التجربة.

إلا أن تفعيل دور اللجن المحلية التي يترأسها السادة الولاة والعمال ولجنة القيادة برئاسة السيد وزير الداخلية مكنت من التغلب على جميع هذه الصعوبات من خلال إيجاد الحلول المناسبة في حينها من طرف جميع المتدخلين

ثالثا: عدم مباشرة اجراءات إعداد برامج عمل الجماعات:

بعد المراجعة الشاملة للقوانين المؤطرة للجماعات الترابية، نصت القوانين التنظيمية والمتعلقة بالاختصاصات الذاتية للجماعات المحلية على ضرورة إعداد برامج للتنمية بالنسبة للجهات، وأخرى بالنسبة للعمالات والأقاليم وبرامج عمل بالنسبة للجماعات، وارتأى المشرع اللجوء إلى أسلوب سلس لقيادة مسلسل التنمية المحلية وتحسين وتجويد العمل التنموي.

وللتذكير، يبقى إعداد برامج عمل الجماعات إحدى الاختصاصات الذاتية للجماعات، فطبقا لمقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والمادة 6 من المرسوم رقم 2.16.301 الذي يحدد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، أصبحت الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها، مدعوة لوضع برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه. ويحدد هذا البرنامج الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال مدة 6 سنوات. ويهدف القانون التنظيمي والمرسوم السالفي الذكر إلى جعل الجماعة الترابية شريكا في التنمية المحلية عبر اعتماد برنامج عملي وواقعي قابل للتنفيذ على أرض الواقع.

وللجماعات استقلاليتها في تسيير وتدبير شؤونها وتتم عملية التأشير على برامج العمل من قبل عامل العمالة أو الإقليم، باستثناء جماعات المشور التي لا تكون مداولاتها، أيا كان موضوعها قابلة للتنفيذ إلا بعد مصادقة وزير الداخلية أو من يفوض إليه ذلك (المادة 114 من القانون التنظيمي رقم 111.14).

ويبقى دور الوزارة مقتصرا على مواكبة الجماعات في إعداد برامج عملها، الذي يتمثل في إعداد مجموعة من الأدوات المنهجية، ومنها على الخصوص الدليل المنهجي والعملي لإعداد برنامج عمل الجماعات الذي يوجد قيد الطبع.

رابعا: تحصيل المداخيل الجماعية:

لقد شكل تطوير منظومة الجبايات المحلية حلقة مهمة في مسلسل الإصلاحات التي تهم الجماعات الترابية، مما مكن من تحقيق تطور هام في حجم مواردها المالية التي تبقى دون تطلعات الجماعات من أجل ضمان الموارد الكافية لترجمة مخططاتها التنموية على أرض الواقع. ورغم المبادرات والمجهودات التي تقوم بها الوزارة والجماعات الترابية فإن عددا نقط متعددة تستوجب المراجعة، نذكر منها:

- ازدواجية تدبير الجبايات المحلية بين مصالح الجماعات الترابية ووزارة المالية ممثلة في مصالح المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة؛
- ضعف التواصل وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بالشأن الجبائي المحلي وعلى الخصوص المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة

للمملكة والمحافظة العقارية والمؤسسات المكلفة بالتدبير المحلي للماء والكهرباء؛

- ضعف الموارد البشرية والمادية الموضوعة رهن إشارة الإدارة الجبائية المحلية مما يحد من نجاعتها؛
- ضعف مجال التكوين المستمر لفائدة الموظفين المكلفين بالجبايات المحلية؛
- ضعف وأحيانا انعدام عنونة وترقيم شوارع وأزقة الجماعات الترابية.

وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على حجم ونسبة تحصيل الجماعات الترابية لمواردها الجبائية مما نتج عنه تراكم الباقي استخلاصه الذي يعتبر من التحديات الكبرى التي يتعين معالجتها، لتأثيره السلبي على المداخيل المالية للجماعات وقدرتها على الاستثمار وكذا على العدالة الجبائية بين المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

ولحل هذه الإشكالية فإن المقاربة التدبيرية لهذه الوزارة ارتكزت على الإجراءات التالية:

1. **الرفع من قدرات الإدارة الجبائية المحلية:** من خلال تعميم هيكلة للإدارة الجبائية المحلية، والهادفة إلى تحديد وتوزيع أمثل للاختصاصات داخل هذه الإدارة، مما سيمكن من تحديد المسؤوليات وتحسين مردودية الموظفين والأعوان على مستوى تأسيس الرسوم أو على مستوى تحصيل منتوجها.

وفي سنة 2013، وضعت الوزارة نموذجا لهذه الهيكلة مصحوبا بدليل المساطر ونماذج وآليات التدبير رهن إشارة الجماعات الترابية، بغية تحسيس مختلف الأطراف المعنية بالمهام المنوطة بهم وحثهم على التدبير الرشيد والمعقلن للجبايات المحلية.

كما كلفت مكاتب للدراسات بإنجاز تسع دراسات لإعادة هيكلة الإدارة الجبائية المحلية للجماعات الترابية: الرباط، مراكش، فاس، أكادير، الجديدة، القنيطرة، بن جرير، مولاي عبد الله وطنجة.

2. **إجراءات مواكبة:** ومن أهمها وضع برنامج عمل يتوخى تحديد الإمكانيات الجبائية المحلية وتعبئتها بالجماعات الترابية، مع العمل على التخفيف من مبلغ الباقي استخلاصه، وتدارك ما لم يتم تحصيله من الجبايات المحلية، وما يستلزم ذلك من وضع آليات لضبط الوعاء الضريبي. وقد شمل هذا البرنامج مدن طنجة والدار البيضاء والرباط.

كما تم التوصل خلال مهام مواكبة الجماعات الترابية من أجل تعبئة مواردها الجبائية إلى خلاصات أهمها:

- الصعوبات ذات الطابع التنظيمي التي تعرفها شساعات المداخيل والتي تنعكس سلبا على أداءها؛
- عدم القيام بإحصاء دوري وشامل للمادة الجبائية، خاصة بالنسبة للرسوم التي يتم تدبيرها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية (الرسم المهني، والرسم على الخدمات الجماعية ورسم السكن)؛
- عدم الانتظام في إنجاز الإشعارات المتعلقة ببعض الرسوم وكذا في تحديد قيمتها؛
- ضعف معدل استخلاص الرسوم المحلية؛
- عدم ضبط الوعاء الضريبي بالنسبة لبعض الرسوم المحلية ذات المردودية المرتفعة، ونخص هنا بالذكر الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

3. **تعميم الافتحاص الداخلي للجماعات الترابية:** قامت الوزارة بإعداد ميثاق للافتحاص الداخلي للجماعات الترابية مرفقا بدلائل مرجعية لتنظيم وممارسة مهمة الافتحاص، مما سيمكن، لا محالة، الجماعات الترابية من الوقوف على مكامن الخلل والمخاطر التي تحدق بالتطبيق الأمثل للجبايات المحلية. وبعد تجربة ونجاح إحداث وحدات مختصة بكل من سلا وآسفي والجديدة، سيتم تعميم هذه التجربة على الجماعات الترابية الراغبة في ذلك.

4. **برامج تكوينية لفائدة أطر وأعوان المصالح الجبائية:** وفي هذا الإطار، تقوم هذه الوزارة بتحيين برامج التكوين من خلال دورات تكوينية تستجيب لتطلعات هذه الفئة، مما مكن عددا مهما من أطر المصالح الجبائية المحلية من الاستفادة من هذا التكوين داخل وخارج أرض الوطن؛

5. **إلغاء الباقي استخلاصه غير القابل للتحصيل:** حرصت الوزارة على دعوة الجماعات الترابية إلى تفعيل المقتضيات التي تمنحها إمكانية إلغاء الباقي استخلاصه غير القابل للتحصيل. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مشروع القانون 96-18 الذي سيعرض على أنظاركم، والذي يتعلق بإلغاء بعض الديون المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والجماعات.

6. **تحسين علاقة الإدارة بالملزمين:** الإدارة الجبائية عنصر أساسي من عناصر تنافسية النظام الضريبي والاقتصاد الوطني ككل. لذلك ينبغي التأسيس لثقافة جبائية جديدة ولعلاقات أفضل بين الإدارة والمواطنين، وجعل الإدارة الجبائية مثالا لسياسة الانفتاح والتواصل والقرب التي ننهجها.

7. **إرساء نظام معلوماتي فعال:** إن نجاح الإصلاح الضريبي رهين بإرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج ومتطور يوفر معطيات دقيقة ومحينة، وبشكل رافعة لتحديث عمل الإدارة على مستوى التتبع والتقييم وتقاطع البيانات بهدف تحسين نجاعة المراقبة والوقاية من الغش الضريبي.

8. **تعزيز العمل المشترك بين المتدخلين في الشأن الجبائي المحلي:** ويعتمد هذا الإجراء على غرار ما تم العمل به بعدة جماعات على تعزيز العمل المشترك عبر مقاربة تشاركية بين كافة الأطراف المعنية بالجبايات المحلية، تستهدف تحسين عمليات الإحصاء والتحصيل وتبادل المعلومات لتمكين المصالح الجبائية المحلية من تحديد المادة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي.

إن هذه الوزارة بصدد إعداد مشروع إصلاح قانون الجبايات المحلية، وفق مقاربة تشاركية ترمي إلى تمكين الجماعات الترابية من منظومة مالية

وجبائية أكثر نجاعة، تستجيب لحاجيات التنمية وتأخذ بعين الاعتبار العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار في ظل المقتضيات الدستورية والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

خامسا: تدبير المرافق الجماعية:

1. ضعف تجهيزات الأسواق الأسبوعية ونقائص على مستوى شروط استغلالها:

في إطار مواكبة الجماعات الترابية في برامج تأهيل أسواقها الأسبوعية على ضوء نتائج الدراسة تمت حول هذه المرافق تقوم الوزارة بإعداد برنامج وطني متعدد السنوات يشمل حوالي 200 سوق أسبوعي كمرحلة أولى، حيث يتم إعداد إطار للشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية، تحدد من خلاله التركيبة المالية للبرنامج وآليات تتبعه وتنفيذه وتقييمه لتعميمه على باقي الجماعات. ويهدف هذا البرنامج على الخصوص إلى:

- تحسين تنظيم وتدبير هذه المرافق؛
- تقوية تجهيزات الأسواق الأسبوعية وتحسين شروط استغلالها؛
- تشجيع المشاريع البينجماعاتية فيما يخص إحداث وتدبير الأسواق؛
- تحسين الموارد المالية للجماعات والخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- احترام شروط الوقاية والصحة بهذه المرافق خاصة المذابح؛
- تحسين جاذبية الوسط القروي وظروف عيش الساكنة.

كما تواكب هذه الوزارة الجماعات بخصوص تأهيل الأسواق الأسبوعية من خلال توفير الدعم المالي والتقني خاصة بالنسبة للجماعات التي تعرف نقصا حادا في تجهيز هذه المرافق، حيث وصل مبلغ الدعم خلال 2018، إلى 57 مليون درهم.

2. غياب الشروط الصحية في المجازر:

تعرف مجموعة من المجازر اختلالات أهمها تقادم بنيتها التحتية وافتقادها للتجهيزات الضرورية وغياب الصيانة وعدم ملائمة طرق تنظيم العمل بها وتدبيرها، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه المرافق. ولتجاوز هذه الوضعية، تقوم العديد من الجماعات، إما بمبادرة خاصة منها أو في إطار برامج التنمية أو التأهيل الحضري بإنجاز مشاريع تأهيل هذه المرافق أو بناء مجازر جديدة تستوفي الشروط الصحية والتقنية اللازمة مع اقتناء التجهيزات الضرورية. وفي هذا السياق تم هذه السنة تخصيص مبلغ 117 مليون درهم لتحديث وعصرنة وتجهيز بعض المجازر الجماعية.

ومن جانب آخر، وتنفيذا لاستراتيجية مخطط المغرب الأخضر خاصة فيما يتعلق بتأهيل قطاع اللحوم الحمراء، تم إعداد مخطط مديري للمجازر وأسواق الماشية من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنسيق مع وزارة الداخلية، وذلك من أجل التوفر على وثيقة مرجعية تمكن الجماعات والقطاع الخاص من توجيه استثماراتها في هذا القطاع.

كما تم عقد لقاءات تواصلية جهوية حول تأهيل مجازر اللحوم الحمراء، حيث قدمت مخرجات التصميم المديري للمجازر على صعيد كل جهة، والذي يروم تقليص عدد المجازر والمذابح من خلال إنجاز مجازر بيجماعتية جديدة، وإعادة هيكلة بعض المجازر من أجل الحصول على الاعتماد الصحي وإحداث مخازن لجمع وتوزيع اللحوم بالجماعات التي سيتم إغلاق مجازرها ومذابحها القروية. أما بخصوص مرفق نقل اللحوم، فإن الوزارة تعمل على مواكبة الجماعات من خلال توفير الدعم المالي لاقتناء شاحنات مجهزة لنقل اللحوم حيث وصل الدعم سنة 2018 إلى 4.64 مليون درهم.

سادسا: تدبير عقود التدبير المفوض لمرافق النظافة:

تجدر الاشارة إلى أن القانون التنظيمي للجماعات يخول لها اختيار نمط التدبير المفوض لتدبير مرافق النظافة الذي يتم في إطار مقتضيات القانون 05-54 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية.

وتمارس الجماعات الترابية سلطة عامة للمراقبة المالية والتقنية ومراقبة كل ما يتعلق بتسيير المرافق المفوضة. وتتمثل آلياتها في كل من لجنة التتبع وكذا المصلحة الدائمة للمراقبة التي من المفروض أن تقوم السلطات المفوضة بإحداثها وتحديد اختصاصاتها، والتي تشمل تتبع سير المرافق المفوضة وإنجاز تقارير وإجراء معاينات ميدانية إلى جانب فحص وتدقيق التقارير السنوية المهيأة من طرف المفوض له، ويمكن لها اللجوء إن اقتضى الحال إلى خبراء مستقلين يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.

كما تقوم هذه وزارة في إطار المهام المنوطة بها بدور التنسيق بين كافة المتدخلين وتعمل على مواكبة الجماعات الترابية وتقديم المساعدة التقنية للسلطات المفوضة، ومدها بجيل جديد من العقود النموذجية، تم من خلالها تدارك بعض النواقص التي كانت تشوب الجيل السابق من العقود مع دعم مؤهلاتها، لكي تتمكن من الاضطلاع بالالتزامات المنصوص عليها في عقود التدبير المفوض وخصوصا تلك المتعلقة بالمراقبة والتتبع.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية قامت بتوجيه دوريات إلى السادة ولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة تحث من خلالها على مجموعة من التدابير التي من شأنها تحسين وتجويد مستوى تدبير هذا المرفق، حتى يستجيب لمتطلبات الساكنة. ومن بينها تفعيل عمل لجن التتبع مع إحداث مصالح دائمة للمراقبة كما هو منصوص عليها في عقود التدبير المفوض لهذا المرفق، والتي تتضمن مقتضيات خاصة لتوفير الإمكانيات المالية الضرورية من أجل تمكينها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

وفي إطار مواصلة مواكبة ودعم الجماعات الترابية في هذا الشأن، فقد تمت الاستعانة في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية بمكاتب دراسات مختصة من أجل تقديم الخبرة والمساعدة التقنية الضرورية للقيام بمهام التتبع والمراقبة لعقود التدبير المفوض.

وتعمل هذه الوزارة جاهدة على دعم قدرات الجماعات الترابية في هذا الميدان واطلاعها من خلال الندوات والطاولات المستديرة والدورات التكوينية على مدى أهمية التتبع والمراقبة في ضبط كافة العمليات المتعلقة

بالتدبير المفوض.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن هذه الوزارة تعمل على تتبع التوصيات الواردة عن المجلس الأعلى للحسابات، والعمل على إدراجها من خلال الدوريات وعمليات مراجعة هذا النوع من العقود.

سابعا: المنازعات القضائية المتعلقة بالجماعات الترابية:

تضمن تقرير أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2016 و2017 مجموعة من الملاحظات الهامة والقيمة المتعلقة بتدبير منازعات الجماعات الترابية، ومجموعة من الخلاصات في تطوير وتحسين هذه المنازعات التي أصبحت تشكل عبئا حقيقيا على هذه الأخيرة، مما يقتضي إيلائها أهمية كبيرة تتناسب ورهاناتها وآثارها على مالية الجماعات الترابية وعلى عمل مرافقها العمومية.

وقد ورصد التقرير التطور الهام الحاصل في المنظومة القانونية المتعلقة بمنازعات الجماعات الترابية سواء منها ما يتعلق بمهام ومسؤوليات التمثيل القانوني للجماعات الترابية أمام القضاء أو المساطر الخاصة برفع الدعاوى القضائية في مواجهة الجماعات الترابية، وكذا مهام الدعم والمؤازرة الموكولة للمساعد القضائي للجماعات المحلية سابقا والوكيل القضائي للجماعات الترابية حاليا.في المقابل فقد تم رصد بعض الملاحظات التي يتعين التعقيب عليها كما يلي:

✓ عدم تعيين الوكيل القضائي للجماعات الترابية: فكما معلوم فقد حل الوكيل القضائي للجماعات الترابية محل المساعد القضائي للجماعات المحلية بمقتضى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ومن أجل تفعيل ذلك، بادرت هذه الوزارة إلى إعداد وتوقيع قرار تعيينه وأحالته على الأمانة العامة للحكومة قصد النشر بالجريدة الرسمية. وتضمن القرار مجموعة من الآليات والمقتضيات الكفيلة بتمكين الوكيل القضائي للجماعات الترابية من القيام بمهامه في مواكبة منازعات الجماعات الترابية ومؤازرة هذه الأخيرة داخل الآجال وطبقا للشروط والقواعد القانونية المعمول بها.

✓ لامس التقرير الصعوبات المتعلقة بالإحصاءات الخاصة بمنازعات الجماعات الترابية التي تبقى نسبية إلى حدود كبيرة بالنظر إلى التطور المستمر لهذه المنازعات، وكذا اختلاف طبيعة المعلومات المتوفرة لدى كل متدخل. وفي هذا الصدد، فإن هذه الوزارة تعتمد في تحديد عدد الأحكام النهائية مثلا على الإحصائيات الواردة عن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بخصوص عدد ملفات التنفيذ المفتوحة لدى المحاكم الإدارية في مواجهة الجماعات الترابية.

✓ أورد التقرير مجموعة من الإحصائيات التي تؤكد ضعف تنفيذ الجماعات الترابية للأحكام النهائية، ويعود عدم التنفيذ غالبا إلى عدم توفر الجماعات الترابية على الموارد المالية، أو عدم رصد الاعتمادات الكافية للتنفيذ. وفي هذا الباب فقد سبق للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية أن أوردت الأحكام النهائية ضمن النفقات الإجبارية التي يجب أن تتضمنها الميزانية وجوبا، كما يتم العمل سنويا على حث رؤساء مجالس الجماعات الترابية على رصد الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ هذه الأحكام النهائية، وذلك بمناسبة إعداد ميزانيات الجماعات الترابية.

على صعيد آخر، تعمل الوزارة من خلال اجتماعات تنسيقية دورية مع وزارة العدل على حصر الملفات التنفيذية المفتوحة لدى المحاكم الإدارية في مواجهة الجماعات الترابية قصد تتبع تنفيذها، بحيث يتم مراسلة جميع الجماعات الترابية المعنية بهذه الملفات قصد الوقوف على مآل التنفيذ وموافاة المصالح المعنية بالوثائق المثبتة لذلك، مع التذكير بإمكانية بحث التنفيذ بالتراضي لهذه الأحكام بما يحفظ مصالح الأطراف.

وقد أظهرت التجربة لدى بعض الجماعات الترابية أهمية التنفيذ بالتراضي لهذه الأحكام، بحيث عادة ما يتم تنفيذها على أشطر مع خفض المبالغ المحكوم بها، والتنازل عن التعويضات أو عن غرامات التأخير أو عن الغرامات التهديدية، وهو ما يساهم في أداء مبالغ هذه الأحكام في ظروف أفضل بالنسبة للجماعات الترابية.

✓ بخصوص ملاحظة التقرير المتعلقة بالاعتداء المادي الذي يشكل الجزء الأكبر من الملفات القضائية لدى الجماعات الترابية، والتي تسفر عن أحكام قضائية بمبالغ هامة، فإن هذه الوزارة لا تفتأ تنبه الجماعات الترابية إلى ضرورة احترام مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة لتفادي هذه الأحكام، كما تحرص سلطة المراقبة الإدارية، في إطار مهام التأشير على الاتفاقيات المتعلقة بإنجاز المشاريع، على التأكد من تسوية الوضعية القانونية للعقار المراد إنجاز المشروع عليه، وذلك وفق ما دأبت عليه في إطار اختصاص المصادقة على هذه الاتفاقيات الذي كانت تمارسه قبل دخول القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية حيز التنفيذ.

✓ أما فيما يتعلق بنقل الملكية بعد أداء التعويض المتعلق بالاعتداء المادي، فقد سبق لمحكمة النقض أن أقرت في هذا الباب أن أداء التعويض في إطار الاعتداء المادي من دون نقل للملكية يعتبر إثراء بلا سبب. ويقتضي الحكم بإقران أداء التعويض عن الاعتداء المادي بنقل لملكية العقار لفائدة الإدارة المعنية، وهو القرار الذي تحرص مصالح هذه الوزارة على تعميمه بين الجماعات الترابية مع دعوتها احتياطا لطلب نقل الملكية في إطار دعاوى الاعتداء المادي التي تقام في مواجهتها.

✓ فيما يخص التدبير الوقائي للمنازعات، فإن المصالح المختصة بهذه الوزارة تضع خدماتها رهن إشارة الجماعات الترابية من أجل توفير الاستشارة القانونية لفائدتها بهدف التأمين القانوني لأعمالها، وهي تعالج في هذه الباب مجموعة من طلبات الاستشارة التي تتوصل بها وتوافي الجماعات الترابية المعنية بعناصر الاستشارة المطلوبة.

من جهة أخرى، تضمنت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية مساطر خاصة للتدبير الوقائي من المنازعات وخاصة مسطرة طلب الوصل التي

تستهدف منح الجماعة الترابية والطرف المشتكي إمكانية التوصل إلى حل توافقي تحت إشراف مصالح والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم حسب الحالة، كما خولت هذه المسطرة للأطراف اللجوء إلى وساطة هذه الوزارة في حال عدم التوصل إلى حل تحت إشراف والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم. إلا أن فعالية هذه المسطرة تتوقف على رغبة وإرادة الطرفين المعنيين من جهة، كما تتوقف على تنفيذ الخازن المختص لمقتضيات عقود الصلح المبرمة في إطارها، ولذلك فقد تم إدراج اتفاقيات الصلح ضمن تبويب ميزانيات الجماعات الترابية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- مداخلة السيد وزير الاقتصاد والمالية.

جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية على الملاحظات والتساؤلات التي أثيرت ضمن عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية والتقرير السنوي للمجلس عن سنتي 2016 و2017.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أشكر مجلسكم الموقر على عقد هذه الجلسة العمومية لمناقشة مضمون عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية والتقرير السنوي للمجلس عن سنتي 2016 و2017.

كما أشكر السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والقضاة الذين قاموا بإنجاز هذا التقرير الذي يكتسي أهمية بالغة على مستوى مساءلة الإكراهات والتحديات المرتبطة بتدبير المالية العمومية، إيمانا منا بأن إصلاح الدولة، يمر أساسا عبر إصلاح المالية العامة ومراقبة وتتبع الإنفاق العمومي.

وانطلاقا من القناعة الراسخة لدى الحكومة بالدور الأساسي والهام لهذا المجلس كمؤسسة عليا للرقابة، فقد تفاعلت وكعادتها بإيجاب مع مضمون هذا التقرير، حيث سبق لها أن وضعت رهن إشارته مجموعة من المعطيات والتوضيحات والتعقيبات على الملاحظات الواردة بالتقرير المذكور.

وعليه، فإن الحكومة تؤكد مرة أخرى حرصها الدائم على التعاون المستمر والبناء مع مجلسكم الموقر وكذا مع المجلس الأعلى للحسابات نظرا لدوره المحوري كمؤسسة دستورية لمراقبة المالية العمومية، وذلك من خلال التجاوب مع ملاحظاته وتساؤلاته وتزويده بكافة المعطيات التي تمكنه من القيام بدوره الرقابي، وكذا التفاعل الإيجابي مع توصياته بما يخدم تحسين إطار تدبير المالية العمومية وتحقيق نجاعة وفعالية الإنفاق العمومي بالشكل المطلوب.

وعليه، فإني جد سعيد أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر للإجابة على التساؤلات وتوضيح بعد القضايا التي تضمنها التقرير المذكور، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: حصيلة تنفيذ قوانين المالية برسم سنتي 2016 و 2017

في إطار مناقشة الملاحظات التي أثيرت حول حصيلة تنفيذ قوانين المالية برسم سنتي 2016 و 2017، والتي قام المجلس الأعلى للحسابات بإدراجها في تقريره السنوي برسم سنتي 2016 و 2017، أود تقديم التوضيحات التالية:

1. بالنسبة للملاحظات المتعلقة بالعناصر التوضيحية لعجز الميزانية؛

فبداية، لابد من الإشارة إلى أن المعطيات المرقمة المعتمدة في الملاحظات المختلفة الواردة في التقرير تكتسي طابعا إحصائيا ومؤقتا إلى حين صدور قوانين التصفية التي تحصر نتائج التنفيذ، إلا أنها تعطي الملامح الأولية لظروف تنفيذ توقعات قانون المالية.

أما فيما يتعلق بالملاحظات المتعلقة بانخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 2,1 مليار درهم برسم سنة 2016، فتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا المستوى من التحصيل، والذي يبقى دون المستوى المتوقع، يتعلق بالمداخيل الجبائية الصافية من التسديدات والإرجاعات الضريبية.

وبناء عليه، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تطور هذه التسديدات (6,9 مليار درهم) مقارنة بالتوقعات (5,2 مليار درهم)، أي بزيادة قدرها 1,7 مليار درهم، فإن الانخفاض في إجمالي المداخيل الخام يتراجع فقط بما يقارب 300 مليون درهم.

وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أن انعكاس هذه التسديدات على المداخيل الجبائية للميزانية العامة لم يتجاوز 6,9 مليار درهم، بينما تم صرف المبلغ المتبقي من خلال الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، خاصة تلك المرتبطة بتحويلات حصص الجماعات الترابية من بعض المداخيل الضريبية.

أما فيما يتعلق **بتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017**، فقد أسفر تنفيذ قانون المالية لهذه السنة عن عجز قدره 37,8 مليار درهم.

وهكذا، بلغت المداخيل العادية، دون احتساب التحويلات الجبائية لفائدة الجماعات الترابية، ما يناهز 229,9 مليار درهم مسجلة بذلك تحسنا بحوالي 11,5 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2016، وذلك بفضل ارتفاع المداخيل الجبائية، خاصة الضريبة على الشركات (+ 7 مليار درهم) والضريبة على القيمة المضافة (+4 مليار درهم) والضريبة الداخلية على الاستهلاك (+ 1,2 مليار درهم). أما الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغت 9,5 مليار درهم (+ 2,3 مليار درهم)، فيما عرفت موارد الاحتكار المتأتية من المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة انخفاضا طفيفا بحوالي 26 مليون درهم لتبلغ 8 مليار درهم.

أما فيما يخص النفقات العادية، فقد بلغت 205,8 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بما يناهز 2,8 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك نتيجة

زيادة نفقات المعدات والخدمات بمبلغ 1,8 مليار درهم ونفقات الدعم بما يناهز 1,2 مليار درهم، فيما سجلت نفقات الموظفين انخفاضا طفيفا بحوالي 261 مليون درهم لتبلغ 104,6 مليار درهم. وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد عرفت الإصدارات ارتفاعا بمبلغ 3,2 مليار درهم لتبلغ 66,9 مليار درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن عجز الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام بلغ 3,6 % عوض 3,5 % كما نشر مسبقا، وذلك بالنظر إلى آخر المعطيات الفعلية المتعلقة بالحسابات الوطنية لسنة 2017 كما نشرتها المندوبية السامية للتخطيط.

وللتوضيح، ففيما يتعلق بالفارق بين معطيات النشرة الشهرية لإحصاءات المالية العامة للخزينة العامة للمملكة وبيان الموارد والنفقات الذي تعده مديرية الخزينة والمالية الخارجية، فنشير إلى أن هذين المصدرين لهما طبيعة مختلفة، حيث تصف الأولى عمليات الموارد والنفقات لقانون المالية على أساس محاسباتي فيما يتعلق بكل من التوقعات والإنجازات، فيما يستند بيان مديرية الخزينة والمالية الخارجية على منهجية تحليلية وفق المعايير الدولية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بمنهجية إدراج عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة في بيان الموارد والنفقات الذي تعده مديرية الخزينة والمالية الخارجية، تجدر الإشارة الى أنه باستثناء "الصندوق الخاص بالطرق" و "صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية" واللذين يتم إدراجهما حسب الطابع الاقتصادي لعملياتهما، فباقي الحسابات الخصوصية للخزينة تقدم على أساس صاف. وتعزى هذه المقاربة إلى أنه، في المرحلة الحالية، تسجل عمليات كل حساب على حدة بصفة إجمالية و على أساس محاسباتي دون إبراز طابعها الاقتصادي. وفي إطار المجهودات الرامية إلى تجويد إحصائيات المالية العامة، تعمل الوزارة حاليا على توفير الشروط اللازمة من أجل تقديم عمليات كل من الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة على أساس موحد.

2. فيما يتعلق بالملاحظات التي همت جودة المعلومات المقدمة بمناسبة صدور نتائج تنفيذ الميزانية؛

فتجدر الإشارة إلى أن الملاحظات الواردة في هذا الباب تعتمد كمرجعية لها على قواعد التسجيل المستندة على أساس الاستحقاق، ولا تأخذ بعين الاعتبار قواعد المحاسبة الخاصة بالميزانية المعمول بها في بلدنا والتي تخضع لأحكام المادة 32 من القانون التنظيمي لقانون المالية و التي تنص على أنه يتم بالنسبة للمحاسبة الميزاناتية إدراج المداخيل في حسابات السنة المالية التي يتم خلالها تحصيلها من قبل المحاسب العمومي، والنفقات في حسابات السنة المالية التي يؤشر خلالها المحاسبون المكلفون بتخصيص النفقات على الأوامر بالصرف أو الحوالات. ويجب أن تؤدى هذه النفقات من اعتمادات السنة المذكورة أيا كان تاريخ الدين.

وللتوضيح، فإن إعداد إحصاءات ماليتنا العمومية يرتكز على بيانات محاسباتية لا تتبنى بعد قاعدة الاستحقاق كأساس لتسجيل العمليات، سواء تعلق الأمر بالمداخيل أو النفقات.

كما أن تقديم المبلغ الصافي للمداخيل على أساس صافي، أي بعد خصم الحصة المحولة إلى الجماعات المحلية والجهات برسم كل من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، ناتج عن حاجية المقارنة مع توقعات قانون المالية، حيث تدرج المداخيل الجبائية على أساس صافي على مستوى الميزانية العامة في حين تدرج التحويلات الى الجماعات المحلية والجهات على مستوى الحسابات المرصودة لأمور خصوصية المعنية.

وبناء على هذا، فان تقييم الضغط الضريبي لا يقتصر على دمج التحويلات الجبائية للجماعات الترابية، وإنما يجب أن يشمل أيضا الضرائب الخاصة لهذه الجماعات وكذا المداخيل الشبه ضريبية.

3. بالنسبة للملاحظات المتعلقة بهيمنة التحويلات على نفقات فصل المعدات والنفقات المختلفة؛

بداية لابد من التوضيح بأن تحويلات الاعتمادات هي عمليات ميزانياتية مسموح بها ومؤطرة قانونيا طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية والمادتين 23 و24 من المرسوم رقم 2-15-426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه. وهي عمليات تساعد على مرونة تدبير الاعتمادات حسب متطلبات تنفيذ الميزانية خلال السنة وعلى تأمين نمط سير عادي وسلس للمرافق العمومية، وذلك من خلال القيام بتحويل الاعتمادات داخل نفس الفصل. وعموما، لم تتجاوز نسبة التحويلات المنجزة المؤشر عليها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنتي2016 و 2017، معدل يتراوح ما بين 8 و 10%من مجموع الاعتمادات المفتوحة.

أما فيما يخص التحويلات التي تهم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة، فيتم إجراؤها أساسا لتمويل إنجاز بعض العمليات التي تكتسي طابعا استعجاليا أو ذات منفعة عامة والتي لم تتم برمجتها مسبقا. وقد شملت هذه العمليات أساسا التسديد لفائدة صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن وذلك لتغطية النفقات المتعلقة بتحمل آثار الإجراءات المواكبة التي تهدف إلى التخفيف من وقع حذف الدعم الموجه للمحروقات من خلال دعم قطاع النقل على وجه الخصوص. وقد خصصت هذه المبالغ أساسا لتمويل برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول (سيارات الأجرة الكبيرة) ولتصفية المتأخرات المتعلقة بدعم النقل المدرسي والجامعي وكذا لتغطية التزامات وزارة الداخلية الموقعة مع مختلف الفاعلين في قطاع النقل.

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى أن القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية قد وضع آليات جديدة لتعزيز تأطير تحويل الاعتمادات خلال تنفيذ الميزانية، كما تنص على ذلك المادة 23 من المرسوم رقم 2-15-426

المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية. هكذا، وانطلاقا من سنة 2018، تم إخضاع تحويل الاعتمادات بين البرامج وبين الجهات داخل نفس البرنامج لترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية. في نفس السياق، لا يمكن أن يفوق مجموع الاعتمادات موضوع تحويل على مستوى البرامج خلال نفس السنة، سقف 10% من المخصصات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية، وذلك فيما يتعلق بفصل المعدات والنفقات المختلفة وفصل الاستثمار من الميزانية العامة. وكلها آليات من شأنها أن تعزز أكثر احترام مبدأ تخصيص الاعتمادات.

4. فيما يتعلق بالملاحظات حول إمكانية إدراج نفقات التسيير من فصل التكاليف المشتركة في ميزانيات الوزارات المعنية؛ فتجب الإشارة بداية إلى أنه طبقا لأحكام المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية فإن الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة لا يمكن أن يتضمن إلا التكاليف التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وبناء عليه، لابد من التأكيد على أن نفقات التسيير المدرجة ضمن الفصل المتعلق بالنفقات المشتركة تهم بالأساس دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة، والمساهمة في أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي، بالإضافة إلى المعاشات والإيرادات والتعويضات كالتعويضات الخاصة في حالة الوفاة والإعانات الخاصة لفائدة قدماء المحاربين والإعانات الاجمالية لضحايا مكفولي الأمة. علما، أنه ابتداء من سنة 2020، سيتم تجميع نفقات الموظفين ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في فصل نفقات الموظفين، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 15 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

أما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، فقد تم العمل على تحويل عدة نفقات تتعلق بمشاريع قطاعية معينة كانت مدرجة ضمن هذا الفصل إلى ميزانيات الاستثمار للقطاعات الوزارية المعنية كالتسديد لفائدة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي تم تحويله إلى ميزانية الاستثمار لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والتسديد لفائدة مؤسسة الشيخ خليفة الذي تم تحويله إلى ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بإنجاز كل من الطريق السريع بين تيزنيت والعيون وميناء طنجة المتوسط 2 (المرحلة الثانية) التي تم تحويلها إلى ميزانية الاستثمار للوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل واللوجستيك.

وعليه، لم يتم الاحتفاظ في ميزانية التكاليف المشتركة إلا بالنفقات المرتبطة بتمويل المشاريع المهيكلة الكبرى بحكم طابعها الأفقي وكذا تلك المتعلقة بدعم تفعيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، وذلك في إطار اتفاقيات أو عقود برامج تتعهد من خلالها وزارة الاقتصاد والمالية بالمساهمة في تمويلها. ويتعلق الأمر على الخصوص بتمويل برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة والبرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط وتهيئة موقع بحيرة مارشيكا وكذا إنجاز المسرحين الكبيرين للرباط والدار البيضاء، بالإضافة إلى دفع مبالغ لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة كالصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات وصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

5. بخصوص الملاحظات المتعلقة بعدم الاستجابة الدائمة للنفقات الطارئة لشرط انعدام إمكانية التنبؤ بها؛

فبداية لابد من التوضيح بأن الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية يخضع لدراسة الطلب الذي يتقدم به القطاع الوزاري الذي يعاني من الخصاص، أخذا بعين الاعتبار حاجاته الملحة، حيث يتم صرف النفقات حسب نوعية العمليات وأهميتها. ويبقى مبدأ تدبير هذا الفصل قائم على ضمان السير العادي لمؤسسات الدولة دون اللجوء إلى تراكم الديون، خاصة فيما يتعلق ببعض نفقات التسيير ذات الطابع الاستعجالي كالمصاريف المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (حوالي 38% من اقتطاعات الفصل خلال سنة 2016) ودعم المصالح الأمنية (حوالي 16% من اقتطاعات الفصل خلال سنة 2016) وكذا المصاريف المتعلقة بتنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بمراكش (COP 22) (حوالي 15% من اقتطاعات الفصل خلال سنة 2016).

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إجراء جرد سنوي للعمليات المتكررة على الأقل لمدة سنتين متتاليتين والتي لا تكون ذات طابع ظرفي، حيث يتم برمجة هذه العمليات ورصد الاعتمادات المتعلقة بها على مستوى ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية برسم السنوات الموالية. فعلى سبيل المثال مكن جرد العمليات المتكررة برسم تنفيذ قانوني المالية لسنتي 2016 و2017 من تسجيل مجموعة من العمليات على مستوى ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية، برسم قانون المالية لسنة 2018، مما مكن من تقليص الاعتمادات المتوقعة بهذا الفصل من 3,3 مليار درهم سنتي 2016 و2017 إلى 1,7 مليار درهم سنة 2018.

6. فيما يتعلق بارتفاع نسبة الاعتمادات المرحلة؛

فوعيا منها بضرورة تقليص حجم الاعتمادات المرحلة، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير. ويتعلق الأمر بالأساس بإلغاء اعتمادات الأداء المرحلة المتعلقة بالنفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء مؤشر عليه من طرف مصالح الخزينة العامة للمملكة لمدة خمس سنوات ثم ثلاث سنوات. هذا، إضافة إلى تسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار.

وقد مكنت هذه المجهودات من تقليص حجم الاعتمادات المرحلة، حيث انتقلت من 21,3 مليار درهم خلال سنة 2013 إلى 18,20 مليار درهم سنة 2014، و 17,29مليار درهم سنة 2015 و 16,31 مليار درهم سنة

2016، لتصل إلى 15,74 مليار درهم خلال سنة 2017. هكذا، بلغ معدل الاعتمادات المرحلة بالنسبة لمجموع اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار 37% سنة 2014 و32% سنة 2015 و26,6% سنة 2016 ثم 25% سنة 2017.

كما انعكست هذه المجهودات إيجابيا على وتيرة تنفيذ نفقات الاستثمار حيث سجلت نسبة الإنجاز 68,7% سنة 2014 و71,10% سنة 2015 و75% سنة 2016 ثم 80% سنة 2017.

من جهة أخرى، وفي إطار التحكم في حجم الاعتمادات المرحلة والتقليص منه، اعتمد القانون التنظيمي للمالية قاعدة جديدة للترحيل دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2018، تتمثل في تحديد سقف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار للسنة المالية الجارية. وقد ساهم هذا التدبير الهام في التخفيف أكثر من حجم الاعتمادات المرحلة، إذ سجلت 11,75 مليار درهم حسب النتائج المؤقتة لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، مما يعني أن المجهودات المبذولة مكنت من تقليص الاعتمادات المرحلة إلى حوالي النصف خلال الخمس السنوات الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون التنظيمي للمالية، طبقا لمقتضيات الفصل 63 منه وفي إطار مقاربة التدرج، قد أجاز إمكانية تخفيض سقف 30% بموجب قانون المالية للسنة.

7. بالنسبة للملاحظات التي همت الحسابات الخصوصية للخزينة؛

فلابد أن أؤكد على ما يلي:

أولا: طبقا للقانون التنظيمي لقانون المالية الذي صادقتم عليه، فكل عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة تُقرر وتُنفذ طبق نفس الشروط المتعلقة بعمليات الميزانية العامة.

فقبل الشروع في تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة، فإن الجهة الآمرة بصرف هذه النفقات مطالبة بوضع برنامج استعمال لهذه النفقات مؤشر عليه من طرف وزارة المالية للتأكد من مطابقته للنص المحدث للحساب، إضافة إلى المراقبة التي تقوم بها مصالح الخزينة العامة للمملكة.

كما تشكل دراسة مشروع قانون المالية بالبرلمان مناسبة لكم لمساءلة الوزراء الذين يدبرون هذه الحسابات، في إطار اللجان القطاعية. ويتضمن التقرير السنوي حول الحسابات الخصوصية للخزينة معطيات مفصلة حول الاعتمادات المرصدة لهذه الحسابات وإنجاز مختلف المشاريع والبرامج الممولة في إطارها. كما أن هذه الحسابات تخضع لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات وللبرلمان في إطار قانون التصفية.

ثانيا: لابد أن أؤكد على أن الهدف من إحداث هذه الحسابات هو كونها إطارا مرنا للتدبير المالي يمكن من مواكبة مشاريع وبرامج هيكلية متعددة السنوات، كبرامج محاربة السكن العشوائي والسكن المهدد بالانهيار في إطار صندوق التضامن للسكنى، وبرامج محاربة الفقر والهشاشة في إطار صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج فك العزلة عن العالم القروي في إطار الصندوق الخاص بالطرق.

وبالتالي فمن الطبيعي أن نتحدث عن ترحيل أرصدة هذه الحسابات لمواكبة هذه البرامج الهامة التي حققت نتائج ملموسة على مستوى محاربة الفقر والهشاشة وتنمية وفك العزلة عن العالم القروي، ومحاربة دور الصفيح.

أما ما هو غير طبيعي ومجانب للصواب، فأن نتحدث عن أرصدة هذه الحسابات وإغفال ما تحتويه من التزامات اتجاه المقاولات ومقدمي الخدمات.

فإذا كانت هذه الحسابات تتوفر على أرصدة مرحلة، فإنها تتوفر في نفس الوقت على اعتمادات والتزامات مُرحَّلة.

8. أما بالنسبة للملاحظات المتعلقة بالتغيرات المهة التي تعرفها توقعات موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لبعض القطاعات الوزارية وكذا ضعف معدل تنفيذ ميزانيات هذه المرافق؛

فلابد من الاشارة إلى أن التقديرات الواردة بقانون المالية لمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تبقى مجرد توقعات يمكن تجاوزها بقرار حكومي خاصة في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: وجود فائض للمداخيل متأتي من السنوات الماضية؛

الحالة الثانية: استخلاص موارد استثنائية (هبات أو إعانات، أو تزايد النشاط أو تغيير التعريفة بمرسوم،...) تفوق التقديرات المسجلة بقانون المالية. وعليه، فإن التغييرات المسجلة على مستوى التوقعات خاصة موارد الاستثمار، ناتجة بالأساس عن عمليات رفع سقف التحملات خلال السنة.

أما فيما يخص ضعف نسب تنفيذ الاعتمادات المحققة من طرف بعض المرافق، لابد من الإشارة من جهة إلى أن نسب الإنجاز تتفاوت من مرفق إلى آخر، ومن جهة أخرى إلى أنه طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية يمكن، إن اقتضى الحال، أن ترصد الزيادة المحتملة لمداخيل الاستغلال على النفقات لتمويل نفقات الاستثمار التي تنجزها مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وبناء عليه، يجب أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار عند احتساب نسبة إنجاز نفقات الاستغلال بالنسبة لهذه المرافق. إذ يجب عدم احتساب الزيادة المرصودة لنفقات الاستثمار ضمن مداخيل الاستغلال عند تحديد نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات الاستغلال وهو الأمر الذي لا يقوم به المجلس الأعلى للحسابات.

وإذا ما أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار، فنسب الانجاز لدى بعض المرافق ستسجل ارتفاعا كبيرا مقارنة مع النسب المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات وكمثال على ذلك فإن نسبة إنجاز نفقات الاستغلال لدى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون ستنتقل من 14 % المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2016 إلى نسبة 80 %.

عناصر الاجابة حول الملاحظات المتعلقة بالاستثمارات العمومية.

بداية لابد من التأكيد بأن نسبة مهمة من الاستثمارات العمومية، هي استثمارات تخص البنيات الأساسية والقطاعات ذات الطابع الاجتماعي،

وكما تعلمون فإن هذا النوع من الاستثمارات لا يكون له وقع فوري وسريع، بل تقاس نتائجه على الأمد الطويل.

كما أنه لا يمكن الحديث عن مردودية الاستثمارات العمومية فيما يخص خلق الثروة وإحداث فرص الشغل بمعزل عن دورها في خلق الظروف اللوجستيكية الضرورية لتطوير الاستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص الشغل .

وفي هذا الإطار، لابد من التأكيد بأن المجهودات الكبيرة التي بدلتها بلادنا على مستوى الاستثمارات العمومية، مكنت من تحقيق نتائج مهمة على مستوى تطوير الأوراش الكبرى للبنية التحتية، وإطلاق استراتيجيات قطاعية ساهمت في تغيير بنية الاقتصاد الوطني. كما ساهمت في تمويل مشاريع الكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب وفك العزلة عن المناطق البعيدة والنائية .

وقد مكنت هذه الاستثمارات، إلى جانب المجهودات المبذولة على مستوى مناخ الأعمال والتحفيزات الجبائية والعقارية، من تحسين جاذبية بلادنا لاستقطاب استثمارات كبرى، كرونو وبوجو وبومباردبي، .....

أما فيما يخص الملاحظات بخصوص نسب إنجاز الاستثمار بالميزانية العامة، فالمجهودات المبذولة خلال السنوات الماضية مكنت من رفع هذه النسبة على مستوى الميزانية العامة من 59% سنة 2012 إلى 80% سنة 2017، وهي نسبة إنجاز استثنائية لم يتم تحقيقها من قبل. وقد انعكست هذه الوتيرة السريعة في الإنجاز بشكل إيجابي على مستوى تقليص حجم الاعتمادات المرحلة من 21 مليار درهم سنة 2013 إلى 15,7 مليار درهم سنة 2017. ومع تطبيق سقف 30% من الاعتمادات المفتوحة سنة 2018، فقد تقلصت الاعتمادات المرحلة إلى 11,75 مليار درهم، أي أنه تم تقليص هذه الاعتمادات إلى النصف في ظرف 5 سنوات.

<u>وبالنسبة للتساؤلات المتعلقة بضعف نسبة إنجاز استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية والإجراءات التي من شأنها تحسين وتيرة إنجاز استثمارات هذه الهيئات؛</u>

فبداية، يجب التذكير بأنه خلال سنة 2016، بلغت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 72.675 مليون درهم، مسجلة انخفاضا نسبته 8,5% مقارنة بسنة 2015 ويرجع ذلك بالأساس إلى بلوغ مستوى جديد من الاستثمار منذ 2012 (77.545 مليون درهم)، وبالإضافة إلى نضج بعض المشاريع المهيكلة مثل الطرق السيارة والنقل السككي والبنيات التحتية للموانئ والمطارات.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقارب 60% من هذه الاستثمارات تم إنجازها من طرف سبع مؤسسات ومقاولات عمومية وهي المجمع الشريف للفوسفاط (10.872 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (10.213 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (5.875 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (5.796 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (5.457 مليون درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي-الخطوط الملكية المغربية (2.516 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط (2.177 مليون درهم).

وقد تأكد هذا المنحى خلال سنة 2017 حيث تم تسجيل تراجع في مستوى إنجازات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بلغت بسبته 16%- (61.286 مليون درهم) وفي نسبة الإنجاز التي بلغت 60% مقابل 65% خلال سنة 2016. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى:

- إتمام أغلب مكونات برنامج الطرق السيارة؛
- تأخر تنفيذ أشغال الشبكات بالنسبة لشركة الناظور-غرب المتوسط؛
- تأخير إطلاق طلبات العروض والدراسات الأولية المتعلقة بالطرق الجديدة لصندوق التمويل الطرقي؛
- صعوبة الدراسات المتعلقة بإعادة الهيكلة والتعقيدات التي تطبع أشغال خطوط الطراموای بالنسبة لشركة الدار البيضاء للنقل؛
- تأخر مجموعة من مشاريع معالجة المياه العادمة نظرا لصعوبة تعبئة العقار الضروري لهذه المشاريع من طرف الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

وتجدر الإشارة إلى أن توقعات اختتام الاستثمارات برسم سنة 2018 تتجاوز 60.000 مليون درهم حيث ستسجل نسبة إنجاز قدرها 65%، مما يؤكد استقرار الاستثمارات في نفس مستواها الحالي.

أما فيما يتعلق بسنة 2019، فيقدر حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة بما يناهز 99.011 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 8% مقارنة بالتوقعات الأولية لسنتي 2018 و2017. ويرتبط هذا الانخفاض بتحسن برمجة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بحيث يتم الحرص أكثر على تلبية الشروط المسبقة لإنجاز المشاريع كتصفية العقار وتعبئة التمويل وتوفر الدراسات الأولية.

ويتم العمل حاليا على إعادة التوجيه النوعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك على أساس الأهداف المرتبطة بدعم الاندماج الاجتماعي وإحداث فرص الشغل والثروات وتطوير المقاولة، وهذا بالموازاة مع تعزيز المكتسبات الكبرى المرتبطة بالشبكات والتجهيزات والبنيات التحتية. وسوف يتركز الاهتمام من الآن فصاعدا على الاستغلال الأمثل للبنيات التحتية المنجزة ودعم صيانتها وتحقيق فعالية أكثر للجهود المبذولة في هذا المجال.

<u>أما بخصوص الملاحظات المتعلقة بآثار ارتفاع قيمة إمدادات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية على عجز الميزانية العامة للدولة وأسباب انخفاض مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة؛</u>

بداية، يجب التذكير بأن التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات

والمقاولات العمومية تعكس بنية المحفظة العمومية إذ تساهم الهيئات ذات الطابع التجاري بالإضافة لبعض المؤسسات المالية العمومية في الميزانية العامة للدولة، فيما تستفيد الهيئات ذات الطابع غير التجاري من الإمدادات المالية المرصدة من الميزانية العامة للدولة لتمويل نفقات التسيير والتجهيز.

وعليه، **فإن التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية**؛ بلغت سنة 2016 ما مجموعه 26.476 مليون درهم تم تخصيص 50% منها للتسيير و40% للتجهيز و10% للزيادة في رأس المال. وتمثل هذه الإمدادات ما قدره 12,2% من مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة بما في ذلك نفقات الاستثمار.

ويشكل القطاع الاجتماعي (14.729 مليون درهم، أي 56%) والفلاحة (4.305 مليون درهم، أي 16%) والنقل (2.765 مليون درهم، أي 10%) والطاقة والمعادن (1.288 مليون درهم، أي 5%)، أهم القطاعات المستفيدة من التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتمثل المؤسسات والمقاولات العمومية التالية أهم المستفيدين من إمدادات الدولة خلال سنة 2016: الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (4.332 مليون درهم) والمراكز الاستشفائية (2.551 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (2.312 مليون درهم) والمكتب الوطني للخدمات الجامعية والثقافية (2.149 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (1.952 مليون درهم) والجامعات ومؤسسات التعليم العالي (1.918 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (1.150 مليون درهم) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية (817 مليون درهم) وشركة الطرق السيارة للمغرب (800 مليون درهم) والوكالات الحضرية (644 مليون درهم) والناظور غرب المتوسط (400 مليون درهم) والتعاون الوطني (384 مليون درهم) والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (328 مليون درهم).

أما فيما يخص إنجازات سنة 2017، بلغت الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 28.781 مليون درهم مسجلة نموا قدره 8,7% مقارنة بسنة 2016. ويرجع هذا الارتفاع أساسا للتحويلات الموجهة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وقد تم تخصيص 50% من مجموع الامدادات للتسيير و40% للتجهيز و10% للزيادة في رأس المال. وتمثل هذه الإمدادات ما قدره 10,6% من مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة بما في ذلك نفقات الاستثمار.

أما برسم قانون المالية لسنة 2018، فقد بلغت الإنجازات ما قدره 24.913 مليون درهم في نهاية شهر أكتوبر 2018 أي بنسبة إنجاز بلغت 74% من التوقعات لسنة 2018 (33.575 مليون درهم).

فيما يخص مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة؛ فقد بلغت خلال سنة 2016 ما قدره 8.184,4 مليون درهم أي بنسبة إنجاز بلغت 98% بالنسبة لتوقعات قدرها 8.330,37 مليون درهم. وسجلت هذه الإنجازات انخفاضا بلغ 9% مقابل إنجازات سنة 2015 (8.955,8 مليون درهم). ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع مساهمات بعض المؤسسات والمقاولات العمومية منها المجمع الشريف للفوسفاط وذلك ارتباطا بالوضعية غير المواتية للسوق الدولي وبالرغم من ذلك حافظ المجمع على مكانته. كما يعزى انخفاض المساهمات إلى تراجع مساهمة شركة اتصالات المغرب وكذا إلى عدم مساهمة مجموعة صندوق الإيداع والتدبير خلال سنة 2016. إلا أن هذه الانخفاضات قابلتها مساهمات إضافية من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ومكتب الصرف.

أما فيما يخص سنة 2017، فقد بلغت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 7.958 مليون درهم (مقابل إنجازات متراكمة بلغت 8.184 مليون درهم حتى متم دجنبر 2016)، أي بنسبة إنجاز بلغت 88% بالنسبة لتوقعات قدرها 9.067 مليون درهم ونسبة إنجاز قيمتها 98% مسجلة في نهاية 2016.

وتبلغ توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2018 ما قدره 9.821 مليون درهم أي بزيادة 8% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2017 (754+ مليون درهم). أما التوقعات المحينة في 07 دجنبر 2018، فقد بلغت 9.489,2 مليون درهم أي بانخفاض بلغ 331,8 مليون درهم مقارنة مع توقعات بداية السنة وذلك علاقة مع الارتفاعات والانخفاضات المسجلة لدى بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، والتي تتمثل فيما يلي:

- ارتفاعات تبلغ 578,76 مليون درهم متأتية أساسا من أرباح كل من شركة اتصالات المغرب (222,62+ مليون درهم) وشركة استغلال الموانئ (170,52+ مليون درهم) والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (145,62+ مليون درهم) واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير (40+ مليون درهم)؛
- انخفاضات بلغت 910,56 مليون درهم وهمت على الأساس، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (500- مليون درهم) وبنك المغرب (109- مليون درهم برسم حصص الأرباح) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (200- مليون درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (100- مليون درهم).

وبلغت الإنجازات المتراكمة في 07 دجنبر 2018 ما قدره 8.288,51 مليون درهم (مقابل 7.025,98 مليون درهم متراكمة في نهاية نونبر 2017)، أي بنسبة إنجاز 84,4% مقارنة مع توقعات بداية السنة. وشملت هذه الإنجازات، بالأساس، الموارد المتأتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (2.500 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (2.000 مليون درهم) وشركة اتصالات المغرب وشركة استغلال الموانئ (1.853 مليون درهم).

وتناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2019 ما قدره 11.450 مليون درهم (دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة) أي بزيادة متوقعة قدرها 17% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2018 (9.821 مليون درهم).

وتقدر توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنوات 2020 و2021 بما قيمته 10.347 مليون درهم و11.091 مليون درهم، على التوالي.

أما بالنسبة للإجراءات الهادفة لتحسين مردودية المحفظة العمومية؛

فيجب التذكير بأن تحسين أداء مساهمة المحفظة العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب يتطلب حتما تقوية المنجزات العملياتية والمالية لمكونات هذه المحفظة وذلك من خلال عصرنة حكامتها وتكريس شفافيتها. كما أن تدبير هذه المحفظة مرتبط برؤية مهيكلة ومندمجة لدور الدولة المساهمة الذي يجب إبرازه وتأطيره بالموازاة مع المهام الأخرى التي تقوم بها الدولة تجاه المحفظة العمومية (دور الموجه الاستراتيجي وضامن المرفق العام ودور المراقب...).

وفي هذا الصدد، فإن برمجة الموارد المتأتية من هذه الهيئات تتم وفق مقاربة تشاركية حيث ركزت منشورات السيد وزير الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة بالنسبة لسنتي 2017 و2018، على توجيهات هامة بهذا الخصوص، منها:

ضرورة وضع برمجة متعددة السنوات لمساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة بغية ضمان رؤية واضحة بالنسبة لكل من الدولة وهذه الهيئات؛

تحديد آجال لأداء مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، علما أن هذه المساهمات تعتبر صافية من أي اقتطاع ضريبي، وأنه يتوجب دفعها موزعة على ثلاثة أشطر (مارس ويونيو وشتنبر) من كل سنة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الإرساء التدريجي للتدبير النشيط للمحفظة العمومية الذي يؤطر دور الدولة المساهمة، تم الشروع في وضع سياسة لتوزيع الأرباح وذلك لضمان رؤية أفضل فيما يخص الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا تناسقها فيما يتعلق بالتزامات هذه الهيئات والمرتبطة أساسا ببرامجها الاستثمارية.

بخصوص الملاحظات المتعلقة بالنفقات ذات الطابع الاجتماعي (بما فيها صندوق دعم التماسك الاجتماعي)

بداية لا بد من الإشارة إلى العناية الخاصة التي توليها الحكومة للقطاعات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، نوضح النقط التالية:

1. **فيما يخص المجهود المالي المخصص لقطاع التربية الوطنية:**

لقد جعلت الحكومة في صميم أولوياتها مسألة التنزيل الفعلي والعملي المتجانس للرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 "من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتكليف من جلالة الملك، حيث تمت ترجمة مضامين هذه الرؤية الاستراتيجية، التي توافقت عليها مختلف مكونات المجلس، في مشروع القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي تمت صياغته تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك الذي دعا الحكومة إلى "**صياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون-إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد**".

وقد عرفت الاعتمادات المرصودة لصالح قطاع التربية الوطنية خلال السنوات الأخيرة تطورا مهما يتماشى مع الأهداف المرسومة لهذا القطاع حيث استفاد هذا الاخير خلال سنتي 2016 و2017 من اعتمادات بلغت على التوالي 3.86 مليار درهم و4.9 مليار درهم في اطار ميزانية الاستغلال مخصصة لاسيما لتغطية نفقات الدعم المدرسي وتسيير المؤسسات التعليمية والشأن التعليمي و 2.6 مليار درهم و3.8 مليار درهم برسم ميزانية الاستثمار مخصصة لتقوية العرض المدرسي عبر مشاريع البناء والتوسيع والتجهيز والتأهيل بما فيه استبدال المفكك وقد تم خلال هاتين السنتين تحويل الإعانات المخصصة لصالح الأكاديميات بنسبة 100% من اجل توفير السيولة اللازمة لتمكينها من متابعة تنفيذ برامجها وأداء الديون الجاهزة.

كما تم خلال سنتي 2016 و2017 دعم منظومة التربية والتكوين بالإمكانيات البشرية اللازمة من خلال عمليتين للتوظيف بموجب عقود شملت 35.000 أستاذ، وذلك من أجل التخفيف من ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام المشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية استمرت خلال سنة 2018 التي عرفت توظيف 20.000 أستاذ متعاقد ومن المرتقب التعاقد مع 15.000 أستاذ سنة 2019.

وقد مكنت المجهودات المبذولة من التخفيف من ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام المشتركة حيث سجلت نسب الاكتظاظ انخفاض كبير خلال الموسم الدراسي 2017-2018 حيث بلغت 1,5% في الابتدائي و 0,7% في الثانوي الإعدادي و 0,3% في الثانوي التأهيلي، مقابل 10,9% و15% و 7,2% بالنسبة لهذه المستويات على التوالي برسم السنة الدراسية 2016-2017.

وفي إطار تحسين حكامة النظام التربوي تمت خلال سنة 2016 مراجعة الهيكلة التنظيمية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي ترتكز على تعزيز نهج اللامركزية واللاتمركز ودعم قدراتها التنظيمية والتدبيرية ومصالحها الإقليمية وذلك من خلال احداث أقسام ومصالح جديدة (قسم تدبير الموارد البشرية وقسم الشؤون الادارية والمالية و كذا مراكز جهوية واقليمية لنظم الاعلام) اضافة الى تعزيز آليات التعاقد وتطوير الكفاءات

التدبيرية للمتدخلين على كافة المستويات ومواصلة الجهود المبذولة فيما يخص الأنظمة المعلوماتية والتقييم.

تذكير بالمجهود المالي المخصص للقطاع خلال الفترة 2016-2019:

	2016	2017	2018	2019
نفقات الموظفين	38 867 531 000	36 241 000 000	35 976 819 000	**34 982 885 000**
المناصب	8 340	38 000	**(1)** 20 000	**(1) 15 000**
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	3 865 569 000	4911000000 **(2)**	7 681 000 000 **(3)**	**10 050 000 000 (3)**
نفقات الاستثمار	**2 629 800 000**	**3 825 566 000**	**4 500 000 000**	**5 291 000 000**

(1) يتعلق الامر بالموظفين بموجب عقود لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

(2) بما فيها اعتمادات مالية اضافية تقدر ب 980 مليون درهم في إطار النفقات الطارئة لتغطية تكاليف اجور المتعاقدين و تم تحويلها للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

(3) بما فيها تكاليف اجور المتعاقدين

2. بالنسبة للمجهود المالي المخصص لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛ وفي هذا الإطار، سنركز على نقطتين اثنتين:

أولا: المجهود المالي في قطاع التعليم العالي:

في ما يخص قطاع التعليم العالي، وعلى غرار باقي مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، يندرج المجهود المالي للدولة في إطار التوجهات الأساسية للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي انبثقت عنها الخطة الاستراتيجية للقطاع برسم نفس الفترة. وترتكز هذه الخطة على أربعة محاور رئيسية و39 مشروعا وإجراءات عملية للتنفيذ، وذلك وفق برمجة زمنية تأخذ بعين الاعتبار المدى القريب والمتوسط والبعيد .

وقد انتقلت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع من 8,2 مليار درهم سنة 2010 إلى 10,7 مليار درهم برسم سنة 2018 بارتفاع 29%. يعزى هذا الارتفاع، خاصة، إلى ارتفاع الاعتمادات المخصصة للنفقات والمعدات المختلفة 73% برسم نفس الفترة وكذا نفقات الموظفين 20%، كما هو مبين في الجدول الآتي:

النفقات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المناصب المحدثة	500	500	400	700	700
الموظفون	5.384,53	5803,00	5.930,14	6.200,00	6.323,78
المعدات و النفقات المختلفة	2.840	3193,50.	3.203,5	3.372,8	3.630,74
الاستثمار	800	896,00	876,00	1.160, 18	1.360,78
المجموع	**8.584,53**	**9.892,50**	**10.009,65**	**10.732,98**	**11.315,30**

من جهة أخرى، فإن ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي توجه أساسا وفي جزء كبير منها، إلى تغطية منح الطلبة وإعانة الجامعات وكذا البحث العلمي، حيث أصبحت النفقات الخاصة بالمنح تمثل 50% من مجموع النفقات في السنوات الأخيرة بدل 25% سنة 2010 كما ان نفقات التسيير الموجهة للجامعات عرفت تطورا ملحوظا منذ نهاية المخطط الاستعجالي سنة 2012 حيث تبلغ حاليا 28% من مجموع نفقات التسيير للقطاع بدل 16% سنة 2012. أما فيما يخص نفقات التسيير المخصصة للبحث العلمي فقد عرفت استقرارا منذ سنة 2010.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل البحث العلمي عبر عدة مؤسسات أهمها الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، حيث بلغ سقف اعتماداته لسنة 2018 ما قدره 599 مليون درهم، توجه أساسا إلى المؤسسات العمومية والخاصة العاملة في البحث وكذا منح التميز وإعانات لمؤسسات ومعاهد البحث والابتكار.

ثانيا: تطور مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي:

توسيع عرض التكوين والرفع من جودته: عرف معدل التمدرس ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 28.1% برسم السنة الجامعية 2014-2015 إلى 31.1% برسم السنة الجامعية 2015- 2016، ثم 33% برسم سنة 2016-2017. أما فيما يخص بنيات الاستقبال، فقد انتقل عدد المقاعد من 430.868 مقعدا سنة 2014-2015 إلى 484.167 مقعدا سنة 2016-2017 بنسبة تطور تتجاوز 12%. وقد مكن هذا التطور، نسبيا، من مواكبة تطور العدد الإجمالي لطلبة التعليم العالي الذي عرف بدوره ارتفاعا ملحوظا منذ السنة الجامعية 2010-2011، حيث انتقل من 473.106 طالب إلى 747.000 طالب سنة 2016-2017، أي بزيادة تقدر ب 71% ويرتقب أن يصل إلى 822.191 طالب سنة 2017-2018. ومن جهة أخرى، لا يتجاوز عدد الخريجين 15% من العدد الاجمالي الطلبة رغم أنه في تزايد متواصل حيث انتقل بنسبة 52% من سنة 2011-2012 بما يناهز 72.773 متخرج إلى 110.688 سنة 2015-2016.

تحسين نسبة التأطير البيداغوجي والإداري: انتقل عدد موظفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 23.230 موظف سنة 2010 إلى 23.517 موظف سنة 2017 بارتفاع 1.24%. ويعزى هذا الارتفاع لاستفادة قطاع التعليم العالي طيلة الفترة المذكورة من إحداث 4.196 منصبا ماليا منها 980 منصب مالي تم خلقها بموجب قوانين المالية 2015 و2016 في إطار عملية تحويل مناصب إدارية لحاملي الدكتوراه في الإدارة العمومية إلى مناصب بيداغوجية لتوظيفهم كأساتذة مساعدين وذلك لمواكبة تزايد أعداد الطلبة وتحسين نسب التأطير البيداغوجي والإداري. أما بالنسبة لسنة 2018 فقد تم إحداث 700 منصب جديد وكذا تحويل 800 مناصب إدارية لحاملي الدكتوراه في الإدارة العمومية إلى مناصب بيداغوجية لتوظيفهم كأساتذة مساعدين.

الخدمات الاجتماعية للطلبة: شهد عدد المستفيدين من المنحة الدراسية تطورا مهما بحيث انتقل من 215.507 مستفيد برسم السنة الجامعية 2012-2013 إلى 330.000 مستفيد برسم سنة 2016-2017 أي بزيادة قدرها 53 % والتي ترتبت عنها زيادة في الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض بنسبة 112%، حيث انتقلت من 848 مليون درهم سنة 2012 إلى

1.800 مليون سنة2017

.فيما يخص الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، فقد بلغت 58.887 سريرا سنة 2016-2017 محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 78% بالمقارنة مع سنة 2011-2012، التي كانت القدرة الاستيعابية إبانها تناهز حوالي 033.00 سرير. وقد تمت برمجة 6 أحياء جديدة مع توسعة 5 أحياء أخرى مستقبلا كي تكون جاهزة في أفق سنة 2018 و2019.

- **البحث العلمي:** تتوفر بنيات البحث العلمي الجامعية على 1348 بنية للبحث معتمدة من طرف مجالس الجامعات، 06 مراكز للدراسات والبحث، 564 مختبر للبحث و13 مجموعة للبحث و765 فريق بحث غير منتمين لأي مختبر، أما بالنسبة لمراكز الدكتوراه فهناك 53 مركزا بالجامعات و5 مراكز بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات. فيما يخص مخرجات الإنتاج العلمي، فقد سجلت 117 براءة اختراع مسجلة باسم الجامعات ومراكز البحث سنة 2017 مقابل 11 براءة سنة 2009، مسجلة بذلك مساهمة بنسبة 65 % من مجموع الطلبات من أصل مغربي والبالغ عددها 182 براءة، و كذا فإن عدد المنشورات العلمية في المجلات الدولية المحكمة بقاعدة SCOPUS بلغ 5656 في 2016 و عدد المنشورات المفهرسة المشتركة بين الجامعات المغربية ونظيراتها الأجنبية 2143 خلال 2016، كما أن عدد مشاريع البحث والابتكار التي أنجزت بشراكة مع المقاولات في إطار طلبات العروض الوطنية خلال الفترة 2015- 2017 بلغت 21 مشروعا، وقد تم تحميل 906.479 منشور علمي من قواعد البيانات الإلكترونية التي يوفرها المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني إلى حدود 16 أكتوبر 2017.

3. بالنسبة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي:

1.3: فيما يخص نفقات صندوق التماسك الاجتماعي لسنتي 2016-2017 (بمليون درهم)

البرامج	2016	2017
نظام المساعدة الطبية	1.017	1.225
تيسير	500	500
مليون محفظة	667	250
الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة	285	588
دعم الأشخاص في وضعية إعاقة	100	111
المجموع	2.569	2.674

2.3: فيما يخص حكامة الصندوق

غياب استراتيجية مندمجة: بالنسبة للنقط المرتبطة بغياب استراتيجية مندمجة لبرامج الصندوق، فينبغي التوضيح أن الحكومة تسهر حاليا على تطوير سياسة مندمجة وموحدة للحماية الاجتماعية وذلك عملا بمبدأ إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية وتحسين حكامتها، حيث ينبغي الحرص على ضمان حكامة جيدة لمجموع هذه البرامج، مع ضبط وترشيد النفقات وتحديد المهام والمسؤوليات والتنسيق بين جميع المتدخلين في تدبير هذه البرامج.

عدم توفر برمجة متناسقة لموارد الصندوق ونفقاته: من أجل ضمان حسن تدبير صندوق دعم التماسك الاجتماعي، تم الحرص على رصد الاعتمادات المالية اللازمة لمجموع برامج الدعم المستفيدة من مداخيل هذا الصندوق وذلك في إطار تعاقدي مع الأطراف المعنية يستجيب لقواعد الحكامة الجيدة، وكذا بناء على دراسة الحاجيات والمتطلبات من أجل المساهمة في سد الخصاص لتمويل هذه البرامج. كما يجدر التوضيح أن الاعتمادات المبرمجة في هذا الصندوق يتم احتسابها بناء على دراسة المعطيات المتوصل بها من طرف القطاعات المستفيدة، وذلك لتحديد المبالغ اللازمة للمساهمة في تمويل حاجيات البرامج المعنية. وبالتالي فإن هذه الممارسة توفر برمجة متناسقة لموارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي، كما تستجيب لسياسة ضبط وترشيد النفقات العمومية وكذا متطلبات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، لا سيما فيما يخص تعميم ثقافة التدبير المرتكز على النجاعة والمردودية، وخلق التوازن بين الحاجات التمويلية لمختلف السياسات وبين الإمكانيات المتاحة.

تأخر في تفعيل خدمات الصندوق: تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من عدم تفعيل الصندوق سنة 2012، فلقد تم الحرص على رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل البرامج الاجتماعية المستفيدة منه والتي انطلقت قبل هذه السنة في إطار الميزانية العامة وذلك عبر فصل التكاليف المشتركة أو من خلال تعزيز الميزانية المخصصة للوزارة المعنية بتدبير البرنامج.

لقد شكلت سنة 2013 منعرجا حاسما لتعميق التفكير في طريقة تدبير وتسيير هذا الصندوق، فأمام غياب معايير الاستفادة والإطار التعاقدي وكذا عدم توفر دلائل الإجراءات والمساطر الخاصة لصرف المنح، كان من الضروري تخصيص هذه السنة لنهج ووضع المعايير الضرورية التي تؤطر طريقة صرف الإعانات على مستوى هذا الصندوق.

وابتداء من سنة 2014، تم الشروع في صرف الإعانات المالية للبرامج الاجتماعية وذلك في إطار تعاقدي مع الأطراف المعنية يستجيب لقواعد الحكامة الجيدة في تدبير الصندوق، وكذا بناء على دراسة الحاجيات والمتطلبات من أجل المساهمة في سد الخصاص لتمويل هذه البرامج.

تراكم رصيد في حين تعرف كل البرامج الممولة عدة اختلالات ترجع بالأساس إلى ضعف التمويل: ينبغي التوضيح أن الرصيد المتوفر حاليا في الصندوق يصل إلى 7,49 مليار درهم وذلك إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2017، في حين أن المداخيل الصافية السنوية للصندوق، لا يتعدى معدلها المتوسط 3 مليار درهم خلال الفترة 2012-2017، ولم تبلغ سوى 1,78 مليار درهم إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2017 مقابل نفقات تتجاوز 2,88 مليار درهم برسم هذه السنة. حيث تجدر الإشارة إلى الارتفاع المهم الذي

عرفته نفقات هذا الصندوق مقابل الانخفاض الذي سجلته المداخيل، وذلك نظرا لحذف بعض من هذه المداخيل دون تعويضها أو إدراج مداخيل جديدة كحصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح والمداخيل. وبالتالي ينبغي السهر على اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق والتحكم في نفقاته وكذا الحرص على استدامة موارده مع دراسة إمكانية إدراج موارد جديدة يستفيد منها هذا الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أنه علاوة على المجهودات المبذولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، عرفت القطاعات الاجتماعية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات المتتالية، لا على مستوى تخصيص الموارد المالية والبشرية ولا على مستوى الإصلاحات الهيكلية الكبرى وكذا اعتماد سياسات العمومية تنصب على الاستجابة لحاجيات المواطنين خاصة منهم الفئات الهشة. على رأس هذه الإصلاحات إصلاح التعليم، والنهوض بالقطاع الصحي، وتوفير فرص الشغل والسكن اللائق، وتقليص الفوارق المجالية، وخاصة بالعالم القروي والمناطق النائية.

3.3: **تدبير برنامج "مليون محفظة"**

تتجلى هذه المبادرة في توزيع المحفظات والأدوات المدرسية والمقررات والكتب على تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي وذلك حسب مستويات التعليم في الوسطين القروي والحضري.

ومنذ سنة 2014، استفاد هذا البرنامج في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" من اعتمادات مالية مهمة، فقد بلغت مجموع الاعتمادات المرصدة خلال الفترة 2014-2018 ما يفوق 1,47 مليار درهم منها 667 مليون درهم تم رصدها سنة 2016 مكنت من تمويل الحاجيات وتصفية جميع المتأخرات المسجلة بالنسبة لهذا البرنامج.

كما أنه ابتداء من شهر غشت 2016 تم إعداد وتوقيع اتفاقية شراكة من أجل إنجاز برنامج "المبادرة الملكية مليون محفظة" من مجموعة من الأطراف المعنية من جهة ووزارة الداخلية من خلال التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. تهدف هذه الاتفاقية إلى توزيع المحافظ و الأدوات المدرسية لفائدة التلميذات و التلاميذ المنحدرين من الأسر المعوزة. كما تقوم بتحديد الكلفة المالية السنوية ومساهمة كل الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى التزامات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الاقتصاد والمالية وكذا التزامات وزارة الداخلية – التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية-.

وتنص هذه الاتفاقية على إحداث لجنة القيادة للسهر على المصادقة على المقترحات المتعلقة بتنفيذ البرنامج والمصادقة على الفئات المستهدفة والميزانية والتركيبة المالية وكذا المصادقة على التقرير السنوي وتجتمع على الأقل مرة في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك. ولجنة تقنية لتتبع انجاز العمليات المبرمجة وتجتمع بصفة منتظمة وكلما دعت الضرورة لذلك.

4.3: **تدبير برنامج "تيسير"**

من أجل تحقيق إلزامية التمدرس بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 إلى 15 سنة من خلال تعزيز الطلب على التمدرس في المناطق النائية، يقوم برنامج تيسير بالتحويلات النقدية المشروطة في تقديم منح مدرسية لجميع الأطفال بنفس المستويات داخل نفس المؤسسة شريطة الاحترام التام لشروط الانضباط المحددة في عدد حصص الغياب التي لا يجب أن تتجاوز 4 مرات في الشهر.

فقد بلغت مجموع الاعتمادات المرصدة خلال الفترة 2014-2018 مبلغ 3,18 مليار درهم مكن من صرف جميع الإعانات المستحقة، حيث استفاد هذا البرنامج من مبلغ 500 مليون درهم سنويا تم رصدها في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي ابتداء من سنة 2014 ومبلغ 1.181 مليون درهم برسم سنة 2018.

5.3: **تدبير برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة**

تتمثل مجالات تدخل صندوق دعم التماسك الاجتماعي فيما يخص النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يلي:

- المساهمة في اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى؛
- المساهمة في تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- الدفع لفائدة المنظمات المتعاقد معها برسم تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
- المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تم بتاريخ 30 مارس 2015 توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة، وذلك من أجل المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص في وضعية إعاقة، بطريقة تضمن تدبيرا أمثل وشفاف للموارد المالية المرصدة لهذه العملية.

وبرسم الفترة الممتدة ما بين 2015-2018، تم رصد مبلغ 411 مليون درهم، لفائدة التعاون الوطني في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

6.3: **تدبير برنامج المساعدة الطبية**

إن دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بأجرأة نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وذوي الدخل المحدود، تستدعي الوقوف عند مجموعة من التعثرات والمشاكل المطلوب دراستها والبحث عن حلول ملائمة لها.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات، تقوم الحكومة بمجموعة من الإجراءات من أهمها متابعة تأهيل المستشفيات العمومية من خلال إطلاق

برنامج وطني لتأهيل البنيات الاستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية مركزيا وترابيا، وخاصة بالعالم القروي. كما تعمل الحكومة في إطار تحسين عملية الاستهداف، على إخراج السجل الاجتماعي الموحد حيث سيمكن هذا الأخير من توحيد المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وبالتالي تحديد الفئات الهشة والفقيرة، وفرز الفئات التي ستستفيد من دعم الدولة. ويعتبر نظام المساعدة الطبية من بين المشاريع الاجتماعية التي توجد على رأس هذا السجل الاجتماعي الموحد. وبرسم سنة 2019، تعتزم الحكومة على اتخاذ التدابير الضرورية لتصحيح الاختلالات التي يعرفها تنفيذ نظام المساعدة الطبية "راميد"، وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

بخصوص الملاحظات المتعلقة بتطور حجم المديونية

بداية، يجب الإشارة إلى أن تطور المديونية يرتبط بالأساس بمستوى عجز الميزانية وكذلك بنسبة النمو المسجلة بالنسبة للاقتصاد الوطني. ففي السنوات التي يكون فيها عجز الميزانية كبيرا ترتفع المديونية إذ أن الموارد الذاتية تكون غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية والاصلاحات الهيكلية التي تعتبر ضرورية من أجل الرفع من مستوى النمو والخفض من البطالة، الشيء الذي يتطلب تمويله اللجوء إلى موارد إضافية داخلية وخارجية عن طريق الاقتراض. في المقابل، تتناقص المديونية عندما ينخفض عجز الميزانية. كما أن نسبة النمو، هي الأخرى، لها تأثير واضح على تطور مؤشر المديونية وقابليتها للاستمرار.

وعليه، ففي متم سنة 2017، بلغ حجم دين الخزينة 692,3 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 34,9 مليار درهم أو 5% مقارنة بسنة 2016 (657,5 مليار درهم). و رغم هذا الارتفاع المسجل في حجم الدين، فإن وثيرة ارتفاعه انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة مع تلك المسجلة بين 2009 و2014 و التي بلغت، كمتوسط سنوي، 9%.

وقد اتسم منحى تطور مؤشر المديونية للخزينة، الذي يمثل حجم الدين بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام، ببروز فترتين أساسيتين:

الفترة الممتدة ما بين 2000 و2008: والتي تميزت بتراجع مهم لمؤشر مديونية الخزينة بحيث انتقل من 68,1% إلى 45,4% (أي بتراجع يناهز 22,7 نقطة مئوية للناتج الداخلي الخام)؛

وفترة ما بعد 2008: والتي عرفت فيها وتيرة ارتفاع مؤشر المديونية سرعتين مختلفتين. فخلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013 ارتفع هذا المؤشر، في المتوسط السنوي، بحوالي 3,3 نقطة مئوية من جراء ارتفاع نفقات المقاصة الناجمة عن الارتفاع المهم لأسعار النفط في الأسواق الدولية وكتلة الأجور في إطار الحوار الاجتماعي، من جهة، والانخفاض المسجل للمداخيل الضريبية من جهة أخرى .

وابتداءً من سنة 2014 تميزت وتيرة الارتفاع لمؤشر المديونية بتحكم تدريجي في منحاها بحيث تم خفض نسبة التغير السنوية المتوسطة إلى 0,9% نقطة مئوية للناتج الداخلي الخام ليتم تسجيل 0,2 نقطة فقط بتم سنة 2017. و يعزى هذا التطور أساسا، رغم الوضعية العالمية الصعبة، إلى السياسة الحكومية المتبعة و التي جعلت من أولوياتها استعادة التوازنات الماكرواقتصادية من أجل الحفاظ على استمرارية المديونية (Soutenabilité de la dette)وبالتالي، فقد ساهمت التدابير المتخذة من أجل ترشيد النفقات العمومية وتحسين المداخيل، من تقليص عجز الميزانية إلى حدود 3,8%.

من جهة أخرى، تم إدخال قاعدة ذهبية جديدة ضمن القانون التنظيمي الجديد للمالية والتي تنص على حصر الاقتراضات في تمويل نفقات الاستثمار وسداد أصل الدين فقط، مما سيساهم بشكل كبير في التحكم في تطور المديونية خلال السنوات المقبلة.

ومن جهة أخرى، فقد أظهرت الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي بتعاون مع الوزارة حول استمرارية الدين العمومي مناعة هذا الدين وقابليته للاستمرار دون تجاوز سقف 70% بالنسبة للناتج الداخلي الخام، من خلال مختلف الصدمات التي تم إجراؤها على النموذج التحليلي والتي همت عجز الميزانية ونسبة الفائدة وكذلك سعر الصرف إما بتأثيرات فردية أو جماعية.

كما أظهرت هذه الدراسات بعض الهشاشات التي يجب الانتباه إليها بالرغم من كونها إجمالا معتدلة:

- فالهشاشة المتعلقة بمستوى المديونية الخارجية والمرتبطة أساسا بالعجز المسجل للحساب الجاري لميزان الأداءات تبقى على المدى المتوسط متحكم فيها بالنظر إلى التحسن المتوقع للاستثمارات الخارجية والتي من شأنها تقليص هذا العجز وكذا بفضل بنية الدين الخارجي الذي يرتكز أساسا على الدائنين الثنائيين و المتعددي الأطراف والذي يتميز بأجل استحقاق طويل الأمد وبأسعار فائدة منخفضة؛
- أما حاجيات التمويل الاجمالية، والتي ترتبط أساسا بخدمة الدين القائم على المدى القصير، فقد تراجعت عن النسبة المرجعية لـ 15% من الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2014 ومن المتوقع أن تواصل تقلصها، على المدى المتوسط، لتبقى في مستويات آمنة بفضل التدابير المتخذة للحفاظ على بنية سليمة للدين من حيث المدة الزمنية المتوسطة المتبقية للسداد والتي تفوق 6 سنوات ونصف بتم سنة 2017 وذلك بالموازاة مع استقرار معدل التكلفة الاجمالية للدين في حدود 4,1%.

إضافة الى قابلية الدين العمومي للاستمرار، ينبغي كذلك التركيز على بنية هذا الدين التي تبقى سليمة وذلك كنتيجة للتطور الكبير الذي عرفه تدبير الدين في بلادنا. هذه البنية السليمة تسمح لنا بالتحكم في الكلفة وفي المخاطر إذ أن هذا التحسن الملاحظ في بنية الدين مكن من التحكم في تحملات فوائد الدين حيث أن حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لأداء

الفوائد لا تتعدى 2,7% عوض 4,7% سنة 2000 كما مكن من تقليص متوسط كلفة الدين الذي تراجع من 6,8% سنة 2000 إلى 4,1% متم 2017.

ورغم أن الهدف المسطر مسبقا لتقليص نسبة المديونية إلى حدود 60 % من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، سيكون من الصعب بلوغه نظرا لانخفاض نسب النمو وكذا ارتفاع نسب عجز الميزانية مقارنة بالتوقعات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وعدم تعبأة مبالغ المنح المبرمجة، فان الحكومة ستواصل الجهود للتحكم في عجز الميزانية والزيادة في نسبة النمو وكذلك التوفر على الموارد الذاتية لتمويل المشاريع الانمائية.

فيما يتعلق بارتفاع مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية؛

بداية، لابد من الاشارة إلى أن الاستدانة تعتبر في شقيها الداخلي والخارجي، واحدة من أهم الموارد التي تلتجأ إليها المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل ضمان تمويل المشاريع الهيكلية الكبرى للبلاد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الموارد المالية الضرورية تعبأ من أجل مواكبة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تعرف نموا متواصلا حيث بلغت الإنجازات ما يناهز 373,8 مليار درهم برسم الفترة 2012-2016 مقابل 117,6 مليار درهم من المديونية الخارجية خلال نفس الفترة، مع العلم أنه لا يمكن الاعتماد فقط على الموارد الذاتية التي تمثل حوالي 30% من مجموع الاستثمار وتحويلات الميزانية العامة للدولة (إعانات للاستثمار بقيمة 66 مليار درهم خلال الفترة 2012-2016) لتمويل هذه الاستثمارات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الديون الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية يتم التعاقد بشأنها بعد دراسة معمقة لجدوى هذه الاستثمارات وآثارها وكذا قدرة هذه الهيئات على تسديد هذه الديون وذلك بعد الدراسة والموافقة عليها من طرف المجالس التداولية لهذه المنشآت ومصادقة وزارة الاقتصاد والمالية.

كما يجب التذكير بأن لجوء المؤسسات والمقاولات العمومية إلى التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها يتم بطريقة متحكم فيها بحيث تنهج سياسة ترمي إلى تحقيق التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية. كما يتم إيلاء الأولوية للديون التي تمنح بشروط مالية متميزة وتفضيلية (حجم الديون ونسبة الفائدة والأهلية وفارق الاستهلاك) خاصة تلك المتعاقد عليها مع الدائنين متعددي الأطراف. وتعمل المديريات المعنية لوزارة الاقتصاد والمالية بالتشاور فيما بينها قبل الموافقة على طلبات الاستدانة الموجهة إليها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد سجلت ديون التمويل (DETTES DE FINANCEMENT) بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2016 ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2015 لتصل إلى 267,1 مليار درهم منها 168,8 مليار درهم من الديون الخارجية (63%) أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بسنة 2015. وتمثل هذه الديون الخارجية 54% من المديونية العامة الإجمالية لسنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الديون الخارجية قد سجلت تباطؤا في نسبة نموها منذ سنة 2013 حيث مرت من 31% بين عامي 2013 و2014 إلى 17% بين عامي 2014 و2015 ثم 6% بين عامي 2015 و2016، مع معدل نمو سنوي قدره 12% بين عامي 2012 و2016.

ويعزى ما يقرب من 91% من هذه الديون الخارجية برسم سنة 2016 إلى ثمان هيئات هي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمجمع الشريف للفوسفاط والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة المغربية للطاقة المستدامة والشركة الوطنية للنقل الجوي-الخطوط الملكية المغربية وصندوق التمويل الطرقي والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط.

كما أن تطور هذه الديون خلال سنة 2016، يرجع بالأساس إلى زيادات الديون المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التالية: الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (67,4%+) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (21,8%+) وصندوق التمويل الطرقي (10,4%+) مع العلم أن جميع هذه الهيئات منخرطة في برامج استثمارية طموحة.

وتتكون الديون الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية من ديون تحظى بضمانة الدولة بمبلغ 115 مليار درهم في نهاية سنة 2016 مقابل حوالي 105,6 مليار درهم سنة 2015 وديون غير مضمونة من طرف الدولة بمبلغ 53,6 مليار درهم في نهاية سنة 2016 مقابل حوالي 53,5 مليار درهم سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة نمو هذه الديون الخارجية قد عرفت تباطؤا ملحوظا حيث بلغت 17% ما بين سنتي 2014 و2015 مقابل 6% ما بين سنتي 2015 و2016.

وقد تأكد هذا المنحى سنة 2017 حيث استقرت نسبة نمو الديون الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية في 6 % بين سنتي 2016 و2017. وقد بلغت هذه الديون 178 مليار بينما عرفت انخفاضا لأول مرة بنسبة 1% عند نهاية يونيو 2018، حيث بلغت هذه الديون مقارنة مع نهاية سنة 2017، 176,4 مليار درهم.

لكن ورغم أن لجوء المؤسسات والمقاولات العمومية إلى التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها يتم بطريقة متحكم فيها بحيث تنهج سياسة ترمي إلى تحقيق التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية إلا أن المديونية الخارجية وصلت إلى مستويات مقلقة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا ومن أجل تحقيق استقرار مديونية هذه الهيئات وتحسين جودة مراقبتها، قامت وزارة الاقتصاد والمالية، سنة 2016، بإصدار دورية متعلقة بتسديد الديون موجهة إلى مختلف مسيري الهيئات المذكورة تدعوهم فيها إلى ضرورة توفير متابعة دقيقة ومنتظمة لمختلف الالتزامات والمصاريف المالية وكذا إلى الالتزام الصارم بالمواعيد النهائية لسداد القروض. كما نصت الدورية على إنشاء آلية على مستوى الوزارة تقوم بالسهر على سداد

القروض الخارجية في آجالها والتنبيه إلى أي تقصير محتمل في هذا المجال. ومن جهة أخرى، تم إصدار مذكرة موجهة إلى مختلف أعوان المراقبة المالية للدولة التابعين لها تحثهم فيها على متابعة أكثر دقة للمشاريع التي تستفيد من تمويلات خارجية والتأكد من قدرة الهيئات المعنية على الالتزام بتسديد قروضها داخل الآجال المحددة. وفي هذا الصدد قررت الوزارة جعل اللجوء إلى ضمان الدولة يكتسي طابعا استثنائيا مع اعتماد مقاربة ربط برمجة المشاريع المقترحة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية بقابليتها للتمويل أو برمجتها في إطار بروتكول تفاوضي بين الدولة وهذه الهيئات.

كما تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بالسهر على ورش تقليص ديون المؤسسات والمقاولات العمومية الأكثر مديونية وذلك عبر العمل على إيجاد حلول وطرق مبتكرة للتمويل دون اللجوء الأوتوماتيكي للاستدانة.

ومن جهة أخرى، فإن الاصلاح الهيكلي المرتقب لبعض المؤسسات العمومية، الرامي لتحسين نموذجها الاقتصادي والمالي من شأنه أن يرفع من مواردها الذاتية ويقلص من لجوئها للاستدانة.

واستشعارا منها لحساسية هذا الموضوع، أسست وزارة الاقتصاد والمالية لورش تتبع المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، والذي من بين أهدافه تتبع مستوى مديونية هاته المنشآت وآثارها وكذا استباقية المخاطر التي قد تطرأ بسببها.

فيما يتعلق الملاحظات المتعلقة بالميزان التجاري وميزان الأداءات.

تجدر الإشارة إلى أن وضعية التجارة الخارجية لبلادنا قد تميزت على مدى السنوات الأخيرة بتحولات كبيرة على مستوى البنية الجغرافية والقطاعية للصادرات، فبالإضافة إلى تحسن الجودة والمحتوى التكنولوجي للمنتجات المغربية، فقد انعكس هذا التطور إيجابا على قدرتها التنافسية وذلك من خلال أهم المؤشرات التالية:

ارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 3,5% في المتوسط خلال الخمس سنوات الأخيرة وهي نسبة أعلى من متوسط تطور التجارة العالمية. وخلال سنة 2017، ارتفع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 5,4%.

تحسن حصة المغرب في السوق العالمية والتي عرفت منحى تصاعديا منذ سنة 2013، حيث سجلت سنة 2017 أعلى مستوى لها 0,15% ارتباطا بالأداء الجيد لصادرات مهن المغرب العالمية، خاصة قطاعي صناعات السيارات والطيران.

تنوع متزايد للصادرات المغربية مع تحسن مستمر للمحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية والتي عرفت تطورا إيجابيا لفائدة المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية.

تنوع جغرافي للصادرات المغربية مع تعزيز حصة السوق خاصة في إفريقيا وأمريكا وآسيا.

استقرار سعر الصرف الحقيقي للدرهم.

لكن، ورغم هذه التطورات الإيجابية **لايزال الميزان التجاري لبلادنا يعاني من عجز هيكلي** يرتبط أساسا **بالحجم الكبير لواردات** بلادنا وبنيتها والتي تتكون أساسا من **مواد التجهيز والمواد النصف المصنعة** ارتباطا بالاستثمارات في إطار الأوراش التي تعرفها بلادنا، وكذا **الطاقة والحبوب** التي لا يمكن الاستغناء عنها علما أنها معرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

ولتقليص مستوى عجز الميزان التجاري، تواصل الحكومة مقاربتها الشمولية من خلال تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية، سواء منها الهادفة إلى تطوير العرض التصديري وتعزيز تنافسيته أو إلى الحد من تنامي الواردات. ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار، نذكر:

تكثيف وسائل دعم ومواكبة عرض وتنافسية المنتوج الوطني القابل للتصدير من خلال دعم المقاولات في تنمية أنشطة التصدير وكذا الرفع من وتيرة الجهود الرامية لترويج المنتجات المغربية في أهم الأسواق الدولية.

تحسين جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية عبر تسريع مختلف السياسات القطاعية بما فيها السياسة الصناعية والسياسة الطاقية والسياسة الفلاحية، وكذا العمل على الرفع من درجة استفادة النسيج الاقتصادي الوطني من هذه الاستثمارات عبر تشجيع تحويل التكنولوجيا المرتبطة بها واندماج النسيج الإنتاجي الوطني.

العمل على الحد من تنامي الواردات من خلال مواصلة تفعيل إجراءات الحماية التجارية (Défense commerciale) وتعزيز مراقبة السلع المستوردة بما في ذلك الحرص على احترام المواصفات التقنية وقواعد المنشأ، بالإضافة إلى تسريع تطبيق برنامج النجاعة الطاقية والاستمرار في تطوير التجربة المغربية في مجال الطاقات البديلة.

ومن جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة قد عملت على تفعيل القانون 91-14 الجديد المتعلق بالتجارة الخارجية الذي وضع إطارا جديدا للتفاوض يؤطر ويحدد الأهداف التجارية والاقتصادية وكذا السياسية المنتظرة من إبرام الاتفاقيات التجارية الدولية. كما يحدد الأنشطة والمجالات التي ينبغي إدراجها في المفاوضات، والمستوى العام للتنازلات المتبادلة بالنسبة لكل قطاع ونشاط ومجال موضوع التفاوض وكذا التدابير المواكبة التي تمكن من ضمان تنفيذ الاتفاق بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. كما تحرص الحكومة على أن تتم استشارة ممثلي المنظمات المهنية المعنية بصفة دورية من أجل تقوية وتعزيز دور المقاولات المغربية في هذه المفاوضات.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الأخير، أود التأكيد على أن توصيات المجلس الأعلى للحسابات

الواردة بالتقريرين موضوع النقاش تتلاقى في كثيرها مع التدابير المتخذة في إطار القانون التنظيمي لقانون المالية والتي تهدف إلى تحسين إطار تدبير المالية العمومية في مراحل البرمجة والتنفيذ والمراقبة. وللإشارة، فإن بعض التوصيات دخلت حيز التنفيذ، والبعض الآخر سيدخل حيز التنفيذ تدريجيا طبقا للجدولة الزمنية الواردة في القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه. كما أن هناك عدة مشاريع إصلاح إحصاءات المالية العمومية تم الشروع في إعدادها من طرف هذه الوزارة بهدف تحسين جودة هذه الإحصاءات وجعلها أكثر ملاءمة مع المعايير الدولية.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المحور الثاني: يتعلق بمنظومة الإنعاش الاقتصادي

1. بالنسبة لوسائل إنعاش الاقتصاد:

لقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات من أجل تحفيز الاستثمار، وفي هذا الصدد قامت بمجموعة من الاصلاحات أهمها إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، كما أن الحكومة بصدد القيام بإصلاح شامل لميثاق الاستثمار وذلك بغية تعزيز تنافسية المغرب وجاذبيته للاستثمارات الخارجية.

2. بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي بالمغرب:

- لقد عملت الحكومة على إعادة النظر في اختصاصات ومجال تدخل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات قصد تحقيق فعالية أكبر في تدخلاتها. وفي هذا الإطار تم إدماج المركز المغربي لإنعاش الصادرات مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات ومكتب معارض الدار البيضاء في مؤسسة " الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، وذلك من أجل تجديد دور الوكالة في إنعاش الاستثمارات والصادرات.

وتناط بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات مهام الإشراف على استراتيجيات تنمية وإنعاش الاستثمارات واقتراح استراتيجية للتواصل حول فرص الاستثمار بالمغرب والتعريف بعروض التصدير المغربية وكذا إبرام عقود وشراكات مع الفاعلين في القطاعين العام والخاص قصد تنمية الاستثمار وإنعاش التصدير في إطار التفاعل المتناسق على صعيد القطاعات الإنتاجية وتطوير مناطق مخصصة لقطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة.

وفي هذا الإطار، يتم حاليا القيام بعمل جوهري من أجل تمكين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات من احترام التزاماتها وعقودها المبرمة. كما ستعمل الوكالة على استكمال التدابير التي سبق الشروع فيها من طرف الهيئات التي تم حلها.

وفيما يخص إنعاش الاستثمارات وهي المهمة التي كانت موكلة سابقا للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، فقد همت إنجازات سنة 2016 تنظيم 64 حدثا للترويج مقابل 35 حدثا سنة 2015 والبحث والتنقيب التجاري عبر إنجاز 13 مشروعا والتقدم في 33 عملية بحث وكذا دراسة 45 مشروع اتفاقية تم تقديمها للجنة الوطنية للاستثمار قصد المصادقة.

ويُظهر التوزيع حسب قطاعات الاستثمار أن قطاع الطاقات المتجددة يحتل المقام الأول بنسبة 39% من الاستثمارات التي فحصتها اللجنة التقنية للتحضير والتتبع بما مجموعه 7.000 مليون درهم متبوعا بقطاع النقل والبنى التحتية بنسبة 26% من المشاريع الاستثمارية التي تم فحصها بمبلغ 4.700 مليون درهم.

وتتصدر الاستثمارات الوطنية اللائحة إذ تمثل 64% من الاستثمارات التي تمت دراستها من طرف اللجنة التقنية للتحضير والتتبع.

كما يبين التوزيع الجهوي للاستثمارات أن 43% من المشاريع تهم جهة الدار البيضاء-سطات بما قيمته 7.700 مليون درهم متبوعة بجهة العيون-الساقية الحمراء بما يعادل 22% من مجموع الاستثمارات أي ما قيمته 4.000 مليون درهم.

وقد بلغت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب مع متم سنة 2016، ما قدره 33.000 مليون درهم مقابل 38.700 مليون درهم مع نهاية سنة 2015، أي بانخفاض قدره 15% بفعل السحب الملاحظ لبعض الاستثمارات.

أما في مجال إنعاش الصادرات، فقد همت إنجازات "المغرب تصدير" 142 إجراء ترويجيا مع متم 2016 مقابل 130 في 2015، بغلاف مالي قدره 154,9 مليون درهم مقابل 211 مليون درهم لسنة 2015، أي بانخفاض في القيمة بنسبة 27% مقابل زيادة بنسبة 9% في عدد العمليات المنجزة.

وقد أثرت العمليات الترويجية المذكورة على مؤشرات أنشطة المغرب تصدير على النحو التالي:

- عدد القطاعات التي تمت مواكبتها: 20؛
- عدد الاسواق المستهدفة: 40؛
- عدد الشركات المشاركة بالتظاهرات المرتبطة بالإنعاش: 3.891 شركة؛
- عدد المقاولات المستفيدة لأول مرة: 181؛
- عدد علاقات الأعمال التي تم ربطها: 20.107؛
- المساحة المعبأة خلال المعارض: 8.052 متر مربع.

ويبين التقسيم الجغرافي لأنشطة الإنعاش التي تم إنجازها سنة 2016 هيمنة العمليات على مستوى الاتحاد الأوروبي بنسبة 31% من الجهود الترويجية تليها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 26% من الجهد المبذول.

وقد شهد النصف الأول من سنة 2017 تنظيم 68 عملية ترويجية مقابل 59 عملية لنفس الفترة من سنة 2016 (+15%) وتشمل ما يلي:

- مشاركة 1.338 شركة منها 644 مشاركة دولية؛
- مشاركة 76 شركة لأول مرة؛

- مواكبة 417 شركة و17 قطاعا اقتصاديا؛
- إنجاز 151 زيارة ميدانية؛
- ربط 8.140 علاقة أعمال.

- لقد شهدت الاعتمادات المرصودة لدعم المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة والمتوسطة تطورا هاما حيث انتقلت من 400 مليون درهم (2013-2015) إلى 750 مليون درهم في إطار تعاقدي بين الدولة و الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة المتعلق بدعم تنافسية المقاولات (2015-2020).

- فيما يخص الترويج السياحي فقد ركز المكتب الوطني المغربي للسياحة جهوده على تقوية استراتيجية الترويج وتنويع الأسواق المستهدفة بما فيه الدعم على تقوية استراتيجية الترويج وتنويع الأسواق المستهدفة التي تم جذبها منذ سنوات عديدة، وعلى تحسين ربط الوجهات السياحية الأقل وجهة بالاعتماد على النقل الجوي والرقمية والإشهار وكذلك على السياحة الداخلية باعتبارها رافعة للتنمية. وترصد اعتمادات مهمة في هذا المجال حيث يستفيد المكتب من دعم سنوي يقدر ب 300 مليون درهم، إضافة إلى مداخيل الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة التي تقدر سنويا ب 350 مليون درهم.

- بالنسبة للمخطط الأزرق الذي يعتبر دعامة أساسية لمواكبة رؤية عام 2020، فإن الحكومة تعمل حاليا على دراسة تقديم الحصيلة مع الاستئناس بتوصيات تقارير هيئات التفتيش والمحاسبة، وسيتم إعادة النظر بشكل شامل في استراتيجية السياحة وإعداد استراتيجية جديدة.

كما أنه في إطار هذه الاستراتيجية سيتم إعادة النظر في تدخلات المؤسسات التابعة لوزارة السياحة (الشركة المغربية للهندسة السياحية والمراكز الجهوية للسياحة ....) وذلك لتدارك الاختلالات وتقويمها.

- بالنسبة للصناعة التقليدية، فإن الحكومة بصدد إعداد استراتيجية جديدة تمكن من إنعاش القطاع.

- أما بخصوص بيئة الأعمال التجارية والقدرة التنافسية للمغرب، التزمت الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتحسين مناخ الأعمال تأكيدا من المغرب على التزامه بضرورة انفتاحه اقتصاديا على نطاق عالمي أوسع.

وقد كان لهذه الإصلاحات أثر إيجابي على مناخ الأعمال في المغرب عن طريق تحسين مرتبة المغرب في التقارير الدولية.

- وهكذا صنف تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2018، الصادر نهار اليوم الثلاثاء 31 أكتوبر، المغرب في المرتبة 69 عالميا من بين 190 دولة، بحصيلة 67,91 نقطة، ليسجل بذلك تراجعا بمركز واحد عن تصنيف تقرير سنة 2017 وحل المغرب في صدارة دول شمال إفريقيا متقدما على تونس التي جاءت في المرتبة 88، ومصر صاحبة المركز 128، والجزائر التي حلت في الرتبة 166 عالميا.

اما إفريقيا، فحل المغرب في المرتبة الثالثة خلف كل من جزر الموريس صاحبة المرتبة 25، ورواندا في المرتبة 41 عالميا، فيما تقدم على بوتسوانا التي جاءت في المرتبة 81، وجنوب إفريقيا صاحبة لمركز 82 عالميا.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المحور الثالث: يهم تدبير مجموعة القرض الفلاحي

في إطار مناقشة الملاحظات المتعلقة بتسيير القرض الفلاحي للمغرب والتي قام مجلس الحسابات بإدراجها في تقريره السنوي برسم سنتي 2016 و 2017، أود تقديم التوضيحات التالية:

بداية، لابد من التذكير بأن مهام القرض الفلاحي للمغرب تتمحور حول تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي وذلك بهدف تحقيق الاستقرار لسكان العالم القروي عن طريق تحسين مستوى معيشتهم على أساس مستدام.

اعتمادًا على خصوصية وإمكانات التنمية في كل منطقة، يقوم البنك بتنفيذ استراتيجيات التنمية القروية التي تتمثل أهدافها في:

- تسهيل وصول المزارعين إلى أشكال الاستغلال الحديثة والمربحة؛
- تطوير الأعمال المصرفية للمزارعين وسكان القرى من خلال مجموعة من الخدمات المالية الملائمة؛
- دعم إنشاء المشاريع الزراعية وتحسين حصولها على التمويل المناسب؛
- تعزيز المشورة والخبرات للمزارعين لزيادة الإنتاج؛
- تثمين الإنتاج الزراعي من خلال إدراج الزراعة الصناعية والتسويق.

أما فيما يخص الوضعية المالية للبنك، فتجدر الإشارة إلى أنه بفضل الدعم المالي الذي تقدمه الدولة إلى القرض الفلاحي للمغرب، لاسيما من حيث الأرصدة الرأسمالية والتحسن المسجل في السنوات الأخيرة من حيث حوكمتها، فإن الربحية والسلامة المالية للبنك تحسنت. وفي هذا الصدد، تم تحقيق فائض دخل صاف مع الامتثال التام للقواعد الاحترازية التي أقرها بنك المغرب بما في ذلك نسبة الأموال الذاتية من الدرجة الأولى One Tierالتي انتقلت من 5,75% سنة 2010 إلى 9,10 % سنة 2016 ونسبة الملاءة التي تعرف ارتفاعا منذ سنة 2009 بانتقالها من 7,7% إلى 12,1% سنة 2016، وبخصوص مؤشر السيولة فق بدأ القرض الفلاحي للمغرب يحترم القواعد الاحترازية ابتداء من سنة 2015، بتسجيله نسبة سيولة بقيمة 126% سنة 2015 و104% سنة 2016.

فيما يخص الملاحظات المتعلقة بجودة محفظة القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي للمغرب في إطار دعمها للقطاع الفلاحي (تكرار عمليتي التوطيد وإعادة الجدولة، نقص في تكوين المؤونات، عدم الامتثال

لتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بتحديد القروض المتعثرة، عدم التطبيق الأوتوماتيكي للخصومات على الضمانات)، تجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات غالبا ما تلاحظها بعثات البنك المركزي ويتم تتبع معالجتها وتصحيحها من قبل بنك المغرب ولجنة تدقيق القرض الفلاحي.

وعلاقة **بتمويل مخطط المغرب الأخضر** فقد تم دمج مخطط المغرب الأخضر بشكل كامل في الخطة الاستراتيجية للبنك والفروع التابعة له، مما سمح للقرض الفلاحي بتجاوز أهدافه بشكل كبير.

كما لم يكن تحقيق المنجزات الهائلة للقرض الفلاحي في إطار الدعم المالي لمخطط المغرب الأخضر، والمقدرة بنسبة 120% ممكنا إلا بفضل الدمج الكامل لعناصر هذه الخطة الاستراتيجية للبنك وذلك عبر تقسيم مختلف سلاسل القيم ووضع أكثر من 150منتجا ماليا متكيفا مع كل شريحة ومعرفة أفضل بالقطاعات، والمناطق المناخية الفلاحية والجهات الفاعلة العاملة في هذا القطاع.

فيما يتعلق بالاستراتيجية التجارية للبنك، يندرج المخطط الاستراتيجي آفاق 2021 الذي تم وضعه من طرف مجموعة القرض الفلاحي للمغرب في إطار تعزيز مكاسب مخطط أفق 2016 ويسعى إلى تدعيم تنمية المجموعة وتعزيز مواكبة مخطط المغرب الأخضر والفلاحة المغربية وذلك من خلال رقمنة قوية للعمليات بما فيها العلاقة مع الزبائن وتنويع مصادر النمو وتحسين أداء المجموعة.

أما فيما يخص الحكامة، فبالإضافة إلى مجلس الرقابة، يتوفر البنك على لجنة التدقيق ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات. وتعقد هذه الأجهزة اجتماعاتها بشكل منتظم حيث ينعقد مجلس الرقابة على الأقل مرتين في السنة، إحداهما مخصصة لدراسة خطة العمل والميزانية، والأخرى للمصادقة على الحسابات. كما أن لجنة التدقيق تعقد أكثر من 4 اجتماعات في السنة تخصص لتقييم منظومة تدبير المخاطر ونجاعة المراقبة الداخلية والمنظومة المعلوماتية كما تتبع أشغال المدققين الخارجيين والداخليين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية بخصوص الملاحظات المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار التفاعل مع ملاحظة المجلس الأعلى للحسابات حول استمرار مؤشرات ديمومة نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2017 في التدهور، وذلك بالرغم من أهمية الإصلاح الذي باشرته الحكومة ودخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر أكتوبر 2016، وكذا التوصية المقترحة والمتمثلة في إحداث قطب موحد للقطاع العمومي بهدف بناء نظام للتقاعد يستجيب لشروط التوازن والاستدامة ولقواعد الحكامة الجيدة، تجدر الإشارة بداية إلى أن الصندوق المغربي للتقاعد يدبر أساسا نظامين للتقاعد هما نظام المعاشات المدنية ونظام المعاشات العسكرية.

لقد تطرق تقرير المجلس الأعلى للحسابات لنظام المعاشات المدنية، حيث تناوله بالتحليل من خلال ثلاث نقاط تهم:

- أولا : تشخيص نظام المعاشات المدنية وتقييم الإصلاحات المتعلقة به؛
- ثانيا : توظيف وتدبير الاحتياطيات؛
- ثالثا : الحكامة ونفقات التسيير.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد اطلعت الحكومة بكل اهتمام على تقرير المجلس الأعلى للحسابات وسجلت توافق أغلب مُخْرَجَاتِه، إن على مستوى التشخيص أو التوصيات، مع ما أقرته سابقا اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد وكذا مختلف المؤسسات التي اهتمت بهذا الموضوع.

فعلى مستوى التشخيص سجل المجلس أن نظام المعاشات المدنية يعرف منذ عدة سنوات، اختلالا كبيرا فيما يخص توازناته المالية نتيجة عوامل متعددة لخصها التقرير كما يلي:

- أولا، سخاء هذا النظام، قبل إصلاح 2016، من حيث القسط السنوي الممنوح عن كل سنة اشتراك ومن حيث اتخاذ آخر أجر كوعاء لتصفية المعاشات؛
- ثانيا، التدهور المستمر للمؤشر الديمغرافي الذي انتقل من 12 نشيطا لكل متقاعد واحد سنة 1986 إلى 2,32 سنة 2016، وينتظر أن يصل إلى 1,74 سنة 2024.

وقد أكد المجلس الأعلى للحسابات على أهمية الإصلاح المقياسي الذي أقرته الحكومة في صيف 2016 والذي مَكَّنَ من إبطاء تفاقم العجز الذي يعاني منه النظام مما أدى إلى تأخير أَجَلِ نَفَادِ احتياطاته من سنة 2022 إلى سنة 2027 وكذا تخفيض ديونه الضّمنية بما يناهز النصف.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التقرير سجل أداء الدولة لمتأخرات مساهماتها كمشغل وكذا المبالغ المتعلقة بأثر عملية المغادرة الطوعية لموظفي الدولة سنة 2005.

كما وجب التذكير أنه موازاة مع الإصلاح المِقْياسي، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات تصب في نفس الاتجاه. حيث تم العمل مثلا على تقوية منظومة إدارة الأموال الاحتياطية للصندوق بتعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بالنشاط الاستثماري، مع اعتماد أفضل الممارسات في هذا المجال. وقد مكنت هذه التدابير الصندوق المغربي للتقاعد من تخفيف وطأة العجز التقني البنيوي لنظام المعاشات المدنية. فمثلا خلال سنة 2017 بلغت العائدات المالية للأرصدة الاحتياطية لنظام المعاشات المدنية 3 ملايير و841 مليون درهم

مما مكن من تغطية 68% من العجز التقني السنوي. وقد أكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات تطور احتياطيات نظام المعاشات المدنية ومردوديتها مع تكاليف تدبير في مستوى متحكم فيه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار التفاعل مع ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، نود بداية الإشارة إلى أن الصندوق المغربي للتقاعد قد واصل خلال سنة 2017 أنشطته وفقاً لمخطط العمل 2014-2017 الذي يهدف إلى العمل من أجل ضمان ديمومة أنظمة التقاعد التي يديرها وتعزيز منظومة حكامته وتحسين نظامه المعلوماتي والتدبيري وترشيد موارده البشرية وتمكين المؤمنين والمنخرطين وباقي الشركاء من خدمات ذات جودة عالية.

وبالنسبة للفترة 2018-2019، يعتزم الصندوق المغربي للتقاعد تركيز تدخلاته حول خمسة محاور استراتيجية تروم تحقيق الأهداف التالية وذلك في إطار مشروع عقد البرنامج الذي سوف يتم إبرامه مع الدولة برسم الفترة 2018-2020:

- دعم مبادئ الحكامة الجيدة وتحسين شفافية الصندوق وتطوير مسؤوليته الاجتماعية والبيئية؛
- تبني مبادئ الحكامة الجيدة فيما يخص تدبير الاحتياطات وتعزيز تدبير المخاطر المرتبطة بالتوظيفات وتحسين التدبير العملياتي للتوظيفات وتعزيز التدبير المفوض وإدماج القطاع العقاري في إطار الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق وكذا ترشيد تدبير الخزينة؛
- تبسيط المساطر للمرتفقين والتحكم في آجال الخدمات المقدمة وتعزيز سياسة القرب؛
- تعزيز التوافق الاستراتيجي وحكامة النظام المعلوماتي وأتمتة العمليات ونزع الصفة المادية عنها وتعزيز أداء وأمن النظام المعلوماتي؛
- تطوير الموارد البشرية وعقلنة وترشيد الموارد المادية.

وبخصوص التجاوب مع توصية المجلس الأعلى للحسابات بخصوص خلق قطب للقطاع العمومي يتميز بتوحيد قواعد احتساب المعاشات بالنسبة لجميع مكونات القطاع العمومي وتعريفة خدمات تأخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي والسوسيو-اقتصادي للبلاد، مع معدل تعويض معقول يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الأقل دخلا مع وضع آليات القيادة الملائمة لمعالجة مصادر عدم التوازن على النحو الأمثل وفي الوقت المناسب، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية قد أعلنت عن طلب عروض لاختيار مكتب دراسات من أجل إنجاز دراسة لبلورة نظام للتقاعد يعتمد على قطبين (قطب عمومي وقطب خاص) وذلك طبقا للسيناريو المعتمد من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد وتحديد آليات تفعيل هذا الإصلاح. وقد نص دفتر تحملات هذه الدراسة على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لكل التقارير التي أنجزها المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال.

كما أوصى تقرير المجلس الأعلى للحسابات، أن تكون مخرجات هذه الدراسة موضوع مشاورات مع جميع الأطراف المعنية لتوفير شروط نجاح الإصلاح والوصول إلى منظومة تقاعد تتميز بإنصافها وكذلك بديمومتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

- مداخلة السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

سيداتي المستشارات المحترمات، السادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

سيداتي سادتي،

يتوفر المغرب على موارد طبيعية هامة ومنها الفوسفاط الذي تشكل احتياطاته أكثر من نصف الاحتياطات العالمية حسب تقديرات الهيآت الدولية المتخصصة في هذا المجال.

في سنة 2017، بلغ رقم معاملات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط 48,5 مليار درهم، منها 44 مليار درهم من الصادرات (أي أكثر من 90%)، فيما بلغت نسبة القيمة المضافة للمجموعة 75%، وترجمت هذه الأرقام من خلال المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي بحوالي 1,5 %.

كما ساهمت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط خلال العشر سنوات الأخيرة ميزانية الدولة بأكثر من 62 مليار درهم على شكل توزيع أرباح وضرائب، وقد بلغت مشاركة المجموعة برسم سنة 2017 حوالي 17% من الصادرات الوطنية و20% من الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة.

وشكلت صادرات الفوسفاط ومشتقاته أهم الصادرات الوطنية نحو بعض الدول، نذكر منها على سبيل المثال: نيجيريا 80%، الأرجنتين 91%، البرازيل 74%، الهند 72% والبنغلاديش 82%.

ولمواجهة التنافسية الشرسة، دعمت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط تواجدها الدولي على مستوى القارات الخمس، من خلال محفظة متنوعة من الزبناء تضاعفت ثلاث مرات خلال العشر سنوات الأخيرة، وتوسيع التواجد الجغرافي لأكثر من 70 دولة، وهو ما مكنها من مضاعفة حصتها العالمية في مجال الأسمدة.

ولمواكبة تطورها على المستوى الدولي ودعم ريادتها في الأسواق العالمية للفوسفاط ومشتقاته، أطلقت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط برنامجها الصناعي الذي يهدف إلى مضاعفة إنتاج الأسمدة ثلاث مرات إلى جانب تخفيض تكاليف الإنتاج ولأجل ذلك ستتضاعف قدرات استخراج الفوسفاط مرتين، وقد تطلب هذا التحول الهيكلي العميق استثمارا يناهز 78مليار درهم، تم صرف 49 مليار منها بالدرهم المغربي لفائدة المقاولات الوطنية، الشيء الذي مكن من:

- خلق 18 مليون يوم عمل خلال مرحلة البناء و8100 منصب

شغل قار؛

- تطوير نظام بيئي صناعي وطني بمعية 400 مقاولة مغربية معنية في مختلف القطاعات الهندسية :الهندسة المدنية، الميكانيكية، الكهرباء والتجهيزات، وقطاعات أخرى؛

- إنشاء شركة JESA (جاكوبس للهندسة ش.م) بشراكة مع مجموعة جاكوبس الأمريكية، والتي تعتبر حاليا الشركة الهندسية الأولى على الصعيد الإفريقي حيث تشغل 1650 متعاون من بينهم 1100 مهندس مغربي.

بالإضافة إلى ذلك، عرف الموقع المنجمي لخريبكة تطورا غير مسبوق على مستوى الاستخراج والمعالجة المنجمية ولا سيما من خلال مشروع الأنبوب الناقل للفوسفاط والذي شكل ثورة تكنولوجية في هذا المجال.

ويربط الأنبوب الناقل للفوسفاط، الذي يناهز طوله إلى 200 كيلومتر، المنجم الأول للفوسفاط على الصعيد العالمي بمدينة خريبكة بالمنصة الأولى عالميا لتحويل الفوسفاط الجرف الأصفر، وذلك في ظروف اقتصادية وبيئية مثالية، مما مكن من تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بحوالي مليون طن وتخفيض استهلاك المياه بأكثر من 3 ملايين متر مكعب سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود الاستثمارية المتواصلة تمت بالمحافظة على المؤشرات المالية التي ظلت متينة، مقارنة مع الشركات العالمية التي تنشط في قطاع الأسمدة، حيث تراوحت نسبة هامش الأرباح قبل خصم الفوائد والضريبة والأرباح والاستهلاك (EBITDA) ما بين 26% و30%.

في حين ظلت مديونية مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط التي تقاس بنسبة "**الدين الصافي/الأرباح** قبل الاقتطاعات "جيدة وعرفت هذه النسبة تحسنا بفعل تسديد ديون الضريبة على القيمة المضافة من طرف الدولة.

لقد ركزت مهمة مراقبة التدبير داخل مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط على الأنشطة المنجمية بالموقعين المنجميين لخريبكة والكنتور (ابن جرير واليوسفية)، كما اهتمت بشكل رئيسي بالجوانب المتعلقة بالتخطيط وبرمجة الأنشطة المنجمية، وكذا معالجة ونقل الفوسفاط إلى جانب تدبير جودة المنتجات المستخرجة .كما تناولت المهمة أيضا الجوانب المتعلقة باستخدام وصيانة آليات ومعدات الإنتاج بالإضافة إلى البيئية المرتبطة بالأنشطة المنجمية. ونسجل هنا ترحيب مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتوصيات لجنة المجلس الأعلى للحسابات وتؤكد على التزامها بوضع جميع الآليات المناسبة لتنفيذها. وتتلخص أهم الملاحظات الصادرة عن هذه اللجنة في النقط التالية:

1. التخطيط على المدى البعيد والمتوسط للأنشطة المنجمية.

يُمكن التخطيط على المدى البعيد والمتوسط للأنشطة المنجمية من تكوين فكرة عامة على السنوات القادمة من أجل توجيه مستويات القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، ويعتبر هذا التمرين ضروريا لتتبع ملامح لمواقع المستقبلية للاستغلال وكذا مختلف المناجم المكونة لها، من أجل تحضير وإعداد المواقع المنجمية الضرورية للاستخراج مستقبلا، وذلك للحفاظ على مستوى الإنتاج أو الرفع منه للحفاظ على إستمرار الإنتاج المخطط له في ظروف مقبولة.

وتتلخص أهم النقاط والملاحظات التي توقف عندها التقرير في هذا المجال في:

- المسطرة العملياتية لاقتناء الأراضي المنجمية غير موثقة في سياق القيود القانونية الجديدة المرتبطة بالنظام الأساسي الجديد لمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط؛

- تعزيز عملية التخطيط بالوثائق الكافية، حتى لا يتأخر إنجاز بعض المشاريع المنجمية.

وفي هذا الصدد أوصت لجنة مجلس الأعلى للحسابات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتحسين نظام تخطيط الأنشطة المنجمية من خلال وضع مساطر عملياتية ملائمة وموثقة، لا سيما من أجل تدبير المشاريع التوسعية والتخطيط لفتح مناجم جديدة واقتناء الأراضي المنجمية.

وهنا يجب التذكير إلى أن تحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة وطنية خاضعة للقانون رقم 69.00 لم يعد يسمح لهذه الأخيرة بإعمال مسطرة نزع الملكية.

2. برمجة الإنتاج على المدى القريب.

أبدى المجلس الأعلى للحسابات ملاحظات حول البرمجة على المدى القريب، والتي تهدف إلى تطوير برنامج مثالي للإنتاج والمبيعات فيما يخص هامش الربح، وتتعلق بتدبير عملية إعداد مشروع الاستغلال السنوي الغير الموثق بما فيه الكفاية، وكذا تنفيذ برنامج الإنتاج الذي لا يتوافق مع التوقعات المبرمجة في غالب الأحيان.

أوصت اللجنة مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتطوير نظام لبرمجة الإنتاج واستكماله من خلال وضع مساطر موحدة وموثقة تشمل كذلك الرصد التقني والتكنولوجي الذي يمكن من تحسين أساليب التشغيل والاستغلال، وتوقع حجم المبيعات بشكل أفضل، وهو ما سيساهم في تخفيض الفارق بين التوقعات والإنجازات.

وفيما يخص هاتين النقطتين، فإن التخطيط القريب، المتوسط والبعيد المدى للأنشطة المنجمية فإن مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط ستعمل على:

- إعادة صياغة مسطرة اقتناء الأراضي المنجمية رغم أن مشكل عدم إمكانية اقتناء الأراضي ذات الطابع الفلاحي من طرف المجمع الشريف للفوسفاط يظل مطروحا مما يلزم ضرورة التفكير في تجاوز هذه الإشكالية بشكل هيكلي وعلى مستوى القانون الجاري به العمل.

- هيكلة سلسلة التوريد من خلال إنشاء إدارة تنفيذية جديدة مسؤولة عن التخطيط المندمج والشامل للعمليات على المدى البعيد والمتوسط؛

- إنشاء وتدعيم الوحدات المتخصصة في التخطيط وتدبير سلسلة التوريد على مستوى المواقع المنجمية؛

- وضع أدوات وآليات رقمية متقدمة تمكن من هيكلة ودعم عمليات التخطيط والقيادة، ومنها على الخصوص "Mine Planning" و "Fleet Management System"؛

- المراقبة التقنية والتكنولوجية التي تمكن من تطوير ومواكبة أساليب الاستخراج.

3. معالجة الفوسفاط.

أما على مستوى معالجة الفوسفاط، فتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مخطط التنمية الصناعية لمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط الذي انطلق سنة 2008، عرف تثمين الفوسفاط تطورا كبيرا في القدرات، حيث انتقل من 10 ملايين طن سنويا إلى 34 مليون طن بنهاية 2017، وقد مكن ذلك من تثمين الطبقات الفقيرة لمناجم الفوسفاط وترشيد استعمال الأراضي المنجمية وتلبية حاجيات الطلب المتزايد والمتنوع.

تطرقت ملاحظات اللجنة أساسا إلى نقص التحكم في المخزون وكذا التوقفات لأسباب هيكلية، مما يؤدي في الغالب إلى تدفق متوتر لوحدات الغسل والمعالجة.

وفي هذا الصدد، أوصت لجنة المجلس الأعلى للحسابات مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتحسين عملية تشغيل واستغلال آليات الكفاءة الصناعية، ووضع مساطر عملياتية موثقة لتدبير المخازن وحل المشاكل المتكررة التي تعرفها وحدات الغسل والمعالجة.

أما عن الإجراءات التي ستقوم بها مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط والمتعلقة بمعالجة الفوسفاط في هذا المجال:

- وضع مساطر عملياتية ملائمة لتدبير مخزون الفوسفاط مع القيادة المندمجة لسلسلة التوريد؛

- تطوير آليات رقمية للتخطيط والإنتاج وتدبير المخزونات البينية لوحدات الغسل؛

- إنجاز روابط إضافية للتغذية تمكن من تحسين مرونة إمدادات وحدات غسل الفوسفاط.

4. الصيانة واستخدام معدات آليات الاستغلال.

تشكل الصيانة واستخدام معدات الاستغلال الرافعات الرئيسية نحو التميز التشغيلي، وقد تم وضعها في صلب نظام الإنتاج لمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط تخص الملاحظات الرئيسية المتعلقة بالمبادرات المتخذة في هذا الإطار، التأخر في تنزيل مشروع الصيانة الاحترافية، وإنجاز سياسة اقتناء وتجديد المعدات والآليات وتجانس التجهيزات.

أوصت اللجنة كذلك مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتفعيل ورش الصيانة الاحترافية، ووضع وتنفيذ سياسة لاقتناء وتجديد المعدات والاليات والعمل بها من أجل التوصل إلى تجانس التجهيزات بنسبة معقولة.

وفي هذا الإطار ستعمل المجموعة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالصيانة واستخدام معدات وآليات الاستغلال التالية:

- إنجاز وتوثيق سياسة اقتناء وتجديد المعدات والآليات الصناعية؛
- تسريع تطبيق برنامج تحسين عمليات الصيانة، ويهم:

▪ الاستخدام الموسع للآليات الرقمية، ومنها GMA (تدبير عمليات الصيانة بواسطة الحاسوب)؛

▪ تعزيز الهياكل التنظيمية والكفاءات المعنية بعمليات الصيانة، من خلال الوحدات المختصة "مكتب مناهج العمل"؛

▪ التدبير القيادي للكفاءة التشغيلية؛

▪ تطوير الصيانة التنبئية بحسن استغلال البيانات المجمعة والوسائل التكنولوجية المعبأة ولاسيما الرقمنة ومعالجة البيانات الكبرى.

5. التأثير البيئي للأنشطة المنجمية.

من أجل تخفيض البصمة البيئية الناجمة عن أنشطة الاستخراج على الأراضي المستغلة، اعتمدت مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط على مبادرات لإعادة تأهيل هذه الأراضي في إطار برنامج للتميز البيئي والذي تم إطلاقه سنة 2013. ومع ذلك، فقد تبين أن هذه المبادرات تظل غير كافية لتشمل معالجة جميع الأراضي المستغلة منذ انطلاق عمليات الاستخراج والتي لم تتم إعادة تأهيلها .بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل زيادة هامة في مساحة الحواجز والأحواض التي تستقبل أوحال الغسل من وحدات المعالجة.

هكذا، أوصت لجنة المجلس مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط بتطوير وتنفيذ مخططات أكثر أهمية لإعادة تأهيل الأراضي المنجمية تمكن من معالجة الأراضي المتبقية التي لم تخضع للتأهيل في أفق زمني معقول، والبحث عن حلول تمكن من التحكم في انتشار الحواجز التي تستقبل المياه والأوحال مع الاعتماد بشكل رئيسي على رافعة البحث والتطوير.

لذلك ستعمل مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط والمتعلقة بالأنشطة المنجمية،

التي تخص تقليص التأثير البيئي لهذه الأنشطة على:

- تسريع برنامج إعادة تأهيل المناجم مع التركيز على الهدف المتمثل في إعادة تأهيل ضعف المساحات المستغلة كل سنة أل حوالي 600 هكتار سنويا منها 300 هكتار التي يتم استغلالها سنويا و300 لاستدراك التأخر الحاصل خلال السنوات الماضية؛

- إطلاق برنامج للبحث بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P) يهدف إلى تحديد الزراعات الملائمة وذات قيمة مضافة؛

- إطلاق تجارب لتقنيات ترشيح وتنقية أوحال الغسل من أجل التحكم في توسعة الحواجز والأحواض التي تستقبل المياه والوحل.